"هجرة الأدمغة" من المجتمع الفلسطيني:
مع دراسة استكشافية
لقطاعي الصحة والتعليم العالي

عـوض مطريـــة
إبراهيم أبو هنطش
وجيـــه عـــامر

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

2008

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

"هجرة الأدمغة" من المجتمع الفلسطيني:
مع دراسة استكشافية لقطاعي الصحة والتعليم العالي

عوض مطريـــــة

إبراهيم أبو هنطش

وجيه عامـــــــر

2008

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

تأسس في القدس عام 1994 كمؤسسة مستقلة، غير ربحية متخصصة في أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية. يوجه عمل ماس من قبل مجلس أمناء يضم شخصيات مرموقة من أكاديميين ورجال أعمال من فلسطين والدول العربية.

رسالة المعهد

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، ملتزم بعمل أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية وفق أولويات التنمية في فلسطين بهدف المساعدة في صناعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز المشاركة العامة في مناقشتها وصياغتها.

الأهداف الاستراتيجية

- ✧ عمل أبحاث ودراسات وفق أولويات واحتياجات صانعي القرار للمساعدة في اتخاذ قرارات ورسم سياسات مستندة للمعرفة.
- ✧ تقييم السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتبيان تأثيرها على مختلف المستويات، وذلك لمراجعة وتصحيح السياسات المطبقة.
- ✧ توفير منبر حر للنقاش العام والديمقراطي حول قضايا السياسات الاقتصادية والاجتماعية للمهتمين وأصحاب الشأن.
- ✧ تقديم ونشر معلومات ونتائج الأبحاث الحديثة عن القضايا الاقتصادية والاجتماعية.
- ✧ تقديم الدعم الفني والمشورة المتخصصة لمؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية لدعم مشاركتهم وانخراطهم في عملية صياغة السياسات.
- ✧ تقوية القدرات والمصادر لعمل أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين.

مجلس الأمناء

إسماعيل الزبري (الرئيس)، غانية ملحيس (نائب الرئيس)، سامر خوري (أمين الصندوق)، غسان الخطيب (أمين السر)، نبيل قدومي، هبة حندوسة، جورج العبد، رجا الخالدي، رامي الحمد الله، رضوان شعبان، طاهر كنعان، لؤي شبانة، محمد نصر (المدير العام).

حقوق الطبع والنشر محفوظة © 2008 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

ص.ب. 19111، القدس وص.ب. 2426، رام الله

تلفون: 4/2987053، فاكس: 2987055، بريد إلكتروني: info@pal-econ.org

الصفحة الإلكترونية: http://www.pal-econ.org.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

"هجرة الأدمغة" في المجتمع الفلسطيني:
مع دراسة استكشافية لقطاعي الصحة والتعليم العالي

عوض مطريـــــة
إبراهيم أبو هنطش
وجيه عامـــــــر

2008

"هجرة الأدمغة" في المجتمع الفلسطيني: مع دراسة استكشافية لقطاعي الصحة والتعليم العالي

أعدت هذه الدراسة من قبل فريق الباحثين في معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، وقد شارك بصورة مباشرة في إعدادها كل من:

الباحث الرئيسي: د. عوض مطرية، اقتصادي صحي، جامعة بيرزيت، وباحث زائر في (ماس).

الباحث المشارك: إبراهيم أبو هنطش، (ماس).

الباحث المساعد: وجيه عامر، (ماس).

التدقيق اللغوي: عبد الرحمن أبو شمالة (عربي)
ميراندا هيرست (انجليزي)

التنسيق الفني: لينا عبد الله

التمويل: تم إنجاز هذه الدراسة بدعم مشكور من قبل مؤسسة فريدريش ايبرت (FES).

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
القدس ورام الله
2008
حقوق الطبع والنشر محفوظة© (ماس)

تقديـــــــم

لعل كلمة الهجرة من أهم الكلمات الموجودة على صفحات المعجم الوطني الفلسطيني، حيث هجرة اليهود من كافة بقاع الأرض إلى فلسطين قبل عام 1948 وبعده، والتي مازالت تتكرر بأوقات زمنية مختلفة وبموجات قد تنحسر أحيانا وقد تشتد أحياناً أخرى. أضف إلى ذلك، هجرة الفلسطينيين أو تهجيرهم عن أراضيهم في مدنهم وقراهم عام 1948، ثم بعد ذلك هجرتهم (أسماها البعض نزوحهم) عام 1967. وفي أعقاب حرب الخليج 1991/1990 شهدت الضفة الغربية وقطاع غزة هجرة معاكسة لبعض الفلسطينيين العاملين في دول الخليج العربي.

ويكثر الحديث في أدبيات اقتصاديات التنمية عن ظاهرة الهجرة ودورها في عملية التنمية. فتتحدث الأدبيات عن هجرة إلى خارج حدود الدولة أو داخل حدود الدولة من الريف إلى المدينة أو من المدن الصغرى إلى المدن الكبرى...الخ. وفي هذا السياق، يعد معهد ماس دراستين متزامنتين حول ظاهرة هجرة العمالة الفلسطينية. تتناول الحالية والتي نحن بصددها الآن، ظاهرة هجرة الأدمغة الفلسطينية إلى الخارج، بينما تتناول الأخرى ظاهرة هجرة العمالة الفلسطينية إلى محافظة رام الله والبيرة.

تأتي دراسة هجرة الأدمغة الفلسطينية لوصف ظاهرة هجرة الكفاءات من حملة الشهادات الجامعية وبالتركيز على العاملين في كلٍ من القطاع الصحي وقطاع التعليم العالي. تتمحور الدراسة حول وصف وتحليل آراء مجموعة من العاملين في كلا القطاعين في الضفة الغربية وقطاع غزة. إضافة إلى ذلك، تستعرض الدراسة مجموعة من دراسات الحالة لبعض المهاجرين الفلسطينيين من كلا القطاعين والمقيمين في الخارج. وعمدت الدراسة أيضا إلى تحليل تجربة عينة من أسر تجمعات رام الله والبيرة وبيتونيا بما يخص تفكير أفراد الأسرة بالهجرة إلى الخارج وكذلك تجربة وخصائص أفراد تلك الأسر الذين هاجروا.

وبمناسبة صدور هذه الدراسة يسعدني أن أشكر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الذي كان شريكاً رئيسياً في مسح ظاهرة الهجرة، عبر تحمله جزء من تكاليف وتنفيذ عملية المسح بما عرف عنه من مهنية عالية. لقد كان لكوادره المميزة دور في الحصول على البيانات اللازمة لعملية التحليل والوصول للنتائج التي توصلت إليها الدراسة.

ولا يفوتني في هذا المقام أن أشكر مؤسسة فريدريتش إيبرت الألمانية لدعمها السخي في تمويل هذه الدراسة. فلولا هذا الدعم السخي، لم يكن إنجاز هذه الدراسة ممكنا. آملا، أن يستمر التعاون بينا في المستقبل لإنجاز العديد من الدراسات ذات الاهتمام المشترك.

د. فتحي سروجي
منسق البحوث

المحتويـــــــات

1- مقدمـــــة **1**

2- هجرة الأدمغة: النظريات والتصنيفات **13**

2-1 الإطار النظري وتصنيفات الهجرة 13

2-2 مصطلحات الهجرة ومفرداتها 15

2-3 دور قطاعي الصحة والتعليم العالي في التنمية – الحالة الفلسطينية 21

3- مراجعة الأدبيات **27**

3-1 دراسات دولية 27

3-2 دراسات إقليمية 42

3-3 دراسات محلية فلسطينية 45

4- المنهجية **55**

4-1 أطر قياس ظاهرة الهجرة في بعض التجارب الإقليمية والدولية 55

4-2 المنهجية وتوافقها مع الشرط الفلسطيني 57

4-3 التحليل 61

5- النتائـــــج **63**

5-1 نتائج استمارة العاملين في قطاعي الصحة والتعليم العالي 63

5-1-1 العينة *63*

5-1-2 الوضع الاجتماعي-الاقتصادي والسياسي *64*

5-1-3 الرغبة في الهجرة: دوافعها وأسبابها *67*

5-2 نتائج دراسة حالة لثمانية مهاجرين فلسطينيين مقيمين في الخارج 68

5-3 نتائج المسح للأسر المقيمة في تجمعات رام الله والبيرة وبيتونيا 75

5-3-1 العينة *75*

5-3-2 الرغبة في الهجرة: دوافعها وأسبابها *75*

5-3-3 الوضع الاجتماعي-الاقتصادي والسياسي للذين يفكرون بالهجرة *76*
5-3-4 المهاجرون الحاليون: خصائصهم وتجاربهم *77*
5-4 نتائج المقابلات مع عدد من الوزارات والمؤسسات المعنية بموضوع الهجرة 79

6- التوصيات **85**
6-1 التوصيات الموجهة إلى صنّاع القرار 85
6-2 التوصيات الموجهة إلى السفارات والقنصليات والممثليات الفلسطينية 87
6-3 التوصيات الموجهة إلى الجاليات والتجمعات الفلسطينية 87
6-4 التوصيات الموجهة إلى المؤسسات الدولية والسفارات والقنصليات العاملة داخل الوطن 88
6-5 التوصيات الموجهة إلى المؤسسات المساندة في المجتمع الفلسطيني 88
6-6 التوصيات الموجهة إلى المجتمع الفلسطيني بجميع قطاعاته وشرائحه 90

7- الخاتمة **91**

المراجـــــع **93**

الملاحـــــق **97**

الملخص التنفيذي

يستخدم مصطلح "هجرة الأدمغة" (Brain Drain) لوصف هجرة الكفاءات من ذوي الخبرات والمهارات –فكرية كانت أم تقنية– من البلدان النامية، أو الدول الأقل تطوراً من الناحية الاقتصادية، إلى البلدان الأكثر تطوراً، أو تلك التي تتمتع بظروف جغرافية واقتصادية ومهنية أفضل. إن الزيادة في حركة هجرة هذه الكفاءات، قد يسّر من حركة الكفاءات العاملة في القطاع الصحي وقطاع التعليم العالي. وتعتبر الآثار الاقتصادية للهجرة بشكل عام، وهجرة العمالة على وجه الخصوص، الأكثر وضوحاً من بين الآثار الأخرى للهجرة. ويشير ما يتوفر من بيانات إلى أن الضفة الغربية وقطاع غزة تحتل الترتيب الثالث في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من حيث معدلات الهجرة.

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على ظاهرة هجرة الأدمغة في كلٍّ من قطاعي الصحة والتعليم العالي الفلسطيني.

المنهجية:

من خلال مراجعة الأدبيات السابقة، تم تحديد مجموعة من الأسئلة التي لها علاقة بموضوع الهجرة إلى الخارج، ومن ثم إعداد استمارتين: الأولى موجهة للكفاءات الموجودة في الأراضي الفلسطينية، والأخرى موجهة للمهاجرين. وتم تطبيق الاستمارة الأولى على عينة من الأطباء والعاملين في الجامعات الفلسطينية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، كما تم تطبيق الاستمارة الثانية على مجموعة من الكفاءات في الخارج عن طريق البريد الإلكتروني. وتم كذلك إجراء مسح لعينة ممثلة من الأسر الفلسطينية في منطقة رام الله والبيرة وبيتونيا، لسؤالهم عن رأيهم بالهجرة وعن هجرة أحد أفراد أسرهم. وأخيراً، فقد تم إجراء مقابلات مع مجموعة من أصحاب القرار ومسؤولين في كل من وزارات العمل، والتربية والتعليم العالي، والتخطيط، والخارجية، بهدف معرفة آرائهم حول ظاهرة هجرة الكفاءات في فلسطين وتطورها.

النتائج:

نتائج استمارة العاملين في قطاعي الصحة والتعليم العالي

تم استرجاع 90 استمارة من قطاع التعليم العالي، و95 استمارة من قطاع الصحة. وشكل حملة الدكتوراه والماجستير 82.2% من المبحوثين. وكانت عدد السنوات الدراسية التي حصل عليها الفرد في داخل الأراضي الفلسطينية تتراوح ما بين 12 و18 عاماً. وبلغ متوسط عدد سنوات الخبرة التي اكتسبها الفرد داخل الأراضي الفلسطينية 16 عاماً، فيما بلغ متوسط عدد تلك التي حصل عليها خارج الأراضي الفلسطينية 4 أعوام. وصرّح 8.6% من أفراد العينة بأنهم يعانون من وضع اقتصادي سيئ، ولا يكفي لسد احتياجاتهم الأساسية. وعند المقارنة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، بينت النتائج أن الوضع الاقتصادي للمبحوثين أسوأ منه في الضفة الغربية عنه في قطاع غزة. ويجد المبحوثون في قطاع التعليم العالي وضعهم أفضل نسبياً من مثيليهم في قطاع الصحة. وقد قيّم 66.0% و75.9% من أفراد العينة أداء المؤسسات الأمنية في داخل الوطن وعمل المؤسسة السياسية بالمقبول أو السيئ على التوالي. وصرّح 57.8% من أفراد العينة بأنهم قد تعرضوا –هم أو أحد ذويهم– لمضايقات مباشرة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي. وقد عبر 30.8% من المبحوثين عن رغبتهم في الهجرة (7.0% هجرة دائمة، و23.8% هجرة مؤقتة)، وكان السبب الرئيسي وراء ذلك، الوضع السياسي والأمني المحلي السيئ (79.7%)، والرغبة في التطور العلمي في مجال التخصص (77.2%). ويفكر الأكثرية (34.5%) بالهجرة إلى أوروبا، مقابل 20.7% ممن يفكرون بالهجرة إلى دول الخليج.

نتائج دراسة حالة لثمانية مهاجرين فلسطينيين مقيمين بالخارج

تم سرد دراسات حالة لثمانية مهاجرين فلسطينيين مقيمين في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا ودول عربية. وعبّر أولئك عن صعوبات كانوا يواجهونها في إيجاد عمل يتوافق مع تخصصهم الدقيق وبمردود منخفض نسبياً، وأنهم لم يكونوا يتمتعون بأي أمان وظيفي قبل هجرتهم. وقد تعرّض البعض منهم لممارسات قمعية من قبل الاحتلال قبل قرارهم بالهجرة. وعبّر جميعهم عن أنهم على الرغم من أنهم قد حققوا

الحلم الذي كانوا يصبون إليه من وراء الهجرة، فإنهم دائمو التفكير بالعودة إلى أرض الوطن، وذلك لأسباب في الأساس وطنية، وبخاصة في حال توفر استقرار سياسي وتحسن في النظام الإداري. وفي حال عودتهم، فهم ينوون العمل في مجال البحث العلمي والتدريس وكذلك العمل التطوعي. ويسعى البعض إلى المساهمة في تطوير فلسطين وتنميتها، وذلك من خلال إرسال بعض المعونات والمساعدات والترويج للقضية الفلسطينية من الخارج.

نتائج المسح للأسر المقيمة في تجمعات رام الله والبيرة وبيتونيا

في مسح لـــ 850 أسرة (2730 فرداً) في تجمعات رام الله والبيرة وبيتوبيا، وجد أن 7.3% من أفراد العينة البالغين من العمر 15 عاماً فأكثر يفكرون بالهجرة، وبشكل أساسي لتحسين وضعهم المادي (72.9%) أو بسبب الوضع السياسي والأمني (21.1%). ويرغب 50% من أولئك في الهجرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، و24.2% منهم في الهجرة إلى أوروبا وكندا. وبينت الدراسة أن لدى أسر العينة 138 مهاجراً، غادر 61.6% منهم بعد بدء الانتفاضة الثانية في العام 2000، وفي الأغلب إلى الولايات المتحدة الأمريكية (في 71% من الحالات). وقد عزت أسر الأفراد المهاجرة السبب من هجرة أبنائهم وذويهم إلى الأمل في تحسين الوضع المادي في أكثر من نصف الحالات (52.9%). وغادر 55.8% من المهاجرين بعد حصولهم على درجة الثانوية العامة (التوجيهي)، ويحمل 12.9% منهم الآن درجة الماجستير أو الدكتوراه. وبينما كان الوضع الاقتصادي لهؤلاء المهاجرين يكفي فقط لسد حاجاتهم الأساسية قبل هجرتهم في 62% من الحالات، وأنهم في 32.1% من الحالات كانوا يجدون صعوبة في إيجاد العمل المناسب، فإن المعيقات التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي كانت السبب الرئيس وراء هجرتهم في 32.8% من الحالات. ويقوم 42% من المهاجرين بتحويل بعض الأموال إلى ذويهم.

التوصيات:

إن مسؤولية الهجرة بشكل عام، وهجرة الأدمغة والكفاءات بشكل خاص، هي من اختصاص الدولة ومؤسساتها التي من واجبها العمل على تطوير البيئة المواتية للحد من

الانعكاسات السلبية للظاهرة على المجتمع والأفراد. وعلى الرغم من أن غياب سيادة الدولة يشكل العائق الرئيس الذي يحد من قدرة الوزارات المعنية والمؤسسات العامة ذات الصلة من القيام بدورها المنظم والرقابي بشكل فعال، فإنه يبقى هنالك ما يمكن عمله، ويتمثل في السعي إلى خلق البيئة الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والصحية المواتية لجذب الكفاءات والحفاظ عليها. وكذلك العمل على تحديد هوية الجامعات المحلية، والدور الذي يجب أن تحتله قي مسيرة التنمية، من ناحية البرامج المطروحة ونوعية الأداء، بحيث تصبح الجامعات مصدراً يخرّج الكفاءات بالكم والنوعية التي تتطلبها سوق العمل. وتوصي كذلك الدراسة بالعمل على إعداد دوائر متخصصة بالوزارات تهتم بشؤون المهاجرين ومتابعتهم، وتوفير قاعدة بيانات شاملة لمختلف الجوانب المتعلقة بالكفاءات المهاجرة. ومن التوصيات الأخرى تلك الموجهة إلى المؤسسات الدولية وغيرها العاملة في أرض الوطن لاستقطاب وتشغيل ما يمكن استيعابه من الكفاءات المحلية، بدلاً من الاستعاضة عنها بالكفاءات من الخارج. وأخيراً العمل على الحد من التفكك الاجتماعي الحالي، وضرورة الخروج بعقد اجتماعي جديد، حتى نحد من الرغبة في الهجرة لدى الشباب بشكل خاص.

1- مقدمـــــة

اعتاد الأفراد، ومنذ القدم، على التنقل من مكان إلى آخر، ومن دولة إلى أخرى. وقد باتت عملية التنقل بين الدول في زمن العولمة أكثر سهولةً، ونتج عنها ديناميكيات جديدة في تحركات السكان من حيث الحجم والسرعة. فبينما كان ما يقارب المائة مليون شخص في العالم يسكنون في دولة غير موطنهم الأصلي الذي ولدوا فيه في العام 1995، مشكلين ما نسبته 1.8% من سكان الكرة الأرضية في ذلك العام، فقد سكن 2.9% من سكان العالم (حوالي 175 مليون شخص) دولة غير موطنهم الأصلي الذي ولدوا فيه في العام 2000 (Stilwell, Diallo et al. 2003). أما في العام 2005، فقد بلغ عدد المهاجرين 190.6 مليون مهاجر؛ أي ما نسبته حوالي 3% من سكان العالم، وهو ما يشير إلى ضعف تدفق المهاجرين الحاليين مقارنة بالعقد الأخير من القرن التاسع عشر (World Bank 2008). وفي ظل ازدياد قوة سوق العمل العالمية، فإن أعداد المهاجرين في تزايد مستمر (Stilwell, Diallo et al. 2003). ومما يلاحظ أن غالبية المهاجرين الحاليين ينتمون في الأصل إلى بلدان نامية، حيث بلغ عدد هؤلاء في العام 2005 نحو 145 مليون مهاجر (أي ما يقارب ثلاثة أرباع المهاجرين قي ذلك العام). ويهاجر غالبية الأفراد إلى الدول الأعلى دخلاً في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الـــ (OECD)، حيث بلغت نسبة المهاجرين إلى هذه البلدان 41.5% من مجموع مهاجري العالم لذلك العام (World Bank 2008). ويتوزع المهاجرون حسب مكان إقامتهم الجديد ما بين: 34% في أوروبا، و23% في أمريكا الشمالية، و28% في آسيا، و9% في أفريقيا، والباقي في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (UN 2005). وفي حين أن مصطلح "الهجرة" يستخدم للدلالة على هجرة الأشخاص من دولة إلى أخرى، فإن مصطلحي الهجرة الخارجية والهجرة الداخلية يستخدمان لوصف هجرة الأشخاص لخارج الدولة وفي داخلها، على التوالي (Deardorff 2008).

لقد شاع استخدام مصطلح "هجرة الأدمغة" (Brain Drain) لوصف هجرة الكفاءات من ذوي الخبرات والمهارات –فكرية كانت أم تقنية– من البلدان النامية، أو الدول الأقل تطوراً من الناحية الاقتصادية، إلى البلدان الأكثر تطوراً أو تلك التي تتمتع بظروف جغرافية واقتصادية ومهنية أفضل. وتعكس هذه التسمية ضخامة الظاهرة، وآثارها المحتملة على كل من الدول المصدرة للكفاءات والدول المستقبلة لها، حيث أن هذا النوع من الهجرة يعني خسارة الدول المصدرة للكفاءات، وبصورة دائمة، لأفضل كفاءاتها لصالح دول أخرى، ما يؤدي إلى تفريغ الدول المصدرة من مواردها البشرية المؤهلة. وقد استخدم مصطلح "هجرة الأدمغة" لأول مرة في وصف هجرة العلماء والأطباء وأساتذة الجامعات البريطانيين المؤهلين، حيث هاجر غالبيتهم إلى الولايات المتحدة في بدايات الستينيات من القرن الماضي. وفي العام 2000، كان هنالك حوالي 20 مليون مهاجر يملكون تعليماً عالياً ويبلغون من العمر 25 عاماً أو أكثر، ويعيشون في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الـــ (OECD) (UN 2005). وهذا الرقم يزيد على مثيله في العام 1990 بنحو 12 مليون (UN 2005). وأيضاً في العام 2000، كان هنالك من بين كل 10 مهاجرين من أصحاب التعليم العالي، 6 يعيشون في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الـــ (OECD) (UN 2005).

وتعتمد كثير من الدول المستقبلة للكفاءات المهاجرة على هذه الكفاءات من أجل سد الفجوة لديها في العمالة الماهرة، وبالتالي ضمان عدم توقف نموها الاقتصادي في المدى القريب. ويأتي ذلك بسبب الدور الحساس الذي تلعبه الموارد البشرية في نجاح معظم المؤسسات، وكذلك في تقدم وتطور الدول اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً. ومن الملاحظ أن معظم الدول المستقبلة للكفاءات تتجنب استقطاب هذه الكفاءات بشكل دائم، وتفضل منح إقامات مؤقتة في سبيل انتظار تطوير كفاءات مماثلة في البلد الأم (Iredale 2001). وبشكلها الحالي، فإن هجرة الكفاءات تشكل نسباً متزايدة من مجموع الهجرة الخارجية (Iredale 2001). أما تاريخياً، فقد تزامنت هجرة الكفاءات مع الصراعات السياسية في الدول المختلفة. وعلى الرغم من قدم هذه الظاهرة، فإنه ما يشد الانتباه هو التغير السريع في أعداد وطبيعة المهاجرين من ذوي الكفاءات. ففي

دراسة لستولكر في العام 2000، قدّر الباحث عدد المهاجرين من الكفاءات من الدول النامية إلى الدول الصناعية بنحو 1.5 مليون مهاجر (Stalker 2000). هذا وقد ساعدت عملية تدويل كل من المهن والتعليم على تيسير وتحفيز عملية تنقل الكفاءات.

إن الزيادة في حركة الكفاءات من ذوي الخبرة والمهارة قد يسّر من حركة الكفاءات العاملة في القطاع الصحي وقطاع التعليم العالي. ويشكل قطاعا الصحة والتعليم العالي اثنين من أهم القطاعات المتأثرة بهذه الظاهرة. ومما شجع على هجرة العمالة العالمية في القطاع الصحي بهذا الزخم، النقص الذي تعاني منه الدول الصناعية الغربية في رأس المال البشري في هذا القطاع (Wright, Flis et al. 2008). وعلى الرغم من ضآلة حجم هجرة الكفاءات العاملة في المجال الصحي إلى إجمالي هجرة الكفاءات على المستوى العالمي، فإن فقدان الموارد البشرية العاملة في هذا المجال بالنسبة للدول النامية، قد يعني انخفاض قدرة النظم الصحية لهذه الدول على تقديم الرعاية الصحية المطلوبة بصورة كفؤة وعادلة (Stilwell, Diallo et al. 2003). وبالنظر إلى توزيع العاملين في القطاع الصحي في العالم، ما بين الدول النامية والدول المتقدمة، والبالغ عددهم 35 مليون عامل تقريباً، فإنه يبدو واضحاً أن هذا التوزيع بعيد عن كونه متكافئ. وقد يعزى ذلك بشكلٍ خاص للحجم الكبير في هجرة الكفاءات العاملة في هذا المجال لصالح الدول المتقدمة (Martineau, Decker et al. 2004). وعلى الرغم من التراجع الذي تم في معدلات هجرة الأدمغة من القطاع الصحي في الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن الماضي، فإن هذه الظاهرة عادت وبقوة خلال العقد الأخير من القرن العشرين. وحالياً، فإن زيادة معدل الهجرة وتغير نمطها يعرض استدامة النظم الصحية في كثير من الدول النامية للخطر. وبالنظر إلى الطبيعة الهشة للكثير من النظم الصحية في هذه الدول، فإن دول الصحراء الإفريقية تبقى الأكثر عرضة لهذا الخطر (Bach 2003; Hagopian, Thompson et al. 2004).

إن ظاهرة هجرة الأدمغة في القطاع الصحي ليست بالظاهرة الجديدة. وقد أعرب مؤتمر أدنبرة الطبي لدول الكومنولث العام 1965 عن مخاوفه المتعلقة بالحركة الدولية للعاملين في المجال الصحي. وأشارت دراسة صادرة في العام 1979 إلى أن 140

ألف طبيب؛ أي ما يشكل ما نسبته 6% من أطباء العالم، يمارسون مهنة الطب في دولة غير الدولة التي يحملون جنسيتها (Mejia, Pizurki et al. 1979)؛ كما أن 86% من مجموع هؤلاء الأطباء المهاجرين يعملون في خمس دول رئيسية، هي: استراليا، وكندا، وألمانيا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة (Bach 2003). ويبلغ عدد الأطباء المهاجرين حالياً في العالم 182,397 طبيباً (World Bank 2008)؛ من بينهم 111,433 طبيباً ينتمون لدول العالم النامية، مشكلين ما نسبته 2.0% من الأطباء المدربين في المنطقة (World Bank 2008). وعلى الرغم من أن التحديات الناشئة عن هجرة الكفاءات العاملة في القطاع الصحي قد تمت ملاحظتها منذ زمن بعيد، فإنه لم يتم التصدي لها على نحو شامل حتى الآن (Lantz 2007). وتثير ظاهرة هجرة الأدمغة في القطاع الصحي تساؤلات جمّة حول نمط وفاعلية السياسات الصحية العالمية وأخلاقيات المهنة (Wright, Flis et al. 2008).

ومما يجدر الإشارة إليه، فإن الروابط الثقافية التي خلفها المستعمر في البلدان النامية التي استعمرها، تلعب دوراً مهماً في تحديد أنماط الهجرة (Martineau, Decker et al. 2004). وبصفة عامة، فإن حركة الكفاءات العاملة في القطاع الصحي أصبحت أسهل لأسباب عدة، منها، أولاً: زيادة حاجة البلدان المستقبلة للكفاءات لمزيد من الكفاءات العاملة في القطاع الصحي؛ فعلى سبيل المثال، ازدادت حاجة المملكة المتحدة في العام 2004 للأطباء بمقدار 10,000 طبيب، وإلى أكثر من 20,000 ممرض، وذلك بسبب تطبيقها الخطة الصحية الجديدة (Martineau, Decker et al. 2004). ثانياً: ضعف اقتصاديات العديد من البلدان المصدرة للكفاءات، وبخاصة في ظل ضعف الرواتب في تلك البلدان، ما يجعل من الهجرة للعمل في الخارج خياراً جذاباً للكثير من تلك الكفاءات.

ومن بين الدول المصدرة للكفاءات، أصبحت القارة الأفريقية مصدراً رئيسياً جديداً، بالإضافة إلى دول أخرى مثل كوبا ودول الاتحاد السوفييتي السابق (Martineau, Decker et al. 2004). كما أصبحت دول الخليج وجهة جديدة مهمة لهجرة الكفاءات العاملة في القطاع الصحي من جميع أنحاء العالم، بما فيها أوروبا. وتوفر الهند في

الوقت الحاضر أعداداً كبيرة من العاملين في القطاع الصحي في دول الخليج (Martineau, Decker et al. 2004). وفي وقتنا الحاضر، فإن العديد من أطباء القارة الأفريقية يهاجرون داخل القارة الأفريقية نفسها، وغالباً ما تكون هجرتهم إلى دولة جنوب أفريقيا، وذلك لكون رواتب الأطباء في الأخيرة أعلى منها في غيرها من الدول المحيطة. ومنذ مواءمة المؤهلات داخل الاتحاد الأوروبي، زادت حركة الأطباء والممرضات في داخل الاتحاد، وبشكل خاص إلى المملكة المتحدة (Jinks, Ong et al. 2000). ومن الملاحظ أن العديد من الأطباء المهاجرين غالباً ما يشغلون الوظائف التي يتردد الأطباء المحليون على العمل فيها. وعلى الرغم من صعوبة الحصول على معلومات تخص نوع الهجرة (دائمة أم مؤقتة) من البلدان المصدرة لها –جزئياً بسبب اختيار بعض المهاجرين البقاء على السجل المهني في الدولة الأم– فإن الدلائل تشير إلى أن ظاهرة الهجرة مؤخراً ما يغلب عليها طابع الهجرة الدائمة (Martineau, Decker et al. 2004).

وقد تزامن التغير في أنماط الهجرة مع الانخفاض في العرض في البلدان الصناعية. فعلى سبيل المثال، دفع النقص في عدد الأطباء في الولايات المتحدة الأمريكية، في الفترة بين 1992 – 1997، بنحو 450 طبيباً كندياً إلى الذهاب إلى الولايات المتحدة سنوياً، حيث يوجد حالياً ما يقارب 8,000 طبيب كندي يمارسون مهنة الطب في الولايات المتحدة الأمريكية (Martineau, Decker et al. 2004). وفي العام 1999، وصلت نسبة الأطباء الكنديين المتخرجين من جامعات أجنبية إلى إجمالي عدد الأطباء الممارسين للمهنة في كندا حوالي 24%. وعلى الرغم من مختلف السياسات المعمول بها لتنظيم ظاهرة هجرة العاملين في القطاع الصحي، فإن معدلات الهجرة في هذا القطاع في تزايد مستمر (Bundred and Levitt 2000; Pang, Lansang et al. 2002; Eastwood, Conroy et al. 2005). ولا تقتصر الهجرة في القطاع الصحي على هجرة الأطباء، ويمكن الاستدلال على ذلك عند ملاحظة التزايد الكبير الذي حصل مؤخراً في أعداد الممرضين والصيادلة وأخصائيي العلاج الطبيعي وغيرهم المهاجرين من الدول المختلفة (Martineau, Decker et al. 2004).

عانى الشعب الفلسطيني بشكل عام من مجموعة من التقلبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية منذ بداية الاحتلال العام 1948 وحتى يومنا الحاضر، التي أثرت بشكل كبير على معطيات سوق العمل، بحيث أصبح غير قادر على تحمل الأعداد المتزايدة والمتراكمة بشكل سنوي في القوى العاملة. إن الظروف السياسية التي حلت على الأراضي الفلسطينية، بالإضافة إلى التطورات الاقتصادية التي شهدتها العديد من الدول العربية إبان الثورة النفطية، دفعت الكثير من أفراد الشعب الفلسطيني إلى الهجرة إلى تلك البلدان. وفي ظل هذه الفترة، لم يكن هناك سلطة أو جهة مشرفة على عملية هجرة الأفراد أو الجماعات من داخل الأراضي الفلسطينية إلى الخارج، وحتى وقت قيام السلطة، لم يكن هناك أي سياسة أو إجراء اتخذ تجاه الرقابة أو الحد من هذه الظاهرة، وبالتالي لم يكن هناك أي مصدر رئيسي للبيانات والمعلومات المتعلقة بالأفراد المهاجرين، أو تبيان السبب الرئيسي وراء موضوع الهجرة.

ويشير ما يتوفر من بيانات إلى أن الضفة الغربية وقطاع غزة تحتل الترتيب الثالث في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بعد الأردن وإيران من حيث معدلات الهجرة (World Bank 2008)؛ في حين أنها تحتل المرتبة السادسة بين البلدان ذات الدخل المتوسط (World Bank 2008). بالإضافة إلى ذلك، فإن الضفة الغربية وقطاع غزة تمثل جزءاً رئيسياً من عدد من "ممرات الهجرة" الأكثر حيويةً في العالم، حيث يعتبر الممران "الضفة الغربية وقطاع غزة – سوريا" و"إسرائيل – الضفة الغربية وقطاع غزة" اثنين من أعلى 10 ممرات للهجرة على مستوى العالم. ويلاحظ في الآونة الأخيرة، أن عدد الفلسطينيين الذين يغادرون الأراضي الفلسطينية عبر الأردن –الذي يعتبر المخرج الوحيد لسكان الضفة الغربية– في تزايد كبير. فخلال الأشهر السبعة الأولى من العام 2008، كان عدد الفلسطينيين الذين غادروا الأراضي الفلسطينية إلى الأردن لأهداف الزيارة، أو العمل، أو التعليم، أو العلاج الطبي، أو في مهام رسمية أو لأسباب أخرى، 260,516 فرداً؛ وفي المقابل فإن 197,130 فرداً فقط عادوا إلى الأراضي الفلسطينية خلال الفترة نفسها، وذلك بحسب المدير العام لشرطة أريحا (وكالة معاً، 2008). ويشار حالياً إلى أن عدد طلبات الهجرة المقدمة من قبل الشباب لدى

القنصليات المختلفة في الضفة الغربية وقطاع غزة قد فاق الـــ 40,000 طلب (5,000 من محافظة بيت لحم وحدها)،[1] وأن هنالك بعض ممثليات الدول التي تمنح تسهيلات تسهم بشكل غير مباشر في إفراغ الوطن من كفاءاته. إن ظروف الطلب في الدول المستقبلة للكفاءات تعلب الدور الأساسي في تعزيز الهجرة الدولية لذوي الكفاءات العالية العاملة في القطاع الصحي من بلدانهم النامية، ولكن، وبسبب الظروف الصعبة التي تعاني منها الأراضي الفلسطينية المحتلة، وفقدان الأمل في المستقبل عند البعض، وبخاصة الشباب، فإن هذه الظروف هي التي تلعب الدور الرئيس في هجرة الكفاءات العاملة في القطاع الصحي الفلسطيني (Attal 2008).

وأشارت مجموعة من المسوح التي قامت فيها مؤسسة نيرايست كونساتنج إلى تفاقم ظاهرة الهجرة بشكل عام وهجرة الشباب بشكل خاص في كلٍ من الضفة الغربية وقطاع غزة (Rabah 2008). ففي دراسة لـــ933 أسرة خلال شهر كانون الأول (ديسمبر) من العام 2007، صرّح 20% من الأسر بهجرة أحد أفرادها إلى خارج الوطن، وذلك بشكل رئيسي من أجل العمل (41%)، أو العلم (23%)، أو البحث عن حياة أفضل أو الأمان (10%). كما صرّح 34% من المشمولين بالمسح بتفكيرهم بالهجرة (44% في قطاع غزة، و28% في الضفة الغربية). وقد بين المسح أن غالبية أولئك الذين يفكرون بالهجرة هم ممن يعيشون تحت خط الفقر (66% ممن صرح بتفكيره بالهجرة). وقد أشارت دراسة حديثة قامت فيها مؤسسة نيرايست كونساتنج لصالح منتدى شارك للشباب (Rabah 2008) إلى أن 38% من عينة مقدارها 1093 شاباً وفتاه يفكرون بالهجرة (43% من الشباب، و31% من الفتيات). وقد عزا 33% من أولئك الذين يفكرون بالهجرة السبب إلى البحث عن عمل أو تحسين مستوى الدخل (11%). وبالنسبة إلى وجهة الهجرة، أبدى 47% من العينة رغبتهم في الهجرة إلى دول الغرب، و38% إلى دول الخليج العربي. ومن جهة أخرى، أبدى 91% من المبحوثين أنهم يحملون نظرة إيجابية إزاء الهجرة. ومن بين الأسباب التي ستثني الشباب عن الهجرة –بحسب رأيهم– توفير الوظائف الذي يحد من رغبة 34% من

[1] ندوة حول "هجرة الشباب الفلسطيني"، 19 تشرين الأول 2008، كلمة المؤسسات المنظمة للورشة – السيد محرم البرغوثي، منتدى شارك للشباب.

أولئك الشباب في الهجرة (Rabah 2008). وفي دراسة سابقة قام بها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في العام 2003، بينت نتائج مسح عينة من الشباب أن 22.9% من الذكور يرغبون في الهجرة من الأراضي الفلسطينية مقارنة بـــ 17.2% من الإناث، وهو ما يمكن ربطه بنظرتهم المستقبلية، حيث عبر 9% من الذكور عن نظرة تشاؤم مقارنة بـــ6.6% من الإناث (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004).

وفي دراسة لمعهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس) في العام 2006، وفي محاولة لتحديد مفهوم رأس المال الاجتماعي في الشرط الفلسطيني والعمل على قياسه (نصر وهلال، 2007)، بينت نتائج المسح، الذي قام به الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لصالح الدراسة، أن 20% من أفراد العينة في باقي الضفة الغربية، و31% من قطاع غزة، فكر بالهجرة للخارج، وأن الأوضاع الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية تبقى أبرز دوافع التفكير بالهجرة. وجاءت نسبة الذكور الذين يفكرون بالهجرة (31.4%) لتزيد على ضعف نسبة الإناث اللاتي يفكرن في الهجرة (14.2%). والنسب الأعلى حسب المستوى التعليمي، كانت بين من نالوا شهادة البكالوريوس (32.0%)، والثانوية (26.6%)، والدبلوم العالي (25%). وتباينت نسب من فكروا في الهجرة حسب الفئة العمرية بحيث بلغت أعلاها عند من قلت أعمارهم عن 19 عاماً (35.6%)، وأقلها عند من تجاوزت أعمارهم سن الـــ 65 عاماً (6.3%). وبينت نتائج الدراسة أن الدوافع الاقتصادية كانت بارزة في الإجابة عن أسباب التفكير بالهجرة، فنحو 83% ممن يفكرون في الهجرة من باقي الضفة الغربية و81.6% من محافظة القدس، ذكروا أن أسباباً اقتصادية هي وراء تفكيرهم بالهجرة. وبرزت الاعتبارات الاقتصادية بشكل خاص في وسط الضفة، وبين الذكور (93.3%، مقابل 69.3% عند الإناث)، وعند أصحاب التأهيل التعليمي العالي (وتحديداً حملة البكالوريوس، ما يشير إلى البطالة بين صفوف هذه الفئة)، وبين العزاب أكثر من المتزوجين. وقد كانت محافظة القدس الأبرز في ذكر الاعتبارات السياسية وراء التفكير بالهجرة (78.4%)، مقارنة بوسط الضفة (44.7%)، وشمالها (61.0%)، وجنوبها (51.6%). كما كان للاعتبارات السياسية وراء التفكير بالهجرة أثر أوسع بين الذكور (65.2%) منه بين الإناث

(49.2%). وازداد تأثير الاعتبارات السياسية مع ارتفاع المستوى التعليمي. وبرز اعتبار توفر الأمن والأمان عاملاً في التفكير بالهجرة، بشكل خاص في محافظة القدس (81.1%)، تلاها شمال الضفة الغربية، ثم وسطها (72.3%) دون القدس، ثم جنوبها (62%). وكانت النسبة أعلى بين الذكور من الإناث، وبين المستويات العليا من التعليم أكثر من الفئات الأقل تعليماً، وبين الفئات الشابة أكثر من الفئات المتقدمة في السن.

وفي أحدث إصدارات البنك الدولي عن الهجرة والتحويلات المالية، أشار البنك إلى أنه على الرغم من كون التقارير التي تفيد بأن 1.7 مليون من الفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية وقطاع غزة هم من المهاجرين، حيث يشكلون حوالي 45% من إجمالي سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، ما يضع الأراضي الفلسطينية المحتلة من ضمن الدول العشر الأولى من حيث نسبة المهاجرين إليها، فإن الضفة الغربية وقطاع غزة لا يزالان أيضاً من ضمن أعلى عشر دول من حيث نسبة المهاجرين منها، حيث يشكل المهاجرون منها حوالي 26% من إجمالي عدد السكان (World Bank 2008). وفي السياق المحلي، فإن 2.8% من الأطباء الذين تدربوا في الضفة الغربية وقطاع غزة (60 طبيباً) قد هاجروا منهما.

وبالإضافة إلى ظاهرة الهجرة الخارجية في كل من الضفة الغربية وقطاع غرة وآثارها السلبية على التنمية، فإن ظاهرة الهجرة الداخلية باتجاه الوسط من كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، ومن القرى باتجاه المدن، من شأنها أن تسهم بشكل سلبي على التنمية المحلية في الشمال والجنوب وكذلك في مناطق الريف الفلسطيني. ومن بعض الأسباب التي تعزز هذه الظاهرة وتنميها، فإن كل من: انخفاض الدخل وارتفاع مستوى الفقر، وصغر حجم الملكية الزراعية، وعدم توفر الخدمات الصحية والاجتماعية بشكل ملائم، وازدهار أحوال المدن، يلعب دوراً مهماً في انتشار هذه الظاهرة.

إن الآثار الاقتصادية للهجرة بشكل عام، والآثار الاقتصادية لهجرة العمالة على وجه الخصوص، تعتبر من الآثار الأكثر وضوحاً من بين الآثار الأخرى للهجرة. فبالإضافة إلى الأثر الإيجابي المرتبط بتحويلات العمال، فإن للهجرة آثاراً متشابكة على

كل من ظروف الإنتاج والاستهلاك في البلدان المستوردة والمصدرة: كظروف السوق والاستثمار، وحجم وهيكل وأنماط الاستهلاك (Abdel-Jaber 1997). إن تحويلات العمال هي أحد مكونات الناتج القومي الإجمالي (GNP) للدولة المصدرة للعمالة، وأحد البنود الدائنة في الحساب الجاري من ميزان المدفوعات، كما أنها أحد المصادر الرئيسية للاحتياطيات الأجنبية، بالإضافة إلى كونها تعزز قدرة الدولة على استيراد السلع والخدمات (Abdel-Jaber 1997). وبحسب التقديرات، فإن حوالي 15% من الناتج المحلي الإجمالي للضفة الغربية وقطاع غزة يأتي من التحويلات المالية (World Bank 2008)، الأمر الذي يوضح الأثر الإيجابي للهجرة الدولية على الاقتصاد الفلسطيني المحلي. وعلى الرغم من ذلك، فإن "نزيف" الهجرة له من الآثار السلبية على المجتمع الفلسطيني ما يستدعي العمل على الحد منه من خلال إيجاد ظروف وامتيازات اقتصادية مناسبة والعمل على الحد من البطالة، وبخاصة بين الكفاءات والأجيال الشابة.

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على ظاهرة هجرة الأدمغة في كلٍّ من قطاعي الصحة والتعليم العالي الفلسطينيين، وذلك عن طريق استمزاج آراء مجموعة من العاملين في كلا القطاعين، في كلٍّ من الضفة الغربية وقطاع غزة، حول تفكيرهم بالهجرة إلى خارج الوطن، والدوافع وراء ذلك. بالإضافة إلى ذلك، تتطرق الدراسة إلى سرد التجربة الذاتية لمجموعة من المهاجرين الفلسطينيين من كلا القطاعين، وإلى تحليل آراء مجموعة من المشاركين في صنع القرار على مستوى الوطن من الوزارات ذات العلاقة حول أهمية وآثار ظاهرة الهجرة الخارجية والخطوات المعمول بها لاحتوائها وتنظيمها والسيطرة عليها والاستفادة منها. وعملت الدراسة أيضاً على تحليل مجموعة من الأسئلة حول تجربة الهجرة الخارجية لعينة ممثلة من الأسر المقيمة في التجمعات السكنية الرئيسية في محافظة رام الله والبيرة: مدينة رام الله، ومدينة البيرة، ومدينة بيتونيا. وتنبع أهمية هذه الدراسة من تفاقم الظاهرة في الوقت الحاضر، وتزايد الدعوات للعمل على الحد منها، لما تخلفه من آثار سلبية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على المجتمع الفلسطيني.

يستعرض الفصل الأول من الدراسة مفهوم الهجرة الخارجية والنظريات المتعلقة بهجرة الأدمغة بشكلٍ خاص وانعكاساتها التنموية. ويسرد كذلك بعض المصطلحات المتعلقة بالهجرة (مصطلحات عالمية، ومصطلحات متعلقة بالشرط الفلسطيني). ويشمل الفصل الأول أيضاً على تحليل لأهمية القطاعين قيد الدراسة: القطاع الصحي وقطاع التعليم العالي، وبالتالي السبب وراء اختيارهما لدراسة ظاهرة الهجرة. ويحتوي الفصل الثاني على تلخيص ومراجعة لمجموعة من الدارسات الأجنبية والعربية والمحلية ذات الصلة بموضوع الهجرة الخارجية. ويتبع ذلك عرض لمنهجية الدراسة في الفصل الثالث. ومن ثم يلخص الفصل الرابع أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال جمع البيانات من الداخل والخارج، وكذلك إجراء المقابلات. ويشمل الفصل الخامس مجموعة من التوصيات وبعض المقترحات والتوجيهات التي يمكن أن تسهم في توظيف أنجع للسياسات الحالية، في إطار السير نحو الحد من الآثار السلبية للظاهرة، ومعالجة التشوهات التي تترتب عليها، والعمل على الاستفادة منها لتعزيز التنمية المحلية. وتختتم الدراسة برؤيا نحو الآليات المستقبلية لمتابعة ظاهرة هجرة الأدمغة في المجتمع الفلسطيني.

2- هجرة الأدمغة: النظريات والتصنيفات

يهدف هذا الفصل إلى استعراض بعض النظريات الخاصة بموضوع الهجرة الخارجية بشكل عام، وهجرة الأدمغة بشكل خاص، وتصنيفاتها. ويسرد كذلك بعض المصطلحات والمفردات المستخدمة لوصف ودراسة ظاهرة الهجرة. ويختتم الفصل بتفصيل عن أهمية قطاعي الصحة والتعليم العالي في تيسير عملية التنمية، وبالتالي الأثر السلبي المتوقع على الدول المصدرة للكفاءات من كلا القطاعين على تنميتها الحالية والمستقبلية.

2-1 الإطار النظري وتصنيفات الهجرة

تختص هجرة الأدمغة أو الكفاءات بهجرة العمالة الماهرة. ويعد عاملاً ماهراً كلُّ شخص يحمل شهادة جامعية أو حاصل على تدريب مكثف في حقل من حقول المعرفة. وغالباً ما تتوجه هذه الكفاءات نحو الهجرة الخارجية بهدف تعظيم العائد من التعليم الذي حصلوا عليه، عن طريق البحث عن وظائف بعوائد أفضل. ويشمل تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الـ (OECD) للعمال المهرة كلاً من التقنيين والمستثمرين وأصحاب الأعمال والتجار من حملة الشهادات الجامعية (OECD-SOPEMI 1997). وتجدر الإشارة إلى أن الإطار النظري الحالي الدارس لآثار هجرة الأدمغة على الدول المصدرة والمستقبلة للكفاءات ما زال في طور النمو، ويحتاج إلى المزيد من الأبحاث النظرية والتطبيقية لتطويره بشكل كامل. فتبعاً لنظرية رأس المال البشري، فإن الأفراد ينتقلون من مكان إلى آخر من أجل الحصول على عوائد أكثر ملاءمةً مع مستواهم التعليمي والتدريب الرسمي الحاصلين عليه. وتستثني نظرية رأس المال البشري أي عامل متعلق بالتدريب غير الرسمي أو دور المؤسسات والتمييز ضد فئات المجتمع المختلفة. ومن النظريات الأخرى المتعلقة بالعمالة وحركتها، تأتي النظرية الهيكلية للماركسية الحديثة على المستوى الكلي (Structuralist neo-Marxist

Macro-level Approach)، والتي تمكن من دراسة أثر الجندر والعرق والطبقة الاجتماعية وغيرها من العوامل على قرار العمالة ومكان العمل للفرد. وفي العام 1989، عمل كلٍ من (Salt) و(Findlay) على إدراج إضافات جديدة دافعوا فيها عن فكرة إدماج عوامل اقتصادية جزئية وكلية، والتقسيم الفضائي الجديد للعمل، وطبيعة المهنة، ودور أسواق العمل داخل الشركات، وكذلك أثر وكالات التوظيف والتسكين على النظرية الهيكلية للماركسية الحديثة. وهنالك نظرية ثالثة تم تطويرها من قبل (Goss) و(Lindquist) في العام 1995، وتتسم بما يسمى بأسلوب "التهيكل" (Structuration approach)، وتسعى إلى دمج العوامل الفردية والهيكلية والمؤسساتية في العمل على تفسير الظاهرة. وفي هذا الإطار الأخير، تعمل كلٌ من السياسات الإقليمية والاتفاقات الدولية كعامل ميسر لحركة العمالة. وعلى الرغم من الأهمية التي يعزوها هذا الإطار للسياسات المعمول بها في دولة معينة، فإنه أصبح من الواضح حالياً أن متطلبات السوق تبقى هي المؤثر الأساسي في حركة العمالة (Iredale 2001).

تتنوع أساليب تصنيف الهجرة، فمنها ما يتمثل بالمكوث الدائم في الدولة المستقبلة وأخرى بالهجرة المؤقتة وكذلك هجرة اللاجئين والهجرة بهدف الالتئام العائلي. ومن الممكن تقسيم الهجرة بالاعتماد على خمسة أساليب (Iredale 2001): (1) تصنيف مبني على أساس الدافع وراء الهجرة: هجرة قسرية، هجرة عرقية، هجرة أدمغة، هجرة محفزة من قبل الحكومات، هجرة محفزة من قبل السوق. (2) تصنيف مبني على أساس مصدر الهجرة ووجهتها: من دول أقل تطوراً أو أكثر تطوراً إلى دول أكثر تطوراً أو أقل تطوراً. (3) تصنيف مبني على أساس قنوات أو ميكانيكيات الهجرة: هجرة سوق العمل الداخلية، هجرة من قبل الشركات متعددة القوميات التي ترسل موظفيها للعمل في أقسام للشركة خارج الوطن، هجرة محفزة من قبل وكالات التوظيف العالمية، هجرة عن طريق الشبكات العرقية، هجرة توظيف عن طرق أخرى مثل الإنترنت. (4) تصنيف مبني على أساس طول مدة الإقامة: دائمة أو مؤقتة (دائرية). (5) تصنيف مبني على أساس تكامل واندماج المهاجرين في مجتمعات الدول المستقبلة لهم: هجرة إلى مجتمعات غير متقبلة للمهاجرين، هجرة إلى مجتمعات معتدلة (خاملة)، هجرة إلى مجتمعات متقبلة للمهاجرين (Iredale 2001).

2-2 مصطلحات الهجرة ومفرداتها

يشمل هذا الجزء عرضاً لبعض أهم المصطلحات المستخدمة عند الحديث عن الهجرة بشكل عام، وهجرة العمالة بشكل خاص، وذلك حسب تعريفات المنظمة الدولية للهجرة (بيروشو، ر. 2006). ويشمل الجدول التالي بعض هذه المصطلحات.

المصطلح	تفسيره
الهجرة المدعمة	حركة المهاجرين التي تتم بمساعدة حكومة أو حكومات أو منظمه دوليه، عكس الهجرة التلقائية غير المدعمة.
العودة الطوعية المدعمة	الدعم اللوجستي والمالي لملتمسي اللجوء الذين رفض طلبهم، والمهاجرين المتاجر بهم، وللطلبة الذين ليس لهم مصدر قوت، "المواطنين" المؤهلين وغيرهم من المهاجرين الذين لا يستطيعون أو لا يرغبون في البقاء في البلد المضيف ويتطوعون للعودة إلى بلدهم الأصل.
اللجوء (الإقليمي)	الحماية التي تمنحها الدولة للأجنبي داخل أراضيها ضد اختصاص الدولة الأصل، بموجب مبدأ عدم الإعادة، ما يؤدي إلى التمتع ببعض الحقوق المعترف بها دولياً.
اللجوء (الدبلوماسي)	اللجوء الذي قد تمنحه الدولة خارج حدودها في أماكن تتمتع بحصانة من الاختصاص، إلى شخص التمس الحماية من جهة تضطهده أو تطالبه، يجوز منح اللجوء الدبلوماسي في البعثات الدبلوماسية والإقامات الخاصة برؤساء البعثات، والبواخر أو الطائرات، لكن لا يجوز ذلك في مباني المنظمات الدولية ولا القنصليات، لا يعد اللجوء الدبلوماسي حقاً لأي فرد، ولا هو واجب على الدولة.
هجرة الأدمغة	هجرة الأشخاص المدربين والمهرة من بلد الأصل إلى بلد آخر بسبب النزاعات أو انعدام الفرص.
الهجرة السرية	هجرة سرية أو متخفية لا تفي بمتطلبات الهجرة، تحدث عندما يخرق شخص غير مواطن قوانين دخول البلد، أو عندما يدخل بطريقه شرعية وتتجاوز مدة إقامته الموعد المحدد، منتهكاً قانون الهجرة.
دولة المقصد	الدولة التي تقصدها التدفقات المهاجرة (قانونية أو غير قانونية).
بلد الإقامة/ الإقامة الاعتيادية	البلد التي يعيش فيها الفرد بمعنى البلد التي يكون للفرد فيها مكان للعيش، حيث يقضي عادة حياته اليومية أثناء راحته، أما السفر المؤقت للخارج للاستجمام، والإجازات، وزيارة الأصدقاء والأقارب، والأعمال، والعلاج الطبي، أو الحج، فلا يغير من الاعتيادية للفرد.
بلد الأصل	بلد مصدر المهاجرين (قانونيين وغير قانونيين).
بلد العبور	البلد التي تنتقل من خلالها تدفقات المهاجرين (قانونياً أو غير قانوني).

المصطلح	تفسيره
لاجئون بحكم الواقع	أشخاص لا يعترف بهم كلاجئين بالمعنى الذي تنص علية اتفاقية الأمم المتحدة 1951 وبروتوكول 1967 المتعلقين بمركز اللاجئين، ولا يمكنهم لأسباب منطقية، أو لا يرغبون في الرجوع إلى بلد جنسيتهم، أو إذا كانوا عديمي الجنسية إلى بلد إقامتهم الاعتيادية.
الترحيل أو التهجير	قيام الدولة في نطاق ممارسة سيادتها بطرد أجنبي من أراضيها إلى مكان معين بعد رفض قبوله أو الأذن له بالبقاء.
الشتات	شعوب أو سكان ينتمون إلى فئة إثنية غادروا ديارهم وانتشروا في شتى أرجاء العالم.
التشريد	نقل شخص قسراً من بلده الأصل، ويكون ذلك عادة نتيجة لنزاع مسلح أو كوارث طبيعية.
المشرد	الشخص الذي يفر من بلده أو مجتمعه بسبب الخوف أو مخاطر أخرى غير تلك التي تمنحه مركز لاجئ، والمشرد غالباً ما يكون مجبراً على الهروب بسبب النزاع الداخلي أو الكوارث الطبيعية أو التي يسببها الإنسان.
المهاجر المسجل	المهاجر الذي دخل بلداً ما قانونياً، ويظل في البلد طبقاً لمعايير قبوله ودخوله إليها.
العامل المهاجر المسجل	العامل المهاجر أو أفراد عائلته أذن له بالدخول إلى البلد والإقامة والعمل فيه طبقاً لقانون البلد والاتفاقات الدولية التي تعد الدولة طرفاً فيها (الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال، المعاهدة الدولية للمهاجرين وأفراد أسرهم، للعام 1999).
المهاجر الاقتصادي	شخص يغادر مكان إقامته المعتاد للاستقرار خارج بلده الأصلي قصد تحسين مستوى عيشه، ويمكن استخدام هذا المصطلح لتمييز الشخص عن اللاجئين الفارين من الاضطهاد، كما يستخدم للدلالة على أشخاص يحاولون الدخول إلى بلد دون إذن قانوني و/أو باستخدام إجراءات اللجوء عن سوء نية، ويدل أيضاً على الأشخاص المقيمين خارج بلدهم الأصلي طوال فترة موسم زراعي، ويطلق عليهم اسم العمال الموسميين.
الهجرة	مغادرة بلد أو الخروج منه قصد الإقامة في بلد آخر. وتنص القواعد الدولية لحقوق الإنسان على حرية جميع الأشخاص في مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلدهم الأصلي، وعلى أن الدول لا يحق لها أن تفرض قيوداً على حق الفرد في مغادرة إقليمه إلا في ظروف محدودة جداً.
الاستبعاد	رفض دخول أجنبي إلى دولة ما رفضاً رسمياً، ويحق لموظفي الحدود أو السلطات الأخرى في بعض الدول استبعاد الجانب، بينما يتولى قاض مكلف بشؤون الهجرة في دول أخرى إصدار أمر الاستبعاد بعد النظر في القضية.

المصطلح	تفسيره
النزوح	خروج الأشخاص بشكل جماعي (بطريقة متفرقة وغير منتظمة) من بلدهم الأصلي، والنزوح الجماعي هو تنقل أعداد كبيرة من الأشخاص أو شريحة من المجتمع في لحظة معينة.
الأشخاص المشردون خارجياً	الأشخاص الذين فروا من بلدهم جراء الاضطهاد أو انتشار العنف أو حالات النزاع المسلح أو غير ذلك من الكوارث التي يتسبب فيها الإنسان، وعادة ما يفر هؤلاء الأشخاص بشكل جماعي ويطلق عليهم أحياناً اسم "اللاجئين بحكم الواقع".
الهجرة الميسرة	تعزيز الهجرة المشروعة وتشجيعها عبر تسهيل السفر وجعله أكثر ملاءمة، ويمكن أن يتضمن هذا التيسير العديد من التدابير مثل تبسيط عملية طلب التأشيرة، أو جعل إجراءات مراقبة الركاب فعالة، ويتولى مسؤوليتها عدد كبير من الموظفين.
لم شمل الأسرة	عملية يتجمع بموجبها أفراد أسرة في بلد غير بلدهم الأصلي بعد أن تفرقوا بسبب الهجرة القسرية أو الطوعية، وتحظى الدولة في هذه العملية بقدر من حرية التقرير بشأن القبول.
تأنيث الهجرة	هو تزايد مشاركة النساء في الهجرة، إذ أصبح تنقل النساء حالياً أكثر استقلالية ولم يعد مرتبطاً بوضع أسرهن أو رهين سلطة رجل معين (تشكل النساء زهاء 48 في المائة من مجموع المهاجرين).
الهجرة القسرية	مصطلح عام يستخدم على حركة هجرة تتضمن أحد عوامل الإكراه، بما في ذلك تهديد الحياة أو مصدر الرزق من جراء أسباب طبيعية أو بشرية (مثل حركات اللاجئين والأشخاص المشردين داخلياً والأشخاص المشردين بسبب الكوارث الطبيعية أو البيئية أو الكيماوية أو النووية أو المجاعة أو المشاريع الإنمائية).
إعادة الاستيطان /النقل القسري	نقل أفراد أو جماعات بعيداً عن مكان الإقامة المعتاد نقلاً قسرياً في نطاق اختصاص دولة معينة كجزء من سياسة الحكومة.
العودة القسرية	عودة الفرد إلى بلده الأصلي أو بلد العبور أو بلد ثالث بشكل إجباري بناء على إجراء إداري أو قضائي.
العامل عبر الحدود	العامل المهاجر الذي يحتفظ بمكان إقامته المعتاد في دولة مجاورة يعود إليها كل يوم أو مرة في الأسبوع على الأقل (المادة 2 (2) (أ) من الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم للعام 1990).
محل الإقامة المعتاد/الاعتيادي	مكان في البلد يعيش فيه الفرد ويقضي فيه وقت راحته اليومية.
الهجرة الفردية	الحالات التي يهاجر فيها الأشخاص فرادى أو برفقة أسرهم. وعادة ما يتم تمويل مثل هذه التنقلات ذاتياً، أو تتم تحت رعاية فردية أو مؤسساتية أو حكومية، وذلك على عكس برامج الخطة الجماعية.
التدفقات	الوصول المتواصل لغير المواطنين إلى بلد ما وبأعداد كبيرة.

المصطلح	تفسيره
الهجرة الداخلية	انتقال الأفراد من إحدى المناطق لبد ما إلى منطقة أخرى من البلد نفسه بهدف إنشاء محل إقامة جديد أو لتحقيق ذلك الغرض. وقد تكون الهجرة مؤقتة أو دائمة. إن المهاجرين داخلياً يتنقلون لكنهم يبقون داخل حدود بلدهم الأصلي (مثلاً: الهجرة من الريف إلى المدن).
الهجرة الدولية	حركة انتقال الأشخاص الذين يتركون بلدهم الأصلي أو البلد حيث يوجد مكان إقامتهم المعتاد، وذلك قصد الإقامة بصفة دائمة أو مؤقتة في بلد أخرى. وعليه يكون عبور الحدود الدولية.
المهاجر غير النظامي	الشخص الذي نظراً لدخوله البلاد بصورة غير شرعية أو لنفاد صلاحية تأشيرته، أصبح فاقداً للمركز القانوني داخل بلد العبور أو البلد المضيف. وينطبق هذا المصطلح على المهاجرين الذين يخلون بقواعد قبل الدخول إلى البلد من البلدان كما ينطبق على أي شخص آخر غير مسموح له البقاء في البلد المضيف (كما يطلق عليه أيضاً المهاجر السري/غير الشرعي/ دون وثائق أو مهاجر في وضع غير نظامي).
العامل المتنقل	العامل المهاجر الذي يكون مكان إقامته المعتاد في دولة معينة ويضطر للسفر إلى دولة أو دول أخرى لفترات قصيرة، نظراً لطبيعة مهنته.
هجرة العمالة	انتقال الأفراد من دولهم الأصلية إلى دولة أخرى بغرض العمل. وتتناول قوانين الهجرة في معظم الدول هجرة العمالة، بالإضافة إلى أن بعض الدول تقوم بدور فعال في تنظيم هجرة العمالة من الخارج وتبحث عن فرص عمل لمواطنيها في الخارج.
المهاجر لفترة طويلة	الشخص الذي ينتقل إلى بلد ما غير الذي يوجد فيه مكان إقامته المعتاد لفترة لا تقل عن سنة، إلى أن يصبح بلد المقصد فعلياً البلد الجديد بالنسبة لمكان إقامته. من منظور بلد المغادرة، يصبح الشخص من الجالية المهاجرة بالخارج لفترة طويلة، ومن وجهة نظر دولة الوصول يصبح مهاجراً لفترة طويلة.
الهجرة الجماعية	هي التوافد المفاجئ لعدد كبير من الأشخاص.
مهاجر	على الصعيد الدولي لا يوجد تعريف واضح ومقبول قبولاً عاماً للمهاجر، حيث إنه بالعادة ما يفهم من مصطلح مهاجر أنه يتصل بالحالات كافة التي يتخذ فيها الشخص المعني قرار الهجرة بكل حرية لأسباب "الراحة الشخصية"، ودون تدخل أي عوامل قسرية خارجية، وبالتالي ينطبق هذا المصطلح على الأشخاص وأفراد العائلة الذين يرحلون إلى بلد آخر أو منطقة أخرى لتحسين ظروف معيشتهم المادية أو الاجتماعية وآفاق مستقبلهم ومستقبل عائلتهم.
تدفق المهاجرين	عدد المهاجرين الذين ينتقلون للحصول على فرصة عمل أو من أجل الاستقرار على مدى فتره محدودة من الزمن.
مجموع المهاجرين	عدد المهاجرين المقيمين في بلد ما في وقت ما.

المصطلح	تفسيره
عامل مهاجر	هو الشخص الذي سيشارك أو يكون مشاركاً في نشاط أو عمل مربح في دولة ليس من رعاياها.
المهاجرون لأغراض الاستقرار	الأجانب الذين يمنحون إذناً بالإقامة لفترة طويلة من الزمن أو لفترة غير محدودة ولا يخضعون تقريباً لأي قيود فيما يتعلق بممارسة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
الهجرة	عملية التنقل إما عبر الحدود الدولية أو داخل الدولة. وهي حركة انتقال سكانية تشمل أي نوع من تحركات السكان، أياً كان طول مدتها وتكوينها وسببها. وهي تشمل هجرة اللاجئين والأشخاص المشردين والمشتتين والمهاجرين لأسباب اقتصادية.
إدارة الهجرة	مصطلح يستخدم ليشمل وظائف حكومية متعددة ونظاماً وطنياً للإدارة المنظمة وذات الوجه الإنساني للهجرة عبر الحدود، ولاسيما التحكم في دخول الأجانب وتواجدهم داخل حدود الدولة وحماية اللاجئين وغيرهم ممن يحتاجون إلى حماية.
الأقلية	يمكن اعتبار الأقلية مجموعة أقل عدداً نسبة إلى باقي السكان في دولة ما، وليس لها مركز مهيمن ويتميز أفرادها بخصائص إثنية أو دينية أو لغوية تختلف عن خصائص باقي السكان وتربط بينهم ولو ضمنياً روح من التضامن من أجل حماية ثقافاتهم وعاداتهم وتقاليدهم أو دينهم أو لغتهم.
الهجرة المنظمة	حركة انتقال شخص من مكان إقامته المعتاد إلى مكان الإقامة الجديد تماشياً مع القوانين واللوائح التي تحكم الخروج من بلد الأصل والسفر والمرور العابر ودخول البلد المضيف.
الإقامة الدائمة	الحق الذي تمنحه دولة مضيفة لفرد من غير مواطنيها للعيش فيها على أساس دائم.
الهجرة من جديد	هي الحركة التي يقوم بها شخص ما يهاجر من جديد بعد العودة إلى البلد الذي غادره.
الهجرة العادية	الهجرة التي تتم عبر القنوات القانونية المعترف بها.
إعادة الإدماج (الثقافي)	عودة المهاجر العائد إلى بلده إلى تبني قيم مجتمع بلده الأصلي وطريقة عيشه ومبادئه وأخلاقياته ومبادئه العقائدية وتقاليده.
إعادة الاندماج (الاقتصادي)	إعادة دمج المهاجر في النظام الاقتصادي لبلده الأصلي. ويفترض تمكين المهاجر من كسب رزقه. ومن الناحية التنموية، ترمي أيضاً إعادة الإدماج الاقتصادي إلى استخدام الدراية المكتسبة في الخارج للنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلد الأصل.
إعادة الاندماج (الاجتماعي)	إعادة إدماج المهاجر في الهياكل الاجتماعية لبلده الأصلي. وهذا يشمل من جهة إقامة شبكة شخصية (من أصدقاء وأقارب وجيران)، ومن جهة أخرى تطوير هياكل المجتمع المدنية (من جمعيات ومجموعات عون ذاتي ومنظمات أخرى).

المصطلح	تفسيره
التحويلات	الأموال التي يكسبها أو يحصل عليها غير المواطنين والتي ترسل إلى بلدهم الأصلي.
هجرة العودة/الهجرة العائدة	وهي تنقل الشخص الذي يعود إلى بلده الأصلي أو بلد إقامته المعتاد، وذلك بعد قضاء سنة على الأقل في بلد آخر. وهذه العودة قد تكون أو قد لا تكون طوعية. وتشمل الهجرة العائدة العودة الطوعية إلى الوطن.
الهجرة الثانوية/الهجرة التبعية	هي حركة هجرة داخل بلد مضيف بعيداً عن المجتمع الذي يقيم.
مهاجر لأجل قصير	الشخص الذي يتحول إلى بلد غير بلده أو مكان إقامته المعتاد لفترة لا تقل عن ثلاثة أشهر، ولكن لا تزيد على سنة، فيما عدا في الحالات التي يتحول فيها إلى ذلك البلد لأغراض الترفيه أو العطلة أو زيارة الأصدقاء أو الأقارب أو الأعمال أو العلاج الطبي. ولأغراض إحصاءات الهجرة الداخلية، يعتبر بلد الإقامة المعتاد للمهاجرين لأجل قصير بلد المقصد أثناء الفترة التي يقضونها به.
المهاجر الماهر	العامل المهاجر الذي عادة ما يمنح لما له من مهارات معاملة تفضيلية فيما يتعلق بالقبول في البلد المضيف (ولا يخضع بالتالي إلا لقليل من القيود فيما يتصل بطول مدة الإقامة وتغيير العمل ولم شمل الأسرة) (المواطن ذو المؤهلات).
العامل المستخدم لعمل محدد	وهو العامل الذي: (1) أرسله رب العمل لفترة زمنية محدودة ومعينة إلى دولة للعمل، للاضطلاع بمهمة محدودة أو واجب محدد. (2) الذي يقوم لفترة زمنية محددة ومعينة بعمل يتطلب مهارات مهنية أو تجارية أو تقنية أو غيرها من المهارات العالية التخصص. (3) الذي يقوم، بناء على طلب رب العمل في دولة العمل بالاضطلاع لفترة محدودة ومعينة بعمل مؤقت أو قصير بطبيعيته، والذي يتعين عليه أن يغادر دولة العمل إما عند انتهاء فتره الإقامة المأذون له بها أو قبلها إذا كان لم يعد يضطلع بتلك المهمة المحددة أو الواجب المحدد أو يشتغل بذلك العمل.
الهجرة التلقائية	الفرد أو مجموعة الأفراد ممن يضعون بأنفسهم ويشرعون في خطط هجرتهم دون مساعدة خارجية. والهجرة التلقائية تحدثها عادة عوامل الدفع والجذب وتتميز بقلة مساعدة الدولة أو أي نوع آخر من أنواع المساعدة الدولية أو الوطنية.
دولة العمل	الدولة التي سيزاول العامل المهاجر فيها أو يزاول حالياً أو زاول نشاطاً مقابل أجر.
دولة المنشأ	الدولة التي يكون الشخص المعني من رعاياها.
دولة العبور	أية دولة يمر الشخص المعني في أيه رحلة إلى دولة العمل أو من دولة العمل إلى دولة المنشأ أو دولة الإقامة المعتادة.
العمال المهاجرون المؤقتون	العمال الماهرون أو شبه الماهرين أو غير المدربين الذين يمكثون في بلد الاستقبال لفترات محددة وفق ما هو منصوص عليه في عقد عمل يبرم

المصطلح	تفسيره
	مع العامل، أو عقد خدمة يبرم مع مؤسسة، ويسمون أيضاً عمالاً مهاجرين تعاقديين.
الهجرة الإجمالية/صافي الهجرة	إجمالي عدد المهاجرين الداخلين أو الوافدين وحالات خروج أو مغادرة المهاجرين، ما يعطي الحجم الإجمالي للهجرة، ويعرف بـ (الهجرة الإجمالية)، وهو يتميز عن الهجرة الصافية أو رصيد الهجرة الناتج عن الفرق بين عدد الوافدين وعدد المغادرين. وهذا الرصيد يسمى بصافي الهجرة إلى المغادرين، ويسمى بصافي الهجرة إلى الخارج عندما يتجاوز عدد المغادرين عدد المسافرين.
المهجَّرون	الأشخاص الذين يرغمون على مغادرة مجتمعاتهم: أولئك الذين يفرون بسبب الاضطهاد والحرب، أولئك الذين يرغمون على طلب مؤازرة في مدينة من المدن أو في الخارج، لأنهم غير قادرين على البقاء في بيوتهم أو بلدهم.
العودة الطوعية	العودة المدعومة أو المستقلة إلى بلد الأصل أو بلد العبور أو بلد ثالث آخر بناء على إرادة المهاجر.

2-3 دور قطاعي الصحة والتعليم العالي في التنمية – الحالة الفلسطينية

لقد بيَّنت دراسات حديثة علاقة قوية ما بين الأداء الاقتصادي لبلد ما، وبين صحة مجتمعه. هذه العلاقة ذات طبيعة مزدوجة، وديناميكية في الوقت ذاته، حيث مستوى معيشة الفرد وصحته في علاقة مترابطة، ويؤثر كل منهما في الآخر. وهناك جانبان لهذه العلاقة: الأول يعود لقدرة الفرد على شراء الخدمات الصحية؛ أي أنه كلما زاد دخل الفرد، تزيد قدرته على شراء خدمات صحية، أو خدمات صحية أفضل. أما الجانب الثاني، فيرى أن صحة الفرد تؤهله على العمل لمدة أطول في حياته، الأمر الذي يعود إيجابياً على حصيلة دخله، وحصيلة توفيره، حيث أن مستوى صحة أفضل للفرد، تمكنه من المشاركة بفاعلية أكبر ومدة أطول في سوق العمل، الأمر الذي يعود بالإيجاب على حصيلة دخله على مدار حياته. هناك دراسة تناولت هذا الموضوع، حيث قدَّرت مرونة الدخل من وفيات الرضع والأطفال ما بين -0.2% و-0.4%، من خلال تحليل بيانات من دول مختلفة، ومع مرور الزمن.

إضافة إلى ذلك، فإن عامل صحة المجتمع هو ذو أهمية بالغة بالنسبة للتنمية الاقتصادية، حيث سنين العمر معدلة بنوعية الحياة (Quality Adjusted Life YEARS, QALYs) تحدد طبيعة مشاركة الأفراد في مجتمعهم واقتصادهم؛ أي بالنسبة إلى: القوى العاملة، والمدة لهذه المشاركة، والكفاءة والأداء، وحصيلة الدخل والتوفير خلال عمر الفرد، والقوة الشرائية، ونمط الاستهلاك. إن التنمية الاقتصادية تتحدد بالأداء والتوجه الاقتصادي للبلد، بشكل عام، الذي بحد ذاته يعتمد على أداء وكفاءة العاملين فيه، حيث يعتمد الأخير على علاقته المزدوجة والديناميكية مع المستوى الصحي للمجتمع. لذلك، يمكن الاستنتاج بأن التنمية الاقتصادية تتأثر بشكل مباشر وبشكل غير مباشر مع المستوى الصحي للمجتمع.

التعليم العالي في فلسطين كان غائباً تماماً حتى بدء إنشاء مؤسسات التعليم العالي من جامعات وكليات في منتصف السبعينيات من القرن الماضي (Al-Jafari, 2006). إضافة إلى ذلك، لم يكن لدى التعليم العالي الفلسطيني المقدرة على تقديم تخصصات في العلوم الطبية وتوابعها حتى نهاية القرن الماضي، ولم يكن هناك خريجون في التخصصات الطبية من جامعات فلسطينية حتى بداية القرن الحالي. وبالتالي، فقد كان التعليم العالي في الضفة الغربية وقطاع غزة غير قادر على عرض كوادر صحية للقطاع الصحي في فلسطين، من متخصصين ومهنيين. وقد أدى ذلك إلى حدوث فجوة بين العرض والطلب على الرعاية الصحية. إن السبب الرئيس للتأخر في تقديم التعليم العالي للتخصصات الطبية كان مرده الاحتلالات المتتالية على أرض فلسطين. فقد كان من دواعي هذه الكيانات الغاصبة الاستحواذ على الموارد الفلسطينية لغاياتهم الذاتية وبما يخدمهم، لذا فقد ترك الاقتصاد والمجتمع الفلسطينيان لينموا ويتطورا دون توجيه، وقيادة، وقوانين مناسبة؛ أي دون رؤيا مستقبلية. ولذلك، فقد نشأ التعليم العالي في فلسطين في ظروف غير مواتية، ومن قبل جهود منفصلة، الأمر الذي أدى إلى تفاقم وتعمق المعوقات أمام الجهود المستقبلية في النهوض بقطاع التعليم العالي وتطوره، ليأخذ دوره في خدمة المجتمع والاقتصاد الفلسطينيين. وقد أثر ذلك وبشكل مباشر على عمل قطاع الرعاية الصحية في فلسطين، حيث غياب التعليم العالي في مجال الطب له

التأثير السلبي على قدرة هذا القطاع في الاتساع، والتطور، وفي تحسين مخرجاته، الأمر الذي ينعكس على نوعية الرعاية الصحية المقدمة، وشموليتها.

النتيجة كانت أن التعليم العالي في فلسطين، بشكل عام، وقطاع الرعاية الصحية، بشكل خاص، كانا ضحيتين؛ ضحية كانت نتيجتها ترك هاتين الركيزتين الأساسيتين لتطور وغنى أي دولة، دون أن يوفيا غرضهما في خدمتهما للمجتمع الفلسطيني. فمن جهة، لم يكونا قادرين على التقدم بشكل سليم، الأمر الذي انعكس سلباً على تعليم وخلق رأس المال البشري بصورة مناسبة. ومن جهة أخرى، ما زالا غير فاعلين في تحقيق غاياتهما من هندسة رأس المال الاجتماعي، أو التأثير والتحديث في الطلب على العاملين في سوق العمل، ما أدى بالمجتمع الفلسطيني إلى أن يعاني من ضعف في مستوى التعليم العالي وفي قطاع الرعاية الصحية، الأمر الذي قد حدَّ من قدرة الاقتصاد الفلسطيني على النمو والتطور، وذلك من المنظور الذي يصف رأس المال الاجتماعي، وبخاصة من ناحية صحة المجتمع، بالمحرك الذي يدفع عجلة التنمية والتطور (WHO, 2001).

وبالعودة إلى الإطار الفلسطيني، فإنه من الواضح الآن أن أي إستراتيجيات هادفة للتنمية الاقتصادية يجب أن تأخذ قطاع الرعاية الصحية بعين الاعتبار. ولذلك، أي مشروع للتنمية الاقتصادية في فلسطين يجب أن يعالج أمرين، وبشكل متزامن؛ الأول هو نوعية الرعاية الصحية المقدمة، وشمولية خدماتها على المناطق الجغرافية، وإمكانية الوصول إليها، والثاني، تحسين مقدرة أفراد المجتمع في الحصول على جميع الخدمات الصحية اللازمة. فمن ناحية، هذا يتضمن رفع مستوى قطاع الرعاية الصحية الحالي من جانب الخدمات المقدمة، الذي يمكن تحقيقه عن طريق التعاون الفاعل بين قطاع التعليم العالي الفلسطيني، وقطاع الرعاية الصحية، تحت توجيه ودعم وزارة الصحة. ومن ناحية أخرى، توسيع شمولية الخدمات الصحية المقدمة، الذي يمكن للتعليم العالي الفلسطيني أن يكون له دور أكثر فاعلية فيه.

لكن، وبسبب الغياب الطويل لأي سلطة محلية فاعلة تقوم بالتخطيط ووضع الرؤيا والإستراتيجيات اللازمة، التي بدورها تقود إلى التنمية وتطوير نظام التعليم العالي الفلسطيني، فإنه قد غابت البنى التحتية المساعدة لقطاع التعليم العالي في فلسطين، وبخاصة تلك المتعلقة بالرعاية الصحية. ويمكن لمس هذا الضعف من خلال غياب أو ضعف العوامل المساعدة، ومنها: ضعف مخزون المعرفة العلمية والتقنية، وضعف مساهمة التعليم العالي في مجال الرعاية الصحية، وضعف التوجيه لقطاع الرعاية الصحية، وضعف مستوى التأمين الصحي، وضعف أو غياب برنامج إقراض الطلبة، وضعف دور المستشفيات في المساهمة في التعليم العالي في مجال الرعاية الصحية؛ مثل التدريب والتأهيل، وضعف أو غياب قدرتهم على ذلك. فالمخزون من المعرفة العلمية والتقنية لم يكن مبنياً بالشكل اللازم والداعم لتيسير تطور التعليم العالي؛ أي كان معيقاً لنمو التعليم العالي وتطوره، ولبناء رأسمال اجتماعي أكثر كفاءة.

الطلاب الفلسطينيون الذين يسعون إلى التعليم والتدريب الطبي في فلسطين، كانوا وما زالوا يواجهون اختيارات محدودة بالنسبة إلى اختصاصات ومستوى ونوعية التعليم الطبي، بالإضافة إلى أنهم ما زالوا يواجهون ضعفاً في التدريب والتعليم بسبب استمرارية غياب العوامل المساعدة للتعليم العالي، وبخاصة في مجال التعليم الطبي. فلهذا، كان الطلاب الفلسطينيون يطلبون التعليم العالي، وبخاصة في مجال الطب، في بلدان أخرى، مثل: بريطانيا، وروسيا، والولايات المتحدة الأمريكية، والأردن، وغيرها. ونتيجة لذلك، فقد كان جميع الأطباء في فلسطين وحتى بداية القرن الحالي، هم من خريجي بلدان أخرى. وهذه قضية عميقة، منها تفاقمت الهجرة الخارجية، التي بدورها ساهمت في إضعاف نظام التعليم العالي في مجال الطب، وقطاع الرعاية الصحية في فلسطين. لذلك، فإن الغياب الواضح في بعض التخصصات العليا في مجال الطب يعتبر عامل طرد حاد، يترك الطلاب الفلسطينيين دون خيار غير الهجرة للخارج، سعياً وراء هذه التخصصات الغائبة.

بناء على عمل (Amartya Sen) (Sen, 1999)، فإنه يمكن اعتبار هذا النقص في مجال التعليم العالي في فلسطين حرماناً من فرص الاختيار على الصعيد الشخصي، ويسميها:

الحرمان من المقدرة. ويجادل (Sen) بأنه من المهم جداً للمجتمع والأفراد أن تتوفر لهم جميع الفرص، وبخاصة الأساسية منها، ومن المهم أيضاً أن يكون للأفراد الفرصة والحرية في الاختيار بين هذه الفرص. كما يجادل بأن هذا ضروري لتوجيه التنمية الاقتصادية واستدامتها. وقد برهن التعليم العالي الفلسطيني عبر السنين الماضية على أنه ضعيف في مجال إتاحة الفرص للطلبة، ومن ثم كانت الهجرة الخارجية هي البديل الوحيد في كثير من الحالات للحصول على فرص في التعليم العالي، وبخاصة في مجال الطب. وكنتيجة لتأخر وضعف التعليم العالي الفلسطيني، فقد عانى النظام الصحي الفلسطيني.

قضية الهجرة الخارجية لا تتعلق فقط بالسعي وراء التعليم العالي خارج الأرض الفلسطينية، بل تتفاقم أكثر عند تحول هذه الظاهرة من مؤقتة، حتى الحصول على العلم، إلى هجرة دائمة بعدها. لذلك، ليس كل من يسعى وراء التعليم العالي خارج فلسطين، ويحصل عليه، ويعود بالفائدة على قطاع التعليم العالي الفلسطيني، أو على قطاع الرعاية الصحية الفلسطيني. هناك أسباب بديهية، أهمها: الأسباب الاقتصادية، ووجود الفرد في بيئة تتيح له النمو والتطور من بعد التخرج، والوصول إلى مستويات خبراتية أعلى؛ وذلك لوجود العوامل المساعدة، وبخاصة المخزون العلمي والتقني، بالإضافة إلى الفرق في مستوى المعيشة والرفاهية ما بين فلسطين والبلدان المتقدمة. لذلك، فإن الهجرة الخارجية تفرض مخاطر على تطوير وتحسين التعليم العالي الفلسطيني بسبب التفريغ المزمن لرأس المال البشري اللازم لهذه العملية. فالتعليم العالي الفلسطيني، بطبيعته، غير جاذب لرأس المال البشري هذا عند مقارنة مستوياته ونوعيته وتخصصاته مع تلك الموجودة في البلدان التي تتمتع بتعليم عالٍ. وهذا هو موضوع الدراسة الحالية، حيث سيتم التعمق في ظاهرة الهجرة الخارجية التي تنبع من الضعف الموجود في قطاع التعليم العالي الفلسطيني والقطاع الصحي وفي كليهما مجتمعين.

3- مراجعة الأدبيات

يهدف هذا الفصل إلى استعراض بعض الدراسات التي تدور حول موضوع الهجرة الخارجية بشكل عام، وهجرة الأدمغة بشكل خاص. ويبدأ الفصل بتلخيص لمجموعة من الدراسات والتقارير المعدة من قبل عدد من المؤسسات الدولية والباحثين والمختصين في مجال التنمية البشرية. ويتبع ذلك عرض لدراسة حول موضوع هجرة الكفاءات في الوطن العربي، وأخرى في لبنان. ويختتم الفصل بعرض لدراستين تناقشان موضوع الهجرة في المجتمع الفلسطيني. ولقد لوحظ من استعراض الدراسات والتقارير التي تناولت موضوع هجرة العقول، وجود اختلافات كبيرة فيما بينها. وترجع هذه الاختلافات لاختلاف الأهداف التي سعت كل دراسة إلى تحقيقها، إضافة إلى اختلاف المنهجيات المتبعة في إعداد هذه الدراسات. إذ يعتمد جزء من الدراسات على التحليل الوصفي للظاهرة، واستعراض أهم دوافع الهجرة وانعكاساتها على الدول المصدرة والدول المستقبلة للعقول المهاجرة، وسبل تعظيم الاستفادة منها، والحد من تأثيراتها السلبية. في حين اختص جزء آخر من الدراسات المعدة بإبراز حجم ومدى ظاهرة هجرة العقول، واحتساب التحويلات المالية التي يقوم بها المهاجرون إلى الوطن الأم، وقياس تأثيرات هذه الظاهرة المباشرة وغير المباشرة على الدول المستقبلة والمصدرة. واستخدم في هذه الدراسات أسلوب التحليل الكمي، واعتمدت أساليب المقابلات والمسوح في التوصل إلى النتائج.

3-1 دراسات دولية

- **دراسة (Martineau) وآخرون 2004:**

أعدت هذه الورقة في العام 2004، وهدفت إلى التعرف على ظاهرة هجرة العقول من الكفاءات والمختصين في المجال الصحي، ومن ثم اقتراح مجموعة من التوصيات والسياسات التي يمكن أن تسهم في الحد من التأثيرات السلبية لهذه الظاهرة على القطاع

الصحي في البلدان المصدرة للكفاءات الطبية. وقد اعتمدت الورقة على مجموعة من الأبحاث الاستكشافية في الدول المصدرة للكفاءات ومثّلتها (غانا)، وعلى الدول المصدرة والمستقبلة في الوقت نفسه ومثلتها (جنوب أفريقيا)، وأخيراً على الدول المستقبلة للكفاءات ومثّلتها (المملكة المتحدة).

واستخدم معدو الورقة مجموعة من أساليب البحث العلمي لتشخيص الظاهرة والتعرف على أبعادها، ومن هذه الأساليب إجراء مقابلات مع عدد من المسؤولين الحكوميين في البلدان محل الدراسة، والأكاديميين المختصين في المجال الصحي، وطلاب الدراسات العليا، والمؤسسات الصحية الأهلية، إضافة إلى بعض مكاتب التشغيل والاستخدام. كما صمم فريق البحث استمارة شملت مجموعة من الأسئلة التي تناولت حجم الظاهرة، والأسباب والدوافع، والتأثيرات المترتبة في الدول المصدرة والمستقبلة للكفاءات الطبية، والسياسات والإستراتيجيات المقترحة للتعامل مع هذه الظاهرة.

وقد توصلت الورقة إلى مجموعة من النتائج، تمثَّلت بشكل رئيسي باستمرار تزايد الطلب على الكفاءات في المجال الصحي من قبل الدول المستقبلة. ويساعد في تنامي هجرة العقول عدم توفر البيئة المواتية لعمل وتطوير الكفاءات في الدول المصدرة، وعدم حدوث تغيرات مهمة إيجابية على السياسات التي تتبعها هذه الدول إزاء هذه الظاهرة. وتوقعت الورقة استمرار تدفق الكفاءات إلى الدول المستقبلة في ظل سيادة وانتشار مفهوم ومبادئ العولمة، وحرية انتقال السلع والأفراد بين دول العالم.

وبيّنت الورقة عدداً من التأثيرات السلبية المترتبة على استمرار هجرة العقول والكفاءات في المجال الصحي من الدول النامية والفقيرة إلى الدول المستقبلة، التي تتميز بمعدلات دخل مرتفعة، وظروف إنسانية واجتماعية أفضل. ومن هذه التأثيرات، انخفاض مستوى الرعاية الصحية في المدن والمناطق النائية في البلدان المصدرة للكفاءات، وضياع فرص الاستفادة من خبرات ومهارات المهاجرين في تطوير النظام الصحي في هذه الدول، إضافة إلى الخسارة المباشرة الناجمة عن تكاليف الإنفاق العام على تعليم وتدريب الكفاءات في مراحل التعليم الأساسية والجامعية الأولى دون أن يتبع هذا

الإنفاق مردود أو عائد مادي أو معنوي من قبل المستفيدين من هذا التعليم. وفي الجانب الآخر، أي في الدول المستقبلة، فإن ظروف العمل وشروطه بالنسبة للكفاءات المهاجرة تظل أقل من نظيراتها المطبقة على مواطني الدول المستقبلة، حيث يمكن أن تعمل الكفاءات المهاجرة بأجور وبشروط عمل أقل بالمقارنة مع نظرائهم في البلد ذاته، كما يمكن أن يعمل المهاجرون في أعمال وتخصصات تكون بعيدة إلى حد ما عن تخصصاتهم الأصلية بدافع الرغبة في الحصول على عمل بأي ثمن.

وفي ختام الورقة، عرض الباحثون مجموعة من السياسات الواجب اتّباعها من الأطراف المعنية المختلفة على فرض استمرار هذه الظاهرة، وتمحورت السياسات حول الآليات والإستراتيجيات الكفيلة بحماية النظام الصحي في الدول الفقيرة المصدرة للكفاءات الطبية. وتضمنت التوصيات ضرورة توفير قاعدة بيانات جيدة وشاملة حول مختلف الجوانب المتعلقة بالكفاءات المهاجرة، واستمرار النقاش والحوار بين مختلف الأطراف المؤثرة والمتأثرة بهذه الظاهرة في سبيل تطوير آليات التعامل معها، وتحمل الدول المصدرة مسؤولياتها باتجاه تطوير عوامل الجذب وتوفير البيئة المواتية للكفاءات، إضافة إلى تقليل اعتماد الدول المستوردة على الكفاءات المهاجرة والسعي لتوفير البديل من الكفاءات المحلية.

- **دراسة (Docquier and Marfouk) 2004:**

عرفت الدراسة هجرة العقول استناداً إلى عاملين اثنين، أولهما: الأفراد الذين تبلغ أعمارهم 25 سنة فأكثر، مع مستوى تعليمي من الدرجة الثالثة (Tertiary)، أما العامل الثاني فتمثل في الأفراد الذين ولدوا في بلد ويعيشون في بلد آخر بغض النظر عن الوظائف التي يشغلونها، وعن مكان تلقيهم التعليم وعن وقت وصولهم لبلد المهجر. وقد هدفت الدراسة إلى بناء قاعدة بيانات شاملة لظاهرة العقول المهاجرة ومقدار خسارة الأيدي العاملة الماهرة للدول النامية والمتطورة على حد سواء بسبب هذه الظاهرة.

سعت الدراسة لحساب معدلات الهجرة للكفاءات، وتطلب التوصل لهذه المعدلات خطوتين من الحسابات، تختص الأولى بحساب أعداد المهاجرين حسب مستواهم التعليمي، وتعتمد المنهجية في هذا النموذج على البيانات المجمعة بشكل أساسي من تعداد السكان في الدول محل الدراسة، مع توفر تفاصيل كثيرة حول التعليم الأساسي والثانوي والجامعي للمهاجرين. أما الخطوة الثانية، فاختصت بحساب الأعداد التي تم التوصل لها في الخطوة الأولى، ومقارنتها مع أعداد العاملين والمستخدمين المولودين في البلدان الأم حسب المستويات التعليمية الثلاثة المشار إليها في الخطوة الأولى.

وأظهرت نتائج الدراسة أن نسبة العمال المهرة في العام 1990، بلغت نحو 33% من إجمالي المهاجرين لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الـ(OECD)، بينما بلغت 9.1% فقط من إجمالي القوى العاملة في العالم من العمال المهرة. وفي العام 2000، ارتفعت النسبة من 33 إلى 37%. كما تبين نتائج الدراسة تفوق معدل هجرة العمالة الماهرة (5.47%) على معدل الهجرة لجميع العاملين (1.66%)، الذي يزيد كذلك على معدل الهجرة للعمالة غير الماهرة بخمسة أضعاف. وتبين أيضاً تزايد تأثير ظاهرة هجرة العمالة الماهرة في دول آسيا وإفريقيا، حيث تزيد نسبة العمالة الماهرة المهاجرة على نسبة العمالة الماهرة من إجمالي العاملين في هذه الدول.

✧ **دراسة (ESCWA) 2000:**

هدفت هذه الورقة إلى التعرف على أسباب المهاجرين ودوافعهم للهجرة والانتقال من مكان إلى آخر، وأي الدول يختارون؟ ولماذا؟ وما هي الإستراتيجيات التي يتبعها هؤلاء لتحقيق غايتهم في الانتقال؟ ويتمثل الهدف الرئيس للورقة في محاولة إجراء مقارنة لمعدلات الهجرة حول العالم، واتجاهاتها، وتركيبتها.

تم إعداد استبيان للفئات المستهدفة في كل من الدول المستقبلة والمصدرة للمهاجرين. وبلغ حجم العينة في كل دولة من الدول المصدرة بين 1600–1800 شخص، بينما بلغ حجم العينة في كل دولة مستقبلة 1200 شخصاً. وفي كلتا الحالتين، تم إعداد الاستبيان

للبحث في الدوافع على المستويين الجزئي والكلي، بحيث اختص الجزء الأول في البحث في الدوافع والأسباب الخاصة بكل شخص، فيما اختص الجزء الثاني بدراسة الدوافع والمؤثرات الكلية العامة على مستوى المجتمع.

ترتب على إعداد هذه الورقة عقد مؤتمر نوقشت فيه نتائج البحث. وتركزت النقاط المثارة في المؤتمر حول أسباب الهجرة ودوافعها، والجهات التي يقصدها المهاجرون، وآليات الهجرة من حيث توثيقها والمعلومات المتوفرة حولها. وبحث المؤتمر أيضاً في انعكاسات الهجرة على الدول المستقبلة، كما بحث في مستقبل الظاهرة. وبناء على نتائج المؤتمر، تمت صياغة مجموعة من الاحتياجات اللازمة للتعامل مع هذه الظاهرة، ومنها الحاجة لتطوير قاعدة بيانات حول الظاهرة، والاستخدام الموسع والاستفادة من المسح المنجز في هذه الورقة في إعداد المزيد من المسوح وفقاً للمنهجية والآلية التي أعد بها المسح الذي تضمنته الورقة. ومن ثم نشر النتائج التي تم التوصل لها في الورقة في الدول المستقبلة والمصدرة التي أجري فيها المسح، وإجراء المزيد من التحليل والدراسة للسياسات المقترحة في الورقة.

- **دراسة (Lemaitre) وآخرون 2007:**

عرفت هذه الدراسة المهاجر الدائم بأنه الشخص الذي أعطي حق الإقامة الدائمة في الدولة المستضيفة، واستثنت من نطاق هذا التعريف المقيمين إقامة مؤقتة لأغراض السياحة أو الدراسة أو التجارة أو الأعمال الموسمية. وأوردت الدراسة ملاحظات حول التعريف المعتمد من قبل الأمم المتحدة الذي يعرف المهاجر بأنه الشخص الذي يملك حق الإقامة في البلد المضيف لمدة سنة على الأقل. ووفقاً للدراسة، فإن هذا التعريف يمكن أن يشمل العديد من الفئات (كالطلاب والأشخاص المقيمين إقامة مؤقتة) بما يضلل مستخدمي الأرقام والإحصائيات المبينة على هذا التعريف.

وقد هدفت الدراسة إلى إعداد وتطوير قاعدة بيانات حول ظاهرة الهجرة حول العالم، بحيث تستند قاعدة البيانات تلك إلى مبدأ حق الإقامة الدائمة كمصدر لتصنيف

المهاجرين. واستند معدو الدراسة، في الحصول على البيانات وإنشاء قاعدة بيانات حول الهجرة، إلى مصادر المعلومات من مختلف الدول المستقبلة للمهاجرين. على أن يتم إعداد البيانات وفقاً للمنهج المستند إلى أساس الإقامة الدائمة الذي تبنته الدراسة. والنتيجة الأساسية التي توصلت لها الدراسة تتمثل في أن الأرقام والإحصائيات المتعلقة بظاهرة الهجرة التي توصلت لها هذه الدراسة كانت أقل في جميع الدول المستقبلة لدى مقارنتها مع الأرقام التي توصلت لها الدراسات الأخرى، والتي استندت إلى تعريف الأمم المتحدة وتصنيفها للأفراد المهاجرين.

✧ **دراسة (Kaushik) وآخرون 2007:**

ركزت الدراسة على موضوع هجرة الأطباء المختصين من الهند إلى الدول الأوروبية وأمريكا. وأشارت الدراسة إلى أن نوعية الأطباء الذين يهاجرون مهمة بالنسبة للبلد الأم، وفي الوقت نفسه للبلدان المستقبلة لهم. وبينت الدراسة أن المهاجرين من الكفاءات الهندية في المجال الطبي يعتبرون جزءاً من رأس المال البشري في الهند، وأن هذه الفئة المهاجرة يمكن أن تؤثر بشكل مباشر على القيادات الأكاديمية الباقية في الهند.

وقد هدفت الدراسة إلى قياس وتحري وجود علاقة بين مستوى كفاءة الأطباء من جهة، وإمكانية تفكيرهم بالهجرة من جهة أخرى. وتم خلال هذه الدراسة استطلاع آراء خريجي معهد الهند للعلوم الطبية في نيودلهي خلال الفترة من 1989 وحتى العام 2000. كما تم تجميع بعض المعلومات عن الطلبة الخريجين من المعهد والمعاهد الأخرى مثل بلد الإقامة، والجنس، وسنة التخرج، وعدد سنوات الدراسة، وتتم متابعتهم عن طريق البريد الإلكتروني أو الاتصال بهم بشكل مباشر. وتم قياس معدل الهجرة بين الحاصلين على جوائز علمية من هؤلاء الخريجين كمؤشر على العلاقة بين مستوى الكفاءة والرغبة في الهجرة.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها أن نسبة كبيرة من الأطباء خريجي المعهد (حوالي 45%) يهاجرون إلى الخارج، مع وجود اختلافات كبيرة بين الجنسين لصالح الذكور، وأن نسبة كبيرة منهم تفضل التوجه إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وبينت النتائج أيضاً أن نسبة كبيرة من الأطباء الذين حصلوا على جوائز علمية هاجروا للخارج. وبكلمات أخرى، فإنه كلما زادت الكفاءة العلمية للأطباء، زادت رغبتهم في التزود بالعلم والتقرب من وسائل التكنولوجيا التي تحقق لهم ذلك، حيث يكون ذلك أكبر دافع لهم للهجرة إلى البلدان المتقدمة. ويمكن الحد من هجرة الأطباء الأكفاء من خلال القيام بمجموعة من الإجراءات والاهتمام أكثر بموضوع السياحة الطبية التي من شأنها أن ترفع من العوائد الطبية للعاملين في هذا المجال، ما يقلل من رغبتهم في الهجرة. وتتضمن هذه الإجراءات تسهيل التجارة الطبية والإيجارات والقروض والإعفاءات الضريبية لإنشاء مرافق للاستثمارات الأجنبية في مجال الصحة، وتوفير فرص إيجابية في مجال البحوث وبرامج التبادل الدولي للعاملين في المجال الصحي.

✧ **دراسة (Stalker) 1994:**

قسم هذا البحث المهاجرين إلى خمسة أقسام: المستوطنون (Settlers)، وهم الأشخاص الذين ينتقلون إلى بلد ما ليقيموا فيه بشكل دائم؛ والعمال المتعاقدون (Contract Workers)، وهم الأشخاص الذين يعملون في بلد لفترة محددة المدة؛ والمهنيون (Professionals)، وهم الأشخاص المؤهلون الذين لديهم مستوى عال من التعليم وينتقلون بسهولة أكبر للعيش والعمل في بلد آخر؛ والمهاجرون غير الشرعيين (Illegal Immigrants)، وهم الأشخاص الذين يدخلون بلد ما بطريقة غير قانونية، أو أن تواجدهم في هذا البلد أصبح غير قانوني بسبب انتهاء صلاحية تأشيرة دخولهم لهذا البلد، أو بسبب ممارستهم لأنشطة تتعارض مع الغاية التي منحوا التأشيرة لأجلها؛ وطالبو اللجوء واللاجئون (Asylum Seeker and Refugees)، وهم الأشخاص الذين غادروا بلدانهم الأصلية خوفاً من الاضطهاد السياسي أو هرباً من الأوضاع الأمنية المتردية. وهدف البحث إلى الإجابة عن مجموعة من التساؤلات المتعلقة بالأسباب التي تدفع الأشخاص للهجرة، والمنافع والمضار المترتبة على ظاهرة الهجرة، إضافة

إلى آليات اندماج المهاجرين في المجتمعات التي يهاجرون إليها، والشؤون المتعلقة بسوق العمل للمهاجرين، والعقبات التي تعترضهم في الحصول على العمل، والأوضاع التي تواجههم خلال عملهم، وأخيراً انعكاسات الهجرة على الدول المرسلة للمهاجرين.

وقد تشكلت نتائج الدراسة من خلال الإجابة عن مختلف القضايا التي بحثتها الدراسة، وكانت أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة في المواضيع المختلفة على النحو التالي:

أولاً- أسباب الهجرة: بحثت الأسباب على مستويين (الجزئي والكلي)، وتمثلت الأسباب بشكل عام في العامل الاقتصادي، والإحباط، والتطلع إلى المغامرة في الدول المرسلة. يضاف إليها الخلل في التركيب السكاني في الدول المضيفة.

ثانياً- المكاسب والأضرار المترتبة في الدول المستقبلة: التغير في التركيبة السكانية ومعدلات النمو السكاني، الاستفادة من هجرة العقول، مزاحمة السكان الأصليين في الوظائف الدنيا التي لا تحتاج مؤهلات عالية، إضافة إلى ارتفاع حجم الإنفاق العام على المهاجرين.

ثالثاً- آليات اندماج المهاجرين في المجتمعات المضيفة: تنقسم الدول المستقبلة في طرق منحها جنسيتها للمهاجرين، فهناك دول تعتمد جنسية الأب، فيما تعتمد دول أخرى مكان الولادة للمهاجر.

رابعاً- الآثار المترتبة على الهجرة في الدول المرسلة: تؤثر الهجرة في التركيبة السكانية، وهدر الموارد وعدم استرداد أو الاستفادة من العائد على التعليم، وتدني مستوى الخدمات الصحية، وتدني الإنتاجية في القطاعات الأخرى بسبب هجرة العقول. في المقابل، تستفيد هذه الدول في التخلص من عبء فائض العمالة غير الماهرة، والاستفادة من التحويلات المالية لعائلات المهاجرين.

وفي الختام، قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات للحد من الضغط الذي تتسبب به ظاهرة الهجرة على مختلف الأطراف، وتمثلت هذه التوصيات في ضرورة إزالة

العوائق أمام تدفق السلع المنتجة في الدول المرسلة للمهاجرين، وتركيز الاستثمارات الأجنبية في الدول المرسلة، إضافة إلى زيادة حجم المساعدات الموجهة للدول المرسلة، وتحديداً المساعدات في مجال تطوير قدرتها الإنتاجية.

- **دراسة (Mckenzie and Sasin) 2007:**

هدفت الورقة إلى تقديم إطار مفاهيمي بحثي لطرق قياس تأثيرات الهجرة والتحويلات المالية على معدلات الفقر وتوزيع الدخل ورأس المال البشري. ولم تضع الدراسة تعريفاً واحداً للمهاجر، وأشارت خلال المنهجية إلى أن استخدام أي تعريف إنما يخضع لجودة النتائج ودقتها، وبالتالي يمكن تعديل التعريف واستخدام تعريفات أخرى في حال أظهر أي تعريف مستخدم نوعاً من الحساسية والتأثير الكبير على نوعية النتائج التي يتم التوصل إليها. وطرحت الورقة أربع نقاط رئيسة يجب أخذها بالاعتبار، وهي: أن تكون الأسئلة الموجهة للمستطلعين واضحة ومحددة وغير عمومية، وأن يتم استخدام وسائل بحثية متقدمة تمكن القارئ والباحث من فهم الموضوع، والأخذ بالاعتبار أن قرار الهجرة وتحويل الأموال هي قرارات شخصية، وبالتالي يجب البحث في المتغيرات المحيطة التي تؤثر في هذه القرارات، إضافة إلى أن المساهمة الحقيقية لهذه الورقة تكمن في قدرتها على تجميع بيانات جيدة حول ظاهرة الهجرة وإيجاد رابط أو علاقة بين الهجرة والسياسات الحكومية المتبعة تجاه هذه الظاهرة.

اعتمدت الدراسة في تجميع البيانات على مسح للعائلات، إضافة إلى الاستعانة بميزان المدفوعات في الدول محل الدراسة للتعرف على حجم التحويلات المالية من الخارج. كما استعانت الدراسة بالمشاريع السابقة التي تناولت ظاهرة الهجرة، والمعدة من قبل المؤسسات الدولية، إضافة إلى قاعدة البيانات الخاصة بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الـ(OECD)، والمتعلقة بأعداد المهاجرين.

صاغ معدو الدراسة عدداً من السياسات في إطار مجموعتين، تناولت المجموعة الأولى السياسات المتعلقة بالتأثيرات المباشرة للهجرة والتحويلات المالية، ومن هذه السياسات:

تخفيض كلفة ومخاطر الهجرة، التزويد بالمعلومات المتعلقة بالظاهرة وبالدول المستقبلة والوظائف المتوفرة وظروف المعيشة، والاهتمام بالمهاجرين من قبل الدول المصدرة لهم. فيما اختصت المجموعة الثانية من التوصيات بالسياسات المؤثرة على قنوات الترابط بين الهجرة والرفاه، وتشمل هذه المجموعة تعظيم الاستفادة من التحويلات المالية للمهاجرين، وإعطاء خصومات ضريبية لهم، وتدريبهم، ومنحهم تسهيلات ائتمانية، والاهتمام بعائلاتهم.

- **دراسة (Coppel) وآخرون 2001:**

لم تصغ هذه الدراسة تعريفاً خاصاً بها، بل تطرقت إلى تعريف المهاجر والاختلافات الحاصلة بين عدد من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الـ(OECD) في تعريفها للمهاجر. فبعض الدول تعتمد التعريف المستند إلى جنسية الشخص محل البحث. في المقابل، فإن دولاً أخرى تستند إلى مكان الميلاد لتحديد إن كان الشخص مهاجراً أم لا. وقد سعت الدراسة إلى تحقيق هدف رئيس تمثل بمراقبة اتجاهات ظاهرة الهجرة في هذه الدول، والتعرف على تأثيراتها الاقتصادية. وفي سياق سعيها إلى تحقيق الهدف العام، حاولت الدراسة تحقيق مجموعة من الأهداف المحددة، تمثلت بالتعرف على تأثير الهجرة على أداء سوق العمل في الدول المستقبلة، وما هو الدور المطلوب لتسهيل دخول المهاجرين المهرة في عدد من القطاعات التي تعاني نقصاً، وما هي الانعكاسات على موازنات الحكومات في الدول المستقبلة. كما سعت الدراسة إلى التعرف على التأثيرات المتعلقة بالتركيبة السكانية، ومعرفة نتائج الظاهرة على التنمية الاقتصادية في الدول المصدرة للمهاجرين.

وتم تجميع البيانات الخاصة بظاهرة الهجرة من خلال مصادر عدة، وهي (تسجيل السكان، تعداد السكان العام في مختلف الدول محل الدراسة، رخص العمل والإقامة، إجراء مسوح لاستقصاء الآراء حول بعض القضايا).

ومن النتائج التي توصلت لها الدراسة وجود بعض الفوائد والمكتسبات للدول المستقبلة نتيجة ظاهرة الهجرة، إلا أن هذه الفوائد ليس بالضرورة أنها تتوزع بشكل عادل على المواطنين. كما أن الهجرة لا تؤثر بشكل واضح على معدلات البطالة في الدول المستقبلة، إلا أنها يمكن أن تؤثر على سوق العمل من خلال إعطاء مزيد من المرونة في التشغيل. وتركز دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الـ(OECD) على استقطاب الكفاءات والعقول المهاجرة، وهذا ينطبق أيضاً على الدول الأقل تطوراً باتجاه استقطاب الكفاءات المهاجرة. وتبين مدى تأثير الهجرة على إيرادات ونفقات الحكومات في هذه الدول، إلا أن تأثيرها على المستوى القومي للبلد يظل محدوداً. كما أظهرت نتائج الدراسة إمكانية الهجرة في الحد من التأثيرات السلبية الناجمة عن القضايا المتعلقة بالتركيب السكاني، ولكنها لا تستطيع حل جميع المشاكل المتعلقة بهذا الجانب. وأشارت الدراسة إلى أن الاهتمام المتزايد بقضايا التنمية في البلدان المصدرة للمهاجرين قد يحد من هجرة مواطني هذه الدول إلى الدول المستقبلة.

وأوصت الدراسة بضرورة تعظيم استفادة الدول المصدرة للمهاجرين من الخبرات العلمية والعملية التي اكتسبها المهاجرون في بلد المهجر. كما ينبغي الاستفادة من التحويلات المالية للمهاجرين لبلدانهم الأصلية بشكل كفء وفعال. ويتم ذلك عبر مزيد من الاستثمار في البنية التحتية المادية، وزيادة الاهتمام بالعملية التعليمية والخدمات الصحية المقدمة في البلدان النامية، وتطوير الإطار القانوني والتشريعي بما يخدم عملية التنمية في تلك البلدان. كما بينت الدراسة أهمية قيام الدول المتقدمة والمستقبلة للمهاجرين بلعب دور تجاه الدول المصدرة من خلال اتباع سياسات استيراد أكثر انفتاحاً وتوجيه الاستثمارات للدول النامية بما يساعد في فتح فرص عمل. كما يمكن زيادة حجم المساعدات الموجهة للدول النامية.

- **دراسة (Docquier and Rapoport) 2007:**

اعتمدت الدراسة على أحد التعريفات المتعلق بهجرة الأدمغة الذي يشير إلى أن نطاق التعريف يشمل جميع المهاجرين من ذوي الاختصاص، والذين ولدوا خارج دول

المهجر (الدول المستقبلة)، وذلك بغض النظر عن مكان تلقيهم لتعليمهم؛ سواء في البلد الأصلي أم في البلدان المستقبلة. كما استخدمت الدراسة تعريفاً آخر يهتم بمكان حصول المهاجر على مستوى معين من التعليم، وذلك لأغراض احتساب التكلفة المالية المترتبة على الدول المصدرة للمهاجرين. وحاولت الدراسة الإجابة عن السؤال التالي: ما هو تأثر الهجرة الخارجية على رأس المال البشري في الدول النامية (المصدرة) للعمالة؟

وللتوصل لنتائج محددة، استعرضت الدراسة الإطار النظري المفاهيمي والواقع التجريبي لظاهرة هجرة العقول. وتضمنت الدراسة مجموعة من النماذج القياسية والإحصائية لقياس أعداد المهاجرين المختصين، كما تم إعداد نماذج قياسية أخرى لقياس أثر الهجرة على مستوى وحجم رأس المال البشري في الدول المصدرة للعقول المهاجرة. واعتمدت الدراسة في الحصول على البيانات على الدراسة المعدة حول دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الـ(OECD) خلال الفترة 1990-2000، إضافة إلى التحديث الذي تم في العام 2007. كما استعانت الدراسة أيضاً بتقديرات الأمم المتحدة المتعلقة بظاهرة هجرة العقول، ونتائج التعداد السكاني في عدد من الدول محل الدراسة.

وأظهرت نتائج الدراسة أهمية وفائدة تنامي ظاهرة الهجرة لما لها من تأثيرات إيجابية على البلدان النامية. وتبين كذلك أنه في حال قيام الدول النامية بفرض قيود على الهجرة الخارجية، فإنها يمكن أن تتضرر على المستوى البعيد، حيث يمكن أن يؤدي ذلك إلى تراجع الاهتمام أو الإقبال على التعليم في هذه الدول. وأظهرت النتائج أيضاً أن مستوى الهجرة الأمثل بالنسبة للدول النامية يرتبط بمستويات التنمية في هذه الدول، وتتمثل العلاقة بينهما بحرف U المقلوب. وتوصلت الدراسة إلى أهمية التمويل الحكومي للعملية التعليمية في الدول النامية وزيادة المكاسب المترتبة على ذلك مقارنة بالوضع الذي يستفرد فيه القطاع الخاص بتمويل التعليم في هذه الدول.

خرجت الدراسة بعدد من المقترحات، أهمها ضرورة تشجيع الكفاءات والعقول المهاجرة على العودة إلى بلدانهم الأصلية للمساهمة في معالجة الآثار السلبية المترتبة على هجرتهم، بالإضافة إلى تقديم حوافر شخصية ومعنوية لهم تحثهم على العودة، واقتراح إقامة مشروع تبادل الكفاءات والعقول المهاجرة بين الدول، وذلك بهدف تعزيز التعاون الدولي. وحمّلت الدراسة جزءاً من المسؤولية للدول المتقدمة المستقبلة للعمالة الماهرة، بحيث أنه يقتصر دور هذه الدول على الاستفادة من العقول المهاجرة، وتنأى بنفسها عن المساهمة في تحمل تكاليف الإعداد والتأهيل لهذه الكفاءات في دولها الأصلية. وبينت الدراسة أيضاً أهمية إجراء مزيد من البحوث الإضافية لظاهرة الهجرة الخارجية ودراستها على مستويات مختلفة (البلدات ومستويات التعليم).

✧ **دراسة (TUC) 2007:**

قامت الدراسة بتعريف المهاجرين بأنهم: الذين ولدوا خارج بريطانيا، وهم الآن يعيشون ويعملون فيها. وتذكر الدراسة أن هناك دراسات أخرى استخدمت التعريف نفسه لمعرفة تأثير الهجرة الخارجية على الضمان الاجتماعي، والخدمات العامة والإسكان. وحاولت الورقة دراسة الآثار الاقتصادية الناتجة عن الهجرة الخارجية إلى بريطانيا من خلال تناول الأسئلة التالية: هل الهجرة الخارجية تؤدي إلى بطالة؟ وهل تؤدي الهجرة إلى انخفاض الأجور؟ وهل تزيد الهجرة العبء على دافعي الضرائب؟ وهل تؤدي الهجرة إلى تدمير البلدان النامية؟ وهل تؤذي الهجرة المهاجرين؟ وناقشت الدراسة في القسم الذي يختص بالسؤال الرابع موضوع تأثير الهجرة على البلدان النامية، واستدلت الدراسة بدراسة أخرى أجرتها منظمة العمل الدولية حول الهجرة الخارجية وأثرها على مستويات التعليم، كما استعانت الدراسة بتقديرات البنك الدولي المتعلقة بالتحويلات المالية للمهاجرين، وبدراسة أخرى للبنك الدولي عن التحويلات الخارجية وأثرها في تقليص الفقر ومكافحته.

وجدت الدراسة أنه لا يوجد أثر سلبي للهجرة على المواطنين البريطانيين من حيث الأجور ومستوى التشغيل والخدمات العامة والضرائب. وأن تأثير الهجرة على البلد

الأم سيكون إيجابياً إذا أخذ بعين الاعتبار ضرورة إرسال أو تحويل الأموال إلى الداخل. كما أنه عادة ما يتم تعويض الخسارة الناجمة عن هجرة العقول بالاستثمارات الخارجية الأجنبية في الدول النامية. وتبين أن التأثيرات النفسية للهجرة على العمالة المهاجرة يعتبر إيجابياً، ولكن هناك بعض الأفراد يتعرضون لنوع من الاستغلال والاستبعاد الاجتماعي على الرغم من المكتسبات المادية التي يحققونها إذا ما هاجروا. وبينت نتائج الدراسة أن صافي العوائد المالية للخزينة العامة دائماً كان موجباً، ما يعني إن ما يدفعه المهاجرون من ضرائب يفوق ما يتلقاه المهاجرون من إعانات. وأشارت الدراسة إلى أن تقليل خسارة الدول المصدرة للعقول المهاجرة يتطلب أن تشجع هذه الدول المهاجرين بشكل عام على زيادة حجم الأموال المحولة إلى عائلاتهم. كما يتوجب على المهاجرين أنفسهم أن يكونوا واعين لحقوقهم الاجتماعية في سوق العمل.

✧ **دراسة (Drinkwater) وآخرون 2002:**

اعتمدت الدراسة تعريف الأمم المتحدة الذي يفيد بأن المهاجر هو الشخص الذي يعيش في غير مكان ولادته الأصلي. وهدفت الدراسة بشكل رئيسي إلى التعرف على تأثير الهجرة على معدلات النمو في الدول المستقبلة والمصدرة للمهاجرين على حد سواء. وفي سياق تحقيقها لهذا الهدف، سعت الدراسة لتحقيق مجموعة من الأهداف المحددة، ومنها: معرفة تأثيرات هجرة العقول على رأس المال البشري في الدول المستقبلة والمصدرة، ومدى تأثير الهجرة في توزيع الدخل بين الدول، وهدفت الدراسة كذلك إلى معرفة حجم التحويلات المالية والفترات الزمنية التي يقضيها المهاجرون بعيداً عن بلدانهم الأصلية، وتأثير الهجرة على سوق العمل والتركيبة السكانية في الدول محل الدراسة.

وقد أجرى معدو الدراسة مسحاً شاملاً للدراسات والأدبيات التي تناولت المواضيع محل البحث. واعتمدت الدراسة بشكل كبير على نتائج هذه الدراسات في كل موضوع أو بند تم طرحه، وحاولت من خلال هذا المسح تكوين فكرة واضحة في الجانبين النظري والتطبيقي المتعلقين بظاهرة الهجرة وتأثيراتها. ومن أهم النتائج المتعلقة بهجرة العقول

تحديداً، أن النظرة التقليدية لهذه الظاهرة كانت دائماً باتجاه أنها تسبب خسارة ونتائج سلبية على البلدان المصدرة للكفاءات. وقد كشفت الدراسة عن وجود نتائج إيجابية لهذه الظاهرة تتمثل أساساً بأن الأجور المرتفعة التي يحصل عليها المهاجرون من الكفاءات والمختصين في دول المهجر، تدفع باتجاه تعزيز وتنمية رأس المال البشري في الدول المصدرة، وتزايد الاهتمام بهذا الجانب، وهذا بدوره يمكن أن يؤدي إلى مزيد من التقدم والتطور في مختلف القطاعات والأنشطة الأخرى.

- **دراسة (Burns and Mohapatra) 2008:**

عرفت هذه الورقة هجرة العقول بأنها هجرة الكفاءات من ذوي المستوى التعليمي العالي من الدول النامية إلى الدول المتقدمة التي تتميز بمستويات دخل مرتفعة. وهدفت الورقة إلى التعرف على آثار هجرة العقول وانعكاساتها على نقل التكنولوجيا من دول المهجر إلى البلدان الأصلية للمهاجرين، كما بحثت الورقة في آليات استفادة الدول المصدرة للمهاجرين من التحويلات المالية للمهاجرين في مجال التكنولوجيا. وراجعت الورقة الدراسات والأوراق التي تناولت المواضيع المطروحة للنقاش، كما استعانت ببعض المسوح المعدة في عدد من الدول للتعرف على الواقع التطبيقي للأفكار المطروحة في الورقة. وخرجت الورقة بمجموعة من النتائج والملاحظات تمثلت أساساً في التالي:

1. إن استفادة الدول المصدرة للهجرة تكون أكبر في حال كانت الهجرة مؤقتة، بحيث تتحقق الفائدة بشكل أكبر عند عودة المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية.
2. تتزايد معدلات الهجرة من الدول المصدرة كلما ارتفع المستوى التعليمي للمهاجرين.
3. احتمالية عودة المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية تعتمد بشكل كبير على مجموعة من العوامل أهمها مستوى الدخل في هذه الدول، حيث ترتفع احتمالية العودة مع ارتفاع مستوى الدخل في البلد الأم. بالإضافة إلى عوامل أخرى مثل ظروف المعيشة، وإمكانات البحث العلمي، والتسهيلات المتوفرة في هذا الجانب، والرغبة في

المساهمة في التطور التكنولوجي في البلد الأم، والروابط العائلية مع العائلات في البلد الأصلي.

4. هناك مجموعة من الآليات للاستفادة من خبرة المهاجرين في بلدانهم الأصلية، ومنها: إنشاء شبكة علاقات مع هؤلاء المهاجرين والتواصل معهم بشكل مستمر عبر إقامة حلقات البحث وورش العمل والمؤتمرات وتبادل الزيارات بين الدول النامية والمتقدمة. وبالتالي، يجب أن تقوم شبكة العلاقات بداية على خلق الثقة المتبادلة مع هؤلاء المهاجرين، تمهيداً للاستفادة من خبراتهم العلمية والعملية في التخصصات التي يجيدونها.
5. يمكن الاستفادة من التحويلات المالية للمهاجرين عبر مزيد من الاستثمارات في مجال التكنولوجيا، وتحديداً في المشاريع الصغيرة والريادية، إضافة إلى تطوير الخدمات المصرفية التي يقدمها النظام المصرفي في البلدان الأم.

3-2 دراسات إقليمية

✧ **دراسة النداوي 2005:**

عرفت هذه الدراسة الهجرة من الناحية اللغوية بأنها الخروج من بلد لآخر، ويسمى الشخص مهاجراً عندما يهاجر ليعيش في أرض أخرى بفعل ظلم ظالم لا يعرف الرحمة، أو المغادرة إلى أرض ثانية طلباً للأمن والعدل والعيش. أما عبارة (هجرة العقول أو الأدمغة)، فقد ابتدعها البريطانيون لوصف خسارتهم خلال السنوات الأخيرة من العلماء والمهندسين والأطباء بسبب الهجرة من بريطانيا إلى الخارج، وبخاصة الولايات المتحدة الأميركية، إلا أن العبارة الآن أصبحت تطلق على جميع المهاجرين المدربين تدريباً عالياً من بلدانهم الأصلية إلى بلدان أخرى. فيما اعتبرت منظمة اليونسكو أن (هجرة العقول) هي نوع شاذ من أنواع التبادل العلمي بين الدول يتسم بالتدفق في اتجاه واحد (ناحية الدول المتقدمة)، أو ما يعرف بالنقل العكسي للتكنولوجيا، لأن هجرة العقول هي فعلاً نقل مباشر لأحد أهم عناصر الإنتاج، وهو العنصر البشري.

ويقصد بهجرة العقول أو الكفاءات نزوح حملة الشهادات الجامعية العلمية والتقنية والفنية، كالأطباء، والعلماء، والمهندسين، والتكنولوجيين، والباحثين، والممرضات الاختصاصيات، وكذلك الاختصاصيين في علوم الاقتصاد والرياضيات والاجتماع وعلم النفس والتربية والتعليم والآداب والفنون والزراعة والكيمياء والجيولوجيا. ويمكن أيضاً أن يشمل هذا التحديد الفنانين، والشعراء، والكتاب، والمؤرخين، والسياسيين، والمحامين، وأصحاب المهارات والمواهب، والمخترعين، وشتى الميادين الأخرى؛ أي أصحاب الكفاءات والمهارات الجامعية العلمية والتقنية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع ظاهرة هجرة العقول العربية، والبحث في تأثيراتها على واقع الدول العربية، ومستقبل عملية التنمية فيها، والتعرف كذلك على أسباب ودوافع الهجرة وعوامل الجذب في الدول المستقبلة. ومن ثم وضع إستراتيجية عمل عربية تشارك فيها الحكومات العربية كافة، ومؤسسات العمل العربي المشترك، بهدف تقليل هجرة العقول العربية وإزالة قسم من العقبات التي تواجهها، ومحاولة معالجة المشاكل التي تعترض مسيرتها العلمية عبر إجراءات عملية. وفي سبيل إتمام هذه الدراسة، تمت الاستعانة بالإحصاءات الصادرة عن جامعة الدول العربية، ومنظمة العمل العربية، ومنظمة اليونسكو، وبعض المنظمات العربية والدولية المهتمة بهذه الظاهرة.

توصلت الدراسة إلى أن أسباب هجرة العقول تنحصر في ضعف المردود الاقتصادي للكفاءات، والبيروقراطية، والفساد الإداري، وتضييق الحريات العامة، وعدم الاستقرار السياسي، وتكيف الطلاب المبتعثين في الدول المستقبلة، وعدم وجود تخصصات أو وظائف تتلاءم ومؤهلات الكفاءات المهاجرة. من جهة أخرى، أوضحت الدراسة مخاطر هجرة العقول التي انحصرت في عدم استفادة البلدان الأم من الكفاءات في ظل مرحلة التنمية التي تمر بها هذه الدول، والخسارة المالية المباشرة الناجمة عن الإنفاق العام على الكفاءات في مرحلة التعليم الأساسي والتعليم الجامعي الأولي، إضافة إلى توسيع الهوة العلمية بين الدول المصدرة والدول المستقبلة للكفاءات لصالح الدول

المستقبلة التي تستفيد من خبرات تلك الكفاءات، واستنزاف القوى العاملة المنتجة، والاضطرار إلى استيراد العمالة والكفاءات المنتجة من الخارج.

وأوصت الدراسة بضرورة إجراء مسح شامل لأعداد الكفاءات المهاجرة وخصائصها، وصياغة سياسة عربية مشتركة باتجاه التكامل بين الدول العربية والاستفادة من الخبرات العربية في دول عربية تعاني نقصاً في مجالات محددة. وتوفير البيئة العلمية للكفاءات، والتعاون مع المؤسسات الدولية لأغراض تنظيم أوضاع الكفاءات في الخارج، وإقامة مراكز علمية في البلدان الأم. وربطت الدراسة هذه الجهود بضرورة تحسين الأوضاع الاقتصادية للكفاءات، لحثها على العودة والحد من تدفقها للخارج.

✧ **دراسة سمعان 2007:**

هدف البحث إلى إلقاء الضوء على الأرقام والإحصائيات المتعلقة بظاهرة الهجرة في لبنان، والصادرة عن عدد من الباحثين في هذه الظاهرة، وطرق احتسابها وأسبابها والشرائح التي تطالها. وقامت منهجية هذه الورقة أساساً على تحليل وتقييم الإحصائيات والمنهجيات السابقة، ولم تنتج عن الورقة أرقام خاصة بها. ومن بين المنهجيات السابقة التي تناولتها الورقة، استخدام أرقام الأمن العام التي رصدت حركت الدخول والخروج إلى لبنان من مختلف المعابر البرية والبحرية والجوية اللبنانية، واستخدمت أيضاً منهجية أخرى تستند إلى حركة المسافرين عبر مطار بيروت الدولي، مخصوماً منها عدد الأجانب المقيمين في لبنان. ومن المنهجيات المستخدمة أيضاً احتساب أعداد المهاجرين خلال حقبة معينة وتحليل يقارن أعداد المقيمين بين تاريخين محددين، ونموهم خلال هذين التاريخين. كما اعتمد باحثون آخرون على الإحصاءات السكانية الصادرة عن إدارة الإحصاء المركزي اللبناني، أو على استطلاع آراء المقيمين حول أقاربهم المهاجرين.

وبعد استعراض أهم الدراسات والإحصاءات التي تناولت أعداد المهاجرين وتركيبتهم، عرضت الورقة أسباب ودوافع اللبنانيين للهجرة، ولخصتها في الأسباب السياسية

والاقتصادية. كما عرضت الورقة التركيب السكاني والطائفي للمهاجرين، وتبين حدوث تغير في اتجاهات الهجرة بين الطوائف والمستويات العمرية المختلفة، وعزت ذلك إلى الأوضاع الأمنية السائدة وسط التجمعات السكانية التي تضم طوائف محددة، إضافة إلى الأوضاع الاقتصادية ومستويات الدخل في تلك التجمعات.

3-3 دراسات محلية فلسطينية

- **دراسة الجعفري وشريعة 2007:**

يتناول الجعفري وشريعة في دراستهما "تعزيز قدرة سوق العمل الفلسطينية على استيعاب الأيدي العاملة"، مجموعة من تجارب دول العالم، وبخاصة النامية منها في معالجة قضايا العمالة العائدة وإعادة توطينها والاستفادة منها، ومن ثم اقتراح مجموعة من التوصيات حول ظاهرة هجرة العمالة الفلسطينية إلى الخارج. وتتكون الدراسة من جزأين: الأول يركز على العاملين في الاقتصاد الفلسطيني، والثاني على هجرة العمالة وهو الجزء الذي ستتم مراجعته.

وتستهل الدراسة جزأها الثاني بمقدمة تاريخية عن هجرة العمالة، وتشير إلى أن الهجرة الأكثر شيوعاً هي حركة العمالة من الاقتصاديات النامية والناشئة إلى الدول المتقدمة اقتصادياً، وعادة ما يكون قرار الهجرة وسيلة لزيادة الدخل وتحسين مستوى المعيشة واستثمار المدخرات في أنشطة اقتصادية جديدة. وعلى الرغم من وجود بعض النظريات التي تزعم أن الهجرة ساعدت على تفريغ البلدان المصدّرة لها من رأسمالها البشري والمادي إلى مناطق أكثر جذباً لها، الأمر الذي زاد من التشوهات في الاقتصاد القومي للدول المصدرة للعمالة، فإن هذه النظريات لم تثبت صحتها في الدول الفقيرة، وذلك لسببين: الأول يعود لفائض العمالة في تلك الدول، وبالتالي تكاد تكون تكلفة الفرصة البديلة صفراً، والثاني يشير إلى أن تعويضات وتحويلات العمالة المهاجرة التي يتم استثمارها في الاقتصاد المحلي تساهم في خلق التوازن الاقتصادي.

تؤثر التحويلات المالية بشكل كبير على اقتصاديات الدول المصدرة؛ فهي تساهم في ارتفاع مستوى الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري للأسر المستقبِلة للتحويلات، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على الإنتاج والاستثمار المحلي، وبالتالي يخلق فرصاً جديدة للعمالة. وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن هذه التحويلات وصلت خلال فترة (1971-1995) إلى حوالي تريليون (ألف مليار) دولار. وللتدليل على أثر التحويلات في رفع معدل دخل الفرد في الاقتصاد المحلي، فإن كل دولار دخل المكسيك من خلال التحويلات ساهم في رفع معدل دخل الفرد بمعدل ثلاث دولارات، كما ارتفع الإنتاج المحلي لكوريا الجنوبية بنسبة 3%-7% سنوياً بسبب التحويلات بين العامين 1976-1981.

ولم تساهم التحويلات المالية في تحسين الوضع الاقتصادي فحسب، بل تعدته لتؤثر على الجانب الاجتماعي، حيث تعد بنغلادش مثالاً للدول التي تأثرت اجتماعياً بشكل هائل بفعل تحويلات العاملين في الخارج، فقد ساهمت التحويلات في تقليل نسبة الوفيات، وتحسين الظروف الصحية والغذائية، والاهتمام بالمرأة، والتحسن في الأمن المعيشي والاستقرار. إلا أن هناك نقطة مركزية يجب الالتفات إليها، وهي أن مبلغ التحويلات المتبقي بعد الاستهلاك الشخصي لا يكفي للاستثمار وإقامة مشاريع إنتاجية، فقد أكدت الدراسات أن التحويلات لها أثر إيجابي على التنمية عندما تتوفر مؤسسات محلية لتنظيم عملية الادخار والإقراض للشركات الجاهزة لاستيعاب المدخرات واستغلالها واستثمارها.

وقد تطرقت الدراسة إلى برامج استيعاب العمالة، حيث أشارت أن هناك تشابهاً في نسبة البطالة للقوى العاملة المهاجرة بعد عودتها مقارنة بالعمالة المقيمة، وهو ما حصل في الثمانينيات في سريلانكا وبنغلادش وباكستان. وقد عللت الدراسة ذلك بمجموعة من الإجراءات والسياسات التي تؤثر على بطالة العمالة المهاجرة. وتعتبر ظروف التوظيف إحدى هذه السياسات، حيث أن كلاً من حجم الطلب على العمالة ونسبة البطالة ومعدل الأجور يؤثر على نسب العمالة للعائدين، بالإضافة إلى أن المدخرات التي تم تجميعها وظروف العمل الجيدة في الخارج أدت إلى عدم القبول بأي عمل والانتظار

حتى الحصول على فرص أفضل. كما أن المهارات التي يتم اكتسابها في الخارج ليست بالضرورة ملائمة للعمل في البلد الأصلي، حيث تشير الأدبيات، حول حركة العمالة من جنوب شرق آسيا إلى دول الخليج، إلى أن مهارات معظم العمال العائدين لم تتلاءم مع ظروف الاقتصاد المحلي، أو أن المهارات كانت في وظائف غير مربحة أو لا ينظر إليها باحترام في البلد الأصلي.

من جهة أخرى، تلعب السياسات الحكومية دوراً محورياً في تنظيم العمالة وتسهيل تحويلاتها، واستيعاب العمالة في الاقتصاد المحلي بعد عودتها. فقد أنشأت العديد من الدول (مثل الفلبين، وباكستان، وسريلانكا) وكالات حكومية خاصة لتسهيل تصدير العمالة وتنظيمها، بالإضافة إلى اتباع سياسات نقدية لتسهيل عودة التعويضات والمدخرات. كما اتبعت تلك الدول إجراءات مختلفة لتسهيل حركة التحويلات وإعادة استخدامها واستخدام العمالة في الاقتصاد المحلي، منها:

- ✧ إجراءات مالية، تتمثل في: تحرير أسعار الصرف للعملات الأجنبية والصعبة، والسماح بفتح حسابات شخصية وشراء السندات بالعملات الأجنبية.
- ✧ حوافز للاستثمار المباشر، مثل: توفير تخفيضات وإعفاءات للعائدين على السلع والبضائع المستوردة.
- ✧ تطوير الأعمال والتدريب، وذلك عن طريق تشجيع إنشاء المشاريع الصغيرة، وفتح مراكز الإرشاد وحاضنات الأعمال، وإقامة برامج تدريبية من أجل تزويد العمال بالمهارات اللازمة.
- ✧ دور الوسطاء الماليين، ووجود شركات وساطة مالية تعمل على تجميع المدخرات وتوجيهها إلى الاستثمارات الإنتاجية المناسبة.

تتناول الدراسة تجربتين للعمالة القادمة إلى الأردن وإسرائيل، فقد عانت الحالة الأردنية من ثقل عودة 500,000 مواطن أردني وفلسطيني (10% من السكان في ذلك الوقت) بعد حرب الخليج، بالإضافة إلى وجود 650,000 عامل أجنبي في الأردن، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع مستويات البطالة إلى حوالي 25% في منتصف التسعينيات. وقد لجأت

الحكومة في الحالة الأردنية إلى مجموعة من الإجراءات كبرامج خلق الوظائف المؤقتة والدائمة، وإعادة تدريب وتأهيل العائدين، وتنمية المشاريع الصغيرة، وهو الأمر الذي أدى (على الرغم من العبء الكبير الذي شكلته عودة هذا العدد الكبير من العمال) إلى مجموعة من النتائج الإيجابية. فقد قدرت التحويلات بحوالي 4 مليارات دولار أمريكي، بالإضافة إلى المبالغ الكبيرة التي تم دفعها على شكل ضرائب وجمارك، كما أدى استثمار العائدين في قطاع البناء الذي يتميز بالروابط الأمامية الخلفية (Inward & backward linkages) إلى إحداث ثورة في هذا القطاع، الأمر الذي استفادت منه القطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة.

وفي سيناريو مشابه، واجهت الحالة الإسرائيلية هجرة كبيرة من دول الاتحاد السوفييتي عقب انهياره العام 1990، قدرت بحوالي 500,000 مهاجر، بالإضافة إلى 70,000 مهاجر سنوياً في الفترة (1992–1999). وعلى الرغم من ازدياد معدل المهاجرين والزيادة الطبيعية للسكان، فإن معدل البطالة تجاوز 10% في ثلاث فترات فقط (1948، 1967، 1990)، أما في ما تبقى من فترات فكانت نسبة البطالة تقارب 5% فقط، وقد ساهم في ذلك مجموعة من العوامل والمتغيرات.

شكلت الهجرة أفضلية للاقتصاد الإسرائيلي، ومسبباً لتحفيز النشاطات الاقتصادية، وقد عملت الحكومة على توسيع استثماراتها بشكل هائل (وبخاصة في مشاريع البنية التحتية)، ما شجع القطاع الخاص والمستثمرين الخارجيين على القيام باستثمارات في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وقد تم التركيز على قطاعات معينة (مثل: الزراعة، والبناء، والأعمال الإلكترونية، والمعادن) بهدف تنشيط القطاعات الاقتصادية الأخرى. وقد نجحت هذه الإجراءات في أهدافها بعيدة المدى، فلم تكن هذه الاستثمارات كافية لاستيعاب العمالة المهاجرة الجديدة فحسب، بل ساهمت في استيعاب 300,000 عامل من رومانيا وتايلاند، الذين حلوا محل العمالة الفلسطينية.

رافق قيام الحكومة الإسرائيلية بالاستثمار في البنية التحتية، تشجيع الاستثمار في القطاعات المختلفة. فقد شجعت صناعات الإلكترونيات والتكنولوجيا المتقدمة (High-

Tech) والصناعات الأمنية والعسكرية، بالإضافة إلى إقامة الحدائق الصناعية ومناطق التطوير والحاضنات التكنولوجية، وبرامج التدريب والتوظيف واستيعاب العمالة.

تخلص الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات من أجل تعزيز قدرة سوق العمل الفلسطينية على استيعاب العمالة، ولكنها تنوه في البداية بأن جميع البرامج التي تم استعراضها لم تكن لتنجح لولا أن الحكومات المختلفة وضعتها على سلم أولويات الأجندة الوطنية، وهو المطلوب في الحالة الفلسطينية. كما تؤكد الدراسة على أن مشكلة العاطلين عن العمل (الذين فقدوا عملهم في دول الخليج أو إسرائيل) من أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني، وبخاصة أنه يصنف من اقتصادات الدخل وليس الإنتاج، أي أن انخفاض عدد العاملين في الخارج لا يترتب عليه زيادة العاطلين عن العمل فحسب، بل انخفاض التحويلات النقدية التي تعتبر المحرك للاقتصاد المحلي.

وقد أشارت الدراسة إلى أنه يجب على الحكومة الفلسطينية أن تولي الاستثمارات العامة أهمية قصوى ووضعها على رأس سلم أولوياتها، وبخاصة الاستثمار في فرعي البناء والأشغال العامة اللذين يكمن فيهما الاستيعاب الأكبر للأيدي العاملة، ويجب أن تشمل هذه الاستثمارات بناء المدن وإنشاء المباني العامة، والطرقات وشبكات المواصلات والاتصالات والمياه والطاقة. وقد اقترح الباحثان برنامجاً وطنياً يتضمن سياسات وإجراءات من أجل تخفيف حدة البطالة وامتصاص العمالة الجديدة:

- تنمية المبادرات الصغيرة وتشجيعها، عن طريق إنشاء مؤسسة خاصة لتنمية وتشجيع المبادرات والتوجيه والتدريب، بالإضافة إلى إنشاء صندوق خاص لتمويل هذه المشاريع.
- تشجيع إنشاء شركات الوساطة والتوظيف المالي، من أجل تجميع المدخرات وإعادة توزيعها على المشاريع الاستثمارية والإنتاجية المناسبة.
- التدريب، وإعداد برامج لاستيعاب العمالة وتزويدهم بالمهارات المطلوبة في السوق المحلية، ويكون ذلك بالتعاون مع وزارتي العمل والتعليم العالي.

- تصدير العمالة، بحيث يمكن تنفيذ برامج محددة لتصدير العمالة لمدة معينة بالاتفاق مع الدول المستقبِلة.
- برامج التقاعد المبكر: على الرغم من الضغط الذي سوف تشكله هذه البرامج على الموازنة، فإنها تفسح مجالاً للقادمين الجدد إلى سوق العمل، وتتيح مجالاً للمتقاعدين لاستغلال مدخراتهم واستثمارها.
- برنامج التأمينات الاجتماعية، الذي من شأنه توفير حزمة أمان للعاملين أثناء العمل وبعد التوقف عن العمل.

✧ **دراسة لبّد 2008:**

تتناول ورقة إسماعيل لبّد قضية الهجرة الدائرية (Circular Migration) في الحالة الفلسطينية، بحيث يتم تناول الهجرة من أربعة جوانب. الأول يتابع التطور الزمني للهجرة الفلسطينية، وبخاصة إلى الدول غير العربية؛ والثاني يركز على الصفات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للمهاجرين العائدين؛ فيما يتناول الجانب الثالث دراسة الصفات نفسها للأفراد الذين يرغبون في الهجرة؛ وأخيراً خُصّص الجانب الرابع لدراسة تأثير الهجرة على الوضع الاجتماعي والاقتصادي في الأراضي الفلسطينية.

عرّف لبّد الهجرة الدائرية بأنها العملية التي تتضمن انتقال المهاجر من البلد "أ" إلى البلد "ب" ومن ثم عودته إلى البلد الأصلي، بالإضافة إلى وجود تنقلات متعددة بين "أ" و"ب". ويرى أن هناك فرقاً محورياً بين الهجرة الدائمة والدائرية، ففي حين أن الهجرة الدائمة تضعف من العلاقات الاقتصادية بين المهاجرين والبلدان الأصلية، تساهم الهجرة الدائرية في التبادل الثقافي والعلمي وتعمل على زيادة التحويلات إلى البد الأصلي.

استخدمت الورقة مصادر بديلة للمعلومات حول الهجرة لعدم توفر البيانات اللازمة بشكل مباشر، فقد اعتمدت على التعداد السكاني للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (1997)، ومسح تأثير الإجراءات الإسرائيلية (2006)، وقارنت بين النتائج. كما

استخدمت نتائج استطلاع رأي قام به مركز دراسات التنمية التابع لجامعة بيرزيت يتضمن ضمن أسئلته "إذا أتيحت لك الفرصة للهجرة، هل ستهاجر؟".

استعرضت الورقة واقع الهجرة في فلسطين ومدى "الدائرية" التي تتصف بها، حيث أن التجربة الفلسطينية في الهجرة تبدأ فعلياً بالهجرة القسرية بعد العامين 1948 و1967، وهو الأمر الذي منع –بطبيعة الحال– المهاجرين من العودة. وتتضمن أشكال الهجرة الأخرى، العمالة الفلسطينية في إسرائيل والمستوطنات التي تعتبر نوعاً من الهجرة المؤقتة،[2] في حين يمكن اعتبار الهجرة إلى دول الخليج والدول الغربية (وبخاصة الأوروبية منها) مثالين على الهجرة الدائرية، وقد ازدادت الهجرة إلى الدول الأوروبية بشكل خاص بعد الحرب في لبنان العام 1982 وحرب الخليج في بداية التسعينيات. فقد وَجد مسح أعده مركز دراسات المرأة التابع لجامعة بيرزيت العام 1999 وشمل 2,254 عائلة، أن الهجرة من الأراضي الفلسطينية إلى الدول الأوروبية ازداد من 10% من المهاجرين في الفترة (1968–1988) إلى 23% في الانتفاضة الأولى، في المقابل انخفضت نسبة الهجرة إلى دول الخليج من 28% إلى 23% في الفترة نفسها. بالإضافة إلى أن التقديرات الأخيرة تقترح أن عدد الفلسطينيين المتواجدين في الدول الأوروبية وصل إلى حوالي 242,000 مهاجر؛ أي ما نسبته 5.3% من الفلسطينيين خارج الأراضي الفلسطينية (4.6 مليون نسمة).

وفيما يتعلق بالصفات الديموغرافية للمهاجرين العائدين إلى فلسطين، قارنت الورقة بين صفات المهاجرين العائدين وصفات المجتمع الفلسطيني. ووجدت الدراسة أن الأغلبية هي من الذكور (53.3%)، الأمر الذي نتج عن عودة المهاجرين الذكور بعيد نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية، وبخاصة بعد إكمال دراستهم. كما شهدت الفئة العمرية (20–39) النسبة الأكبر للعائدين، حيث أن 24.5% من العائدين كانوا ضمن هذه الفئة مقابل 19% من المجتمع، في حين أن نسبة العائدين تحت سن 15 سنة، التي تشكل

[2] تم الاتفاق على اعتبار العمالة الفلسطينية في إسرائيل والمستوطنات شكلاً من أشكال الهجرة المؤقتة في مؤتمر الهجرة الدائرية الذي عقدته مؤسسة (Cooperation project on the social integration of immigrants CARIM) الذي عقد في فلورنسا عام 2007

46% من المجتمع، لم تتجاوز 10.4%، ويعود الدافع الرئيسي لعودة هذه الفئات إما لـــ"العودة إلى البلد الأم" للذكور، وإما للزواج للإناث. فيما لم تختلف منطقة العودة (مدينة، قرية، مخيم) للمهاجرين عن التوزيع الطبيعي في المجتمع الفلسطيني، حيث كانت (53.5%، و30.3%، و16.2%) على التوالي، مقابل التوزيع في المجتمع (56.5%، و28.2%، و15.3%). وعلى صعيد التحصيل العلمي، كانت نسبة الحاصلين على شهادة البكالوريوس فأعلى من العائدين 12.6% مقابل 6.6% في المجتمع، وبلغت نسبة المتزوجين من العائدين (أكبر من 15 سنة) 62% مقارنة مع 28% في المجتمع.

وركزت الورقة في الجانب الثالث على صفات وخصائص الأفراد الذين يرغبون في الهجرة، وذلك بالاعتماد على المسح الذي أجراه مركز دراسات التنمية التابع لجامعة بيرزيت في أيلول 2006. ووصلت نسبة الراغبين في الهجرة (للأفراد فوق 18 عاماً) إلى 32.4%، وذلك بتفوق للذكور (42%) على الإناث (23%)، وعلى الرغم من عدم إشارة البيانات إلى نوع الهجرة (مؤقتة، دائمة، دائرية)، فإنها أشارت إلى أن نسبة كبيرة (44%) من الأفراد بعمر (18–29) يرغبون في الهجرة، ويقودونا هذا حسب (Fargues, 2005) إلى اعتبار معظم هؤلاء نوعاً من الهجرة الدائرية، فهو يرى أن التأخر في الحصول على العمل، وبالتالي التأخر في الزواج يسمح للفئة العمرية (20–30) بالذات لاختبار الهجرة الدائرية/المؤقتة من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى دول الاتحاد الأوروبي. وفيما يتعلق بالحالة العملية، على عكس المتوقع، فإن 44% من العاملين يرغبون في الهجرة مقابل 28% من العاطلين عن العمل، وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على الوضع الاقتصادي السيئ وعدم الثقة في المستقبل السياسي. وفي النتيجة، تصف الدراسة المهاجر المحتمل بأنه ذكر أعزب صغير السن، يحمل الشهادة الجامعية ولديه عمل، بغض النظر عن مكان السكن.

وحلل لبّد التأثيرات المختلفة للهجرة الدائرية باستخدام أسلوب (Cost-Benefit) التكلفة والمنفعة، وأوضح أن المهاجرين كونهم ليسوا سلعاً اقتصادية، فإن لهم تأثيرات

اجتماعية وثقافية مصاحبة لهجرتهم وعودتهم. وعلى صعيد التكلفة، فإنه من الواضح أن هذه الهجرة تشكل نوعاً من أنواع هجرة الأدمغة، وبخاصة أن الذين يفكرون بالهجرة هم حملة الشهادات، بالإضافة إلى أن هجرة العاملين تؤثر سلباً على الاقتصاد. من جهة أخرى، فإن هناك تأثيرات اجتماعية لهجرة الذكور، منها زيادة عدد الإناث في سن الزواج مقابل الذكور، والتأثير على العلاقات الأسرية، وبخاصة مع غياب رب العائلة.

وعلى صعيد المنفعة العائدة من الهجرة الدائرية، فإن التأثيرات تتمحور حول سوق العمل والتحويلات المالية. وتتمحور مساهمة الهجرة الدائرية في مجال سوق العمل والتعليم في أن العائدين لديهم مستوى تعليمي أعلى من المجتمع الذي يعودون إليه، وهذا يساعدهم في إيجاد عمل بسهولة، إلا أن مساهمتهم في خلق وظائف جديدة محدود جداً، إذ لا تتعدى نسبة المهاجرين العائدين الذين يصنفون بأنهم "أصحاب العمل" الـ6.8% فقط، وترتفع هذه النسبة فيما يخص العائدين من دول الاتحاد الأوروبي (15.8%). من جهة أخرى تلعب التحويلات المالية دوراً مهماً في الاقتصاد الفلسطيني، وبخاصة في فترة الثمانينيات، حيث وُقّعت الاتفاقية بين منظمة التحرير الفلسطينية ودول الخليج على تحويل 5% من رواتب الفلسطينيين مباشرة إلى المنظمة، وقد ارتفعت التحويلات إلى الأراضي الفلسطينية من 9.7 مليون دينار أردني العام 1974 إلى 97.4 مليون دينار العام 1984، أما فيما يتعلق بتحويلات العاملين في إسرائيل، فقد وصلت إلى حوالي 600 مليون شيكل العام 2000 مقارنة مع 220 مليون شيكل في العام 2005.

وفي نهاية الورقة، يشير لبّد إلى مجموعة من النقاط والتوصيات حول موضوع الهجرة الدائرية وآثارها، من أهمها القيام بمسح شامل ودراسة متخصصة، وذلك لقياس ظاهرة الهجرة الخارجية الفلسطينية وتأثيرها على الاقتصاد الفلسطيني. ويخلص لبّد إلى أن هناك تبعات عديدة للهجرة الدائرية؛ فمثلاً كان هناك تأثير كبير لعودة ما يقارب 267,000 فلسطيني من دول الخليج والأردن بعد حرب الخليج في بداية التسعينيات، حيث عمل تحصيلهم العلمي على إيجادهم العمل بسهولة، فيما ساعد العائدون من دول

الاتحاد الأوروبي على خلق فرص عمل جديدة في الأراضي الفلسطينية. كما يوضح أن الانتفاضة الأخيرة عملت على تشجيع فكرة الهجرة، فحوالي 32% يرغبون في ذلك، و44% من الفئة العمرية (18–29) سيهاجرون لو تم توفير وسائل السفر. وبما أن ظاهرة الهجرة الدائرية تعتبر ذات أهمية، ومن الممكن أن تشكل حلاً مؤقتاً لتقليل البطالة، فمن المفروض أن تأخذ السلطة الوطنية الفلسطينية –بالتعاون مع الدول الأوروبية وإسرائيل– مجموعة من المعايير لتنسيق وتسهيل وتسجيل هذه العملية لدى الشباب الفلسطيني.

4- المنهجية

ارتكزت منهجية الدراسة على إجراء مراجعة كافية للأدبيات والأبحاث والدراسات المنشورة والتجارب العلمية للدول المختلفة -إقليمية وعالمية- تناولت موضوع الهجرة الخارجية من مختلف جوانبه. وكان الهدف من ذلك استرشاد الطريق المناسبة لتعريف هذه الظاهرة في الأراضي الفلسطينية وتحديد الآليات لقياسها. وقامت الدراسة بتوصيف وتحليل مجموعة من البيانات الثانوية التي أمكن الحصول عليها من عدد من المصادر المحلية والدولية ذات العلاقة بموضوع هجرة الكفاءات والعقول البشرية الفلسطينية. كما ركزت الدراسة على جمع معلومات أولية من قبل أفراد في داخل الوطن وخارجه، مهاجرين ومقيمين، وكذلك من قبل مؤسسات ذات علاقة بموضوع الهجرة، من أجل الاستئناس بآرائهم ووصف وتحليل تجاربهم وخبراتهم، وذلك من أجل وضع إطار مرجعي يصف هذه الظاهرة، والوصول إلى توصيات للحد من آثارها السلبية أو معالجتها.

4-1 أطر قياس ظاهرة الهجرة في بعض التجارب الإقليمية والدولية

تم خلال هذه المرحلة مراجعة الأدبيات لمعرفة الجوانب النظرية والعملية للموضوع، بالإضافة إلى معرفة تجارب الدول الأخرى والعوامل التي اعتمدت عليها لمناقشة موضوع الهجرة فيما لديها. وهنا تم تحديد موضوع الدراسة ليتناول دراسة ظاهرة هجرة العقول والكفاءات الفلسطينية إلى الخارج في قطاعي الصحة والتعليم العالي، ومن ثم الاتفاق على دراسة هذا الموضوع من جانبين. الأول يدور حول معرفة توجهات أصحاب الكفاءات المتواجدين في الأراضي الفلسطينية من هذين القطاعين نحو الهجرة إلى الخارج. والثاني يتخصص بمعرفة الدوافع وراء هجرة مجموعة من أصحاب العقول والكفاءات البشرية إلى الخارج.

لقد استخدمت بعض الدراسات الإحصاءات المتوفرة والصادرة عن المنظمات الدولية أو أجهزة ومراكز الإحصاء الموجودة في الدول محل الدراسة، حيث اعتمدت على البيانات المجمعة بشكل أساسي من التعداد العام للسكان، الذي يوفر الكثير من المعلومات والتفاصيل حول الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأفراد في مجتمع البحث، ومن ثم القيام بتحليل تلك الإحصائيات. واستندت كثير من الدراسات والأبحاث في تشخيص هذه الظاهرة إلى أسلوب المقابلات الشخصية، من خلال عمل مقابلات على مستويين، الأول: إجراءات مقابلات شخصية مع الكفاءات التعليمة والطبية الموجودة في المجتمعات محل البحث، وذلك لتحديد اتجاهاتهم نحو الهجرة والعوامل والدوافع لها، التي تم التعرف عليها وتحديدها من خلال مراجعة للدراسات التي قامت ببحث هذه الظاهرة وتشخيصها. والثاني: إجراء مقابلات شخصية مع أصحاب القرار والمسؤولين في الهيئات الحكومية والمؤسسات العامة، بهدف معرفة آرائهم وتشخيصهم للعوامل التي تدفع الكفاءات للهجرة، ودور هذه المؤسسات في معالجة تلك المسببات. وفي كلتا الحالتين، تم إعداد استبيان للبحث في الدوافع على المستويين الجزئي والكلي لمعرفة الدوافع الخاصة بكل شخص، والمؤثرات الكلية العامة على مستوى المجتمع.

من جهة أخرى، اعتمدت بعض الدراسات على منهجية متنوعة، مثل احتساب أعداد المهاجرين خلال حقبة معينة، والقيام بالتحليل من خلال مقارنة أعداد المقيمين بين تاريخين محددين، ونموهم خلال هاذين التاريخين. في حين استعانت دراسات أخرى في تجميع البيانات بمسح للعائلات، إضافة إلى الاستعانة بميزان المدفوعات في الدول محل الدراسة، للتعرف على حجم التحويلات المالية من الخارج. كما استعانت دراسات أخرى بالمشاريع السابقة التي تناولت ظاهرة الهجرة والمعدة من قبل المؤسسات الدولية، إضافة إلى قاعدة البيانات الخاصة بدول الـ (OECD)، والمتعلقة بأعداد المهاجرين، وتقديرات الأمم المتحدة المتعلقة بظاهرة هجرة العقول. أيضاً اعتمدت بعض الدراسات على أرقام وإحصائيات الأمن العام التي رصدت حركات الدخول والخروج إلى الدول المصدرة للعمالة من مختلف المعابر البرية والبحرية والجوية، مخصوصاً منها عدد الأجانب المقيمين. هذا، وتضمنت دراسات أخرى مجموعة من

النماذج القياسية والإحصائية لقياس أعداد المهاجرين المختصين، كما تم إعداد نماذج قياسية أخرى لقياس أثر الهجرة على مستوى وحجم رأس المال البشري في الدول المصدرة للعقول المهاجرة.

4-2 المنهجية وتوافقها مع الشرط الفلسطيني

وبالاعتماد على المنهجيات المستخدمة في الدراسات السابقة، فإن عملية توصيف وتشخيص هذه الظاهرة في الأراضي الفلسطينية تحتاج إلى تعريف دقيق ومراعاة للوضع الفلسطيني الخاص، وإلى وجود قاعدة بيانات واسعة تضم جميع فئات وشرائح المجتمع الفلسطيني، بالإضافة إلى ضرورة وجود دوائر أو أقسام في الوزارات مختصة لمتابعة الموضوع. فلا بد من الإشارة هنا إلى أن المنهجية المناسبة لدراسة هذه الظاهرة في الأراضي الفلسطينية هي من خلال إجراء مسح شامل أو تعداد سكاني لكل الفلسطينيين المتواجدين في الأراضي الفلسطينية، بالإضافة إلى الجاليات والممثليات الفلسطينية الموجودة في الخارج، من أجل بناء قاعدة بيانات يمكن الاعتماد عليها فيما بعد. وفيما يلي عرض للمنهجية التي تم استخدامها لتحقيق أهداف الدراسة.

- **استمارات الدراسة**

من خلال مراجعة الأدبيات السابقة، تم تحديد مجموعة من الأسئلة التي لها علاقة بموضوع الهجرة إلى الخارج، ومن ثم إعداد استمارتين: الأولى موجهة للكفاءات الموجودة في الأراضي الفلسطينية، وتحتوي على مجموعتين من الأسئلة، تتضمن الأولى أسئلة تتعلق بالمبحوث، فيما تبحث المجموعة الأخرى في الدوافع وراء التفكير بموضوع الهجرة، وربطها مع مجموعة من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. أما الاستمارة الثانية، فقد وجهت للمهاجرين في الخارج، وتم إعدادها بالطريقة نفسها، حيث تضمنت مجموعتين: الأولى تتعلق بالمبحوث، والثانية: تتضمن أسئلة تهدف إلى البحث في الدوافع والأسباب التي دفعت بهؤلاء الأشخاص للهجرة إلى

الخارج، بالإضافة إلى مجموعة أخرى من الأسئلة التي تناولت موضوع قرار العودة، وماذا يمكن أن يقدم هؤلاء المهاجرين لبلدهم في حال قرروا العودة، أو من خلال وجودهم في بلاد المغترب. وقد روعي في إعداد كل من الاستمارتين خصوصية الشرط الفلسطيني. ويستعرض ملحق 2 استمارتي المسح.

✧ **تصميم العينة وجمع البيانات**

دراسة عينة من الكفاءات المتواجدة في فلسطين في قطاعي الصحة والتعليم العالي

من أجل تحقيق الهدف الأول في الدراسة، تم اعتماد قائمة من نقابة الأطباء لتمثل العاملين في قطاع الصحة في الضفة الغربية، التي تشمل القدس الشرقية، حيث بلغ عدد الأطباء المسجلين رسمياً لدى نقابة الأطباء والممارسين لمهنة الطب والموجودين في الضفة الغربية نحو 2745 طبيباً، تم اختيار عينة عشوائية منهم مقدارها 120 طبيباً؛ وقد تمت مقابلتهم عن طريق الهاتف، أو الذهاب إليهم شخصياً، أو عن طريق البريد الإلكتروني. أما في قطاع غزة، فقد تم اعتماد الأطباء المندرجين في قوائم التأمين الصحي، وتم اختيار عينة منهم مقدارها 80 طبيباً، تم اختيارهم بطريقة عشوائية. وفيما يتعلق بقطاع التعليم العالي، تم اعتماد قوائم أطقم التدريس في الجامعات لتكون ممثلة له، وتم اختيار عينة مقدارها 125 شخصاً من أصل 2545 مدرساً يعملون في الجامعات الفلسطينية، في كلٍ من الضفة الغربية وقطاع غزة؛ وكذلك فقد تمت مقابلتهم عن طريق الهاتف، أو الذهاب إليهم شخصياً، أو عن طريق البريد الإلكتروني.

دراسة مجموعة من الكفاءات الموجودة خارج فلسطين (المهاجرة)

ومن أجل تحقيق الهدف الثاني، فقد تم اتخاذ مجموعة من المنهجيات متمثلة بسؤال كل من المستشفيات (العامة والخاصة) ووزارة الصحة، والجامعات الفلسطينية، عمَّا إذا كان هناك أي معلومات عن كفاءات تركوا العمل في تلك المؤسسات وسافروا إلى الخارج. ومن خلال المراسلات والاتصالات، تبين أن هذه المؤسسات لا تتابع هذه الظاهرة. ومن ثم تم اللجوء إلى مجموعة من الوزارات ممثلة بوزارات الصحة، والتعليم العالي، والخارجية، والتخطيط، وكذلك جهات رسمية فلسطينية أخرى ذات علاقة بالموضوع،

من أجل الحصول على معلومات تتعلق بالمهاجرين. كما قمنا بالاتصال بمجموعة من الممثليات والسفارات الفلسطينية في مجموعة من الدول والبلدان الأجنبية والعربية، وتم سؤالهم عن هذا الموضوع، وما إذا كانوا يتابعون هذه الكفاءات. ولقد استخدمنا طريقة كرة الثلج (Snow Balling)، وهي طريقة للتعرف على مجموعة جديدة من أفراد العينة في حال عدم توفر معلومات عنهم من خلال أشخاص آخرين لهم صله بهم تم مقابلتهم. وتمت عملية تطبيق الاستمارة الخاصة بهذه الفئة من مجتمع الدراسة عن طريق البريد الإلكتروني. ومن خلال المراسلات والاتصالات، تبين أنه لا يوجد اهتمام كبير بهذه الظاهرة، بالإضافة إلى عدم وجود جهة في المؤسسات أو الوزارات تتابع موضوع الكفاءات المهاجرة.

- **مسح لعينة ممثلة من الأسر الفلسطينية في منطقة رام الله والبيرة وبيتونيا**

وتم كذلك الاستعانة بدراسة أخرى كان يجري العمل عليها من قبل المعهد، وبالتزامن مع هذه الدراسة، وتهدف إلى دراسة موضوع هجرة العمالة داخل الأراضي الفلسطينية، وتحديداً من المحافظات الشمالية والجنوبية إلى المحافظات الوسطى. وتتضمن الدراسة مسح لعينة من الأسر الفلسطينية الواقعة ضمن ثلاثة تجمعات رئيسية: رام الله، والبيرة، وبيتونيا، من أجل التعرف على الجوانب الاقتصادية لهجرة العمالة، من حيث المحددات الاقتصادية لهذه الهجرة، والآثار الاقتصادية التي نجمت عنها. ويعتمد المسح على الاستمارة كأداة رئيسية لجمع البيانات، وقد استخدمت الاستمارة لرصد التغيرات التي طرأت على وضع الأسر المهاجرة، والتغيرات على سوق العمل، وآثار الهجرة على مستويات الفقر والتنمية. وقد تمت إضافة مجموعة من الأسئلة في محاولة للتعرف على وجهة نظر أفراد العينة بموضوع الهجرة إلى الخارج، وما إذا كان هناك أفراد مهاجرون من أفراد الأسر المشمولة بالعينة. وفيما يلي شرح تفصيلي للمنهجية المتبعة في هذا الجزء من الدراسة.

فبالإضافة إلى البيانات التعريفية والسيطرة النوعية، شملت الاستمارة: 1. قسم بيانات أفراد الأسرة (البيانات التعريفية وبنود السيطرة النوعية، وبيانات أفراد الأسرة التي

تشمل بيانات حول الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية، مثل: علاقة الأفراد برب الأسرة، العمر، الجنس، الحالة التعليمية، أسئلة الإقامة والهجرة، العلاقة بقوة العمل، المهنة الرئيسية والنشاط الاقتصادي، الرغبة في الهجرة ... الخ). 2. قسم الأسرة: ويشمل المعلومات المتعلقة بالأسرة من حيث خصائص مسكن الأسرة كعدد غرف المسكن، وحيازة المسكن ونوعه، وتوفر السلع المعمرة لدى الأسرة في المسكن كالتلفاز، وخط الهاتف، والثلاجة ... الخ. 3. قسم خصائص العاملين: ويشمل أسئلة خاصة بالعاملين حالياً، من حيث عدد ساعات العمل الأسبوعية، والأجر الشهري، والتوفيرات، وظروف العمل ... الخ. 4. قسم المهاجرين المحليين: ويشمل أسئلة خاصة بالأفراد الذين لديهم مكان إقامة سابق خلال السنوات الـ 15 السابقة وأعمارهم 15 سنة فأكثر، حيث يتم السؤال حول أسباب تغيير مكان الإقامة، ومع من أقام الفرد عند انتقاله لمكان الإقامة الحالي، وعن علاقته بقوة العمل والمهنة الرئيسية وقت الهجرة، وعن التحويلات المالية لمكان الإقامة السابق ... الخ. 5. المهاجرون خارج الأراضي الفلسطينية: ويشمل أسئلة خاصة بالأفراد الذين كانوا يقيمون مع الأسرة وهاجروا منها إلى خارج الأراضي الفلسطينية، حيث يتم السؤال عن نوع الهجرة، وعمر المهاجر الحالي، وأسباب الهجرة، وفي أي عام تمت الهجرة، وإلى أي الدول تمت الهجرة، والمستوى التعليمي والتخصص للمهاجر، وعن أوضاع المهاجر قبل الهجرة، وحول نية المهاجر العودة إلى الأراضي الفلسطينية ... الخ.

وقد تم فحص استمارة المسح من 9-2008/9/11. وشمل مجتمع الدراسة جميع الأسر المقيمة في تجمعات رام الله والبيرة وبيتونيا؛ سواء أكان أحد أفرادها مهاجراً أم غير مهاجر. وتم تقدير حجم عينة حوالي 850 أسرة (بواقع 50 أسرة من كل منطقة عد)، تم توزيعها على مناطق العد في التجمعات الثلاث، بحيث تكون العينة مساحية من الأسر في مناطق العد (17 منطقة عد)، وتم استيفاء الاستمارات من جميع الأسر بغض النظر عن تواجد أشخاص مهاجرين فيها. وكانت عينة الدراسة طبقية عنقودية عشوائية منتظمة ذات مرحلتين، ونفذ المسح في الفترة الواقعة ما بين 2008/10/05 وحتى 2006/10/15.

✧ **عمل مقابلات:**

قام فريق العمل بعقد مجموعة من المقابلات الشخصية والمفتوحة مع أصحاب القرار ومسؤولين في كل من وزارات العمل، والتربية والتعليم العالي، والتخطيط، والخارجية، بهدف معرفة آرائهم حول: تطور ظاهرة هجرة الكفاءات إلى الخارج، وبالأخص في قطاع التعليم العالي؛ أثر التغيرات السياسية والاقتصادية الحالية على انتشار الظاهرة؛ الآثار المترتبة على ظاهرة الهجرة تجاه المجتمع الفلسطيني من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية؛ مدى الاهتمام من قبل المؤسسات العامة بهذه الظاهرة؛ طبيعة السياسات العامة وآليات التعامل المستخدمة مع هذه الظاهرة؛ السياسات والتوصيات التي يجب أن تتوفر من أجل معالجة وتنظيم هذه الظاهرة من وجهة نظر صناع القرار.

3-4 التحليل

لقد استندت الدراسة بشكل رئيس إلى الأسلوب التحليلي والوصفي لدراسة ظاهرة الهجرة الخارجية. وقد استخدم برنامج الرزم الإحصائية (SPSS) لعمل التحليلات المناسبة.

5- النتائـــــج

ينقسم هذا الفصل إلى أربعة أجزاء: الجزء الأول يعرض نتائج استمارة العاملين في قطاعي الصحة والتعليم العالي في كلٍّ من الضفة الغربية وقطاع غزة. ويتبع ذلك عرض لدراسة حالة لثمانية مهاجرين فلسطينيين مقيمين في الخارج في الجزء الثاني. أما الجزء الثالث، فيستعرض ويلخص نتائج المقابلات مع مجموعة من المسئولين في عدد من الوزارات والمؤسسات المعنية بموضوع الهجرة. فيما يعرض الجزء الرابع نتائج المقابلات مع المسئولين والأطراف ذات العلاقة.

5-1 نتائج استمارة العاملين في قطاعي الصحة والتعليم العالي

5-1-1 العينة

لقد تم استرجاع 185 استمارة قابلة للتحليل من مجموع 240 استمارة المخطط لها حسب العينة المختارة، أي ما يشكل نسبة استجابة بمقدار 77%. وكانت نسبة الاستجابة في قطاع غزة -حيث تم عمل مقابلات شخصية لتعبئة الاستمارة- أعلى منها في الضفة الغربية، حيث تم إرسال الاستمارة عن طريق الفاكس أو البريد الإلكتروني. فمن بين الـــ 120 استمارة المخطط لها في قطاع غزة، تم الحصول على 115 استمارة معبأة (96%)؛ أما في الضفة الغربية، فمجموع ما تم الحصول عليه من استمارات معبأة فقد بلغ 70 استمارة (58%). وقد كان أكثر من نصف المبحوثين (55.7%) من متوسطي العمر (من 24 - 50 عاماً)، والمولودون في داخل الأراضي الفلسطينية (94.1%). من جهة أخرى، فقد كانت أغلبية المبحوثين من الذكور والمتزوجين (93.5% في كلتا الحالتين). وبينما توزعت أماكن ولادة المبحوثين من الضفة الغربية على جميع المحافظات، فقد تمركزت أماكن ولادة المبحوثين من قطاع غزة في محافظة غزة. وقد صرّح جميع المبحوثين بتمتعهم بحق الإقامة الدائمة في الأراضي الفلسطينية.

ومن ناحية توزيع الإجابات بين قطاعي الصحة والتعليم العالي، فقد شملت الإجابات 90 استمارة (47.6%) معبأة من قبل أساتذة وباحثين في أي من الجامعات أو مراكز الأبحاث الفلسطينية. وقد توزعت عينة العاملين في القطاع الصحي بشكل متساوٍ تقريباً بين مستشفيات وعيادات ومراكز صحية تابعة لوزارة الصحة الفلسطينية (51 استمارة)، ومماثلاتها التابعة للقطاع الخاص (46 استمارة). وشكل حملة الدكتوراه والماجستير 82.2% من المبحوثين، وأولئك الذين حصلوا على آخر تحصيل علمي لهم في العام 1997 أكثر من نصف العينة (51.4%). ومن ناحية عدد السنوات الدراسية التي حصل عليها الفرد داخل الأراضي الفلسطينية، تراوح بين 12 عاماً (80.7%) و18 عاماً (95.6%). وقد بلغ عدد سنوات الخبرة التي اكتسبها الفرد في داخل الأراضي الفلسطينية بالمتوسط 16 عاماً، وتلك التي حصل عليها من خارج الأراضي الفلسطينية بالمتوسط 4 أعوام. وتشير كلٌ من عدد سنوات الدراسة والخبرة التي حصل عليها الفرد في داخل الأراضي الفلسطينية إلى مدى التكلفة البديلة التي سيتحملها المجتمع الفلسطيني في حال هجرة أيٍ من هذه الكفاءات، وبالتالي فقدان ما يمكن أن يستفاد منه من خلال تحصيلها العلمي والخبرة المكتسبة.

5-1-2 الوضع الاجتماعي-الاقتصادي والسياسي

من الجدير بالملاحظة أنه وعلى الرغم من طبيعة مجتمع الدراسة (أطباء وأساتذة وباحثين جامعيين) فإن 8.6% من أفراد العينة يعانون من وضع اقتصادي سيئ، ولا يكفي لسد احتياجاتهم الأساسية. بالإضافة إلى ذلك، يرى 55.1% من العينة أن وضعهم الاقتصادي يكفي فقط لتلبية احتياجاتهم الأساسية. ومن جهة أخرى، عبر 46.5% من أفراد العينة عن عدم رضاهم بشدة عن الوضع الاقتصادي الفلسطيني بشكل عام؛ بالإضافة إلى ذلك فقد عبر 41.1% من العينة عن عدم رضاهم عن الوضع الاقتصادي الفلسطيني بشكل عام. وعند المقارنة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد بينت النتائج أن الوضع الاقتصادي للمبحوثين أسوأ منه في الضفة الغربية عنه في قطاع غزة. فبينما يجد 54.8% من مبحوثي الضفة الغربية وضعهم الاقتصادي على الأكثر يكفي لسد احتياجاتهم الأساسية، فقد عبّر 78.6% من أفراد العينة المقيمين في

الضفة الغربية عن تلبية وضعهم الاقتصادي، وعلى الأكثر، لاحتياجاتهم الأساسية فقط. وعند مقارنة آراء المبحوثين العاملين في القطاع الصحي مع مثيليهم من قطاع التعليم العالي، فإن النتائج لم تشر إلى فروق ذات دلالة إحصائية، ولكن مع بعض المؤشرات إلى المستوى الاقتصادي الأفضل لأساتذة الجامعات والباحثين، حيث أنه بينما يجد 38.6% من أساتذة الجامعات والباحثين أن وضعهم الاقتصادي جيد جداً، أو ممتاز، فإن 34.1% من الأطباء يصفون وضعهم الاقتصادي بالجيد جداً أو الممتاز.

وبالنسبة لرضا المبحوثين عن ظروف عملهم والوضع السياسي الفلسطيني بشكل عام، عبّر 47.5% من المبحوثين (42.8% في الضفة الغربية، و50.4% في قطاع غزة) عن عدم رضاهم عن التسهيلات التي تقدمها لهم مؤسساتهم، أو أيٍّ من المؤسسات المساندة في الوطن، لتطوير قدرتهم وكفاءتهم المهنية. ومن جهة أخرى، عبر 40.0% من المبحوثين (28.9% في الضفة الغربية، و47.0% في قطاع غزة) عن عدم رضاهم عن ظروف العمل المحيطة بهم؛ أو الراتب/الدخل الذي يتقاضونه/يحصلون عليه (40.8%)، موزعين بواقع: 41.2% في الضفة الغربية، و25.2% في قطاع غزة؛ أو عن الوضع السياسي والأمني على المستوى المحلي الفلسطيني (81.6%)، موزعين بواقع: 85.5% في الضفة الغربية، و81.4% في قطاع غزة.

وقد قيّم 66.0% من أفراد العينة (67.2% في الضفة الغربية، و65.2% في قطاع غزة) أداء المؤسسات الأمنية في داخل الوطن بالمقبول أو السيئ. وكذلك قيّم 75.9% (76.4% في الضفة الغربية، و75.7% في قطاع غزة) و74.2% (74.7% في الضفة الغربية، و74.0% في قطاع غزة) من أفراد العينة، على التوالي، عمل المؤسسة السياسية والنظام القضائي بالمقبول أو السيئ. وأخيراً، فإن 77.5% من أفراد العينة (65.7% في الضفة الغربية، و84.4% في قطاع غزة) يرى أن وضع الخدمات العامة من بنية تحتية، وماء، وكهرباء، مقبول أو سيئ.

وعند مقارنة إجابات العاملين في القطاع الصحي وقطاع التعليم العالي، دلّت النتائج على أنه بينما عبّر 31.8% من العاملين في قطاع التعليم العالي عن عدم رضاهم عن

التسهيلات التي تقدمها لهم مؤسساتهم أو المؤسسات المساندة لتطوير قدراتهم وكفاءاتهم المهنية، فإن هذه النسبة ترتفع إلى 61.9% ما بين الأطباء. وبالنسبة لرضا المبحوثين عن ظروف عملهم، فقد عبّر 28.4% من موظفي قطاع التعليم العالي عن عدم رضاهم، مقارنة بـــ50.5% من نظرائهم في القطاع الصحي. وعبّر 28.4% من المبحوثين من قطاع التعليم العالي عن عدم رضاهم عن الراتب الذي يتقاضونه أو الدخل الذي يحصلون عليه، مقارنة بـــ32.9% في قطاع الصحة. أما بالنسبة لرضا المبحوثين عن الوضع الاقتصادي بشكل عام والوضع السياسي والأمني على المستوى الفلسطيني، فقد بيّنت النتائج عدم رضا 90.9% و85.2% من المبحوثين من قطاع التعليم العالي عن الوضع الاقتصادي والوضع السياسي على التوالي، مقارنة بـــ85.4% و80.9% من الأفراد في عينة الأطباء. ومن جهة أخرى، فقد قيّم 69.8% و62.4% من أفراد العينة من قطاع التعليم العالي وقطاع الصحة، على التوالي، عمل وأداء المؤسسات الأمنية في داخل الوطن بالمقبول أو السيئ. وكذلك فقد قيّم 72.4% و79.2% من أفراد العينة من قطاع التعليم العالي وقطاع الصحة، على التوالي، عمل المؤسسة السياسية بالمقبول أو السيئ. وقيّم 73.5% و74.8% من أفراد العينة من قطاع التعليم العالي وقطاع الصحة، على التوالي، النظام القضائي بالمقبول أو السيئ. وأخيراً، فإن 81.6% و73.7% من أفراد العينة من قطاع التعليم العالي وقطاع الصحة، على التوالي، يرى أن وضع الخدمات العامة من بنية تحتية، وماء، وكهرباء، مقبول أو سيئ.

وعند السؤال عمَّا إذا كان المبحوث أو أحد أفراد أسرته قد تعرضوا لمضايقات مباشرة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي كضرر جسدي، أو اعتقال، أو مصادرة أراض، أو هدم منازل، أو تجريف أراض، فقد صرّح 57.8% من المبحوثين بنعم: 60.0% من أفراد الضفة الغربية و56.5% من أفراد قطاع غزة؛ و68.2% من موظفي قطاع التعليم العالي، و48.5% من موظفي قطاع الصحة.

5-1-3 الرغبة في الهجرة: دوافعها وأسبابها

وعند سؤال المبحوثين عمَّا إذا كانوا يفكرون بالهجرة، فقد صرّح 30.8% منهم بالإيجاب (7.0% يفكرون بهجرة دائمة، و23.8% يفكرون بهجرة مؤقتة). وعند مقارنة المبحوثين من الضفة الغربية وأولئك من قطاع غزة، فقد بيّنت النتائج أنه في حين أن 26.6% من المبحوثين في الضفة الغربية يفكرون بالهجرة (5.7% هجرة دائمة، و22.9% هجرة مؤقتة)، فإن 32.1% من المبحوثين في قطاع غزة يفكرون بالهجرة (7.8% هجرة دائمة، و24.3% هجرة مؤقتة). وعند إجراء المقارنة على أساس القطاع تحت الدراسة، فقد بيّنت النتائج أن 33.0% من المبحوثين في قطاع التعليم العالي يفكرون بالهجرة (8.0% هجرة دائمة، و25.0% هجرة مؤقتة)، مقارنة بـــ29.9% من المبحوثين في قطاع الصحة (6.2% هجرة دائمة، و22.7% هجرة مؤقتة).

وقد عزا أغلبية الذين يفكرون بالهجرة الدافع الرئيس وراء تفكيرهم إلى الوضع السياسي والأمني المحلي السيئ (79.7%)، وإلى الرغبة في التطور العلمي في مجال التخصص (77.2%)، فيما عزا 61.0% السبب إلى الرغبة في تحسين وضعهم المادي؛ و47.5% إلى أسباب اجتماعية؛ و44.1% إلى السياسات والإجراءات الإسرائيلية. بالإضافة إلى ذلك، فقد أبدى 19.5% (8 أفراد) أسباباً أخرى، منها البحث عن الحرية والراحة النفسية ومستقبل أفضل للأولاد. أما بالنسبة لأولئك الذين صرّحوا بعدم رغبتهم في الهجرة، فقد عزوا السبب إلى: الرغبة في البقاء مع العائلة (69.9%)، وراحة العيش في المجتمع الفلسطيني (42.1%). وقد أبدى 34.5% من المبحوثين أسباباً أخرى تتعلق بالارتباط بالوطن أو أسباباً دينية.

وعند مقارنة الإجابات بين أفراد العينة من الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد دلّلت النتائج على أن 86.4% ممن يفكرون بالهجرة من سكان الضفة الغربية يعزون ذلك إلى الرغبة في تحسين وضعهم المادي، مقارنة بـــ45.9% من عينة قطاع غزة، في حين أن 83.8% من أفراد عينة قطاع غزة قد عزوا سبب تفكيرهم بالهجرة إلى الوضع

السياسي والأمني السيئ، مقارنة بـــ72.7% من زملائهم من الضفة الغربية. هذا ولم تكن الفروق كبيرة بين أفراد العينة من الضفة الغربية وقطاع غزة بالنسبة للأسباب الأخرى. وعند مقارنة إجراء المقارنة بين أفراد العينة من القطاع الصحي، وأولئك من قطاع التعليم العالي، فقد بينت النتائج أنه في حين يعزو أفراد العينة من القطاع الصحي ممن يفكرون بالهجرة الأسباب إلى الوضع السياسي والأمني المحلي السيئ (83.3%، مقابل 75.9% في قطاع التعليم العالي) أو السياسات والإجراءات الإسرائيلية (50.0%، مقابل 37.9% في قطاع التعليم العالي)، ودوافع وأسباب اجتماعية (53.3%، مقابل 41.4% في قطاع التعليم العالي)؛ فان أفراد عينة قطاع التعليم العالي يعزون أسباب تفكيرهم بالهجرة إلى الرغبة في تحسين الوضع المادي (65.5%، مقابل 56.7% في قطاع الصحة)، والتطور العلمي (85.2%، مقابل 70.0% في قطاع الصحة).

أما بالنسبة للدولة التي يفكر بالهجرة إليها أولئك الذين يرغبون في الهجرة، فقد صرّح 34.5% من المبحوثين عن رغبتهم بالهجرة إلى أوروبا، مقابل 20.7% ممن يفكر بالهجرة إلى دول الخليج، و15.5% إلى الولايات المتحدة، و13.8% إلى كندا، و15.5% إلى دول أخرى. وحول السبب وراء اختيار الدولة، فإن الوضع الاقتصادي للدولة ووجود أقارب فيها كانا من أهم الأسباب وراء اختيار الدولة المعينة للهجرة إليها (49.2%، و47.5% على التوالي). ومن الأسباب الأخرى وراء اختيار الدولة المعنية، فقد كان للغة البلد وثقافتها دور مهم في اختيار الدولة (في 33.9%، و27.1% من الحالات على التوالي). ولعبت سهولة الحصول على فيزا للدولة المعنية الدور في اختيار الدولة في 18.6% من الحالات. ويتوقع أكثر من ثلاثة أرباع (77.6%) أولئك الذين لديهم أصدقاء في الدولة التي يفكرون بالهجرة إليها أن أصدقاءهم سيساعدونهم في اتخاذ قرار الهجرة واستكمال الإجراءات المتعلقة فيها.

5-2 نتائج دراسة حالة لثمانية مهاجرين فلسطينيين مقيمين في الخارج

يستعرض هذا الجزء التجربة الخاصة لثمانية من الكفاءات الفلسطينية المقيمة في الخارج، وذلك بهدف استنباط العبر من بعض التجارب التي إن لم تكن ممثلة لمثيلتها

من الحالات، فإنها تكشف عن بعض الأسباب وراء هجرة العمالة الفلسطينية من قطاعي الصحة والتعليم العالي إلى الخارج، وتدلّل على السياسات التي من شأنها أن تجدب الكفاءات المهاجرة من أجل العودة إلى أرض الوطن.

دراسة حالة رقم 1:

"أحمد"[3] طبيب، أخصائي جراحة تجميل، يبلغ من العمر 58 عاماً، من مواليد إحدى قرى محافظة سلفيت. وعلى الرغم من أنه يحمل الجنسيّة الفلسطينيّة، فإنه متزوج ويعيش في الولايات المتحدة الأمريكية. أنهى دراسة الطب في العام 1982، بعد مدة دامت 12 عاماً قضاها خارج الوطن، بعد أن أتمّ دراسته المدرسيّة داخل فلسطين. عمل "أحمد" بعد تخرجه داخل فلسطين مدة عام واحد فقط، ومنذ 26 عاماً وهو يمارس مهنة الطب في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث حصل على الجنسية الأمريكية من خلال عمله هناك. وقبل مغادرته إلى الولايات المتحدة، كان يواجه صعوبات مردّها بشكل رئيس عدم قدرته على إيجاد العمل الذي يتوافق وتخصصه، واضطراره لممارسة عمل لا يتوافق تماماً وتخصصه الدقيق وبمردود منخفض نسبياً، ودون التمتع بأي أمان وظيفي. أدى ذلك إلى عدم تمكنه سوى من سد احتياجاته واحتياجات أسرته الأساسية فقط. بالإضافة إلى ذلك، فقد تعرّض هو أو أحد أفراد أسرته لبعض من ممارسات الاحتلال القمعية. ونتيجةً لتمكنه من الحصول على الوظيفة التي يرغب فيها في الولايات المتحدة، فقد قرر الهجرة إلى هناك، على الرغم من عدم حصوله على أي نوع من المساعدة لاستكمال إجراءات هجرته إليها. وقد تمكن بسهولة نسبية وبسرعة كبيرة من الحصول على فيزا وحق إقامة عند وصوله إلى مكان عمله الجديد. ويشعر "أحمد" الآن أنه قد استطاع تحقيق الحلم الذي كان يصبو إليه من وراء هجرته. وعلى الرغم من ذلك، فهو دائم التفكير بالعودة إلى أرض الوطن، وذلك لأسباب في الأساس وطنية منبثقة من حبه لفلسطين والعيش فيها، ولكنه لا يدري متى سيتمكن من ذلك. ويرى "أحمد" أنه في حال عودته إلى أرض الوطن، وخصوصاً في حال توفر الاستقرار السياسي، وتحسن في النظام الإداري، فإنه من الممكن أن يعمل في مجال التدريس

[3] الأسماء المذكورة في دراسات الحالة وهمية ومستخدمة فقط للإشارة للدراسات المختلفة.

الجامعي والاستثمار، بالإضافة إلى بعض النشاطات التطوعية الأخرى. ولكن ومن خلال تواجده في المهجر، فانه يعمل على المساهمة في تطوير فلسطين وتنميتها، وذلك من خلال إرسال بعض المعونات والمساعدات –ومنها ما يقارب الـــ1000$ شهرياً إلى أهله في داخل فلسطين– وكذلك عن طريق الترويج للقضية الفلسطينية.

دراسة حالة رقم 2:

"ليلى" طبيبة أسنان، متزوجة ومقيمة في السويد، وتحمل الجنسية السويدية. ولدت "ليلى" خارج فلسطين وهي تبلغ من العمر الآن 33 عاماً. حالياً، فإنها لا تتمتّع بحق الإقامة في الضفة الغربية أو قطاع غزة. أتمّت "ليلى" جميع سنوات دراستها الـــ21 خارج فلسطين باستثناء سنة دراسية واحدة قضتها في الداخل. لم تعمل أبداً داخل فلسطين على الرغم من أنها في سوق العمل منذ أربع سنوات. قبل مغادرة أسرتها إلى السويد، كانت تتمتع بوضع اقتصادي يكفي فقط لسد احتياجاتها الأساسية، وقد تعرض أحد أفرادها لبعض من ممارسات الاحتلال القمعية. وقد اتخذت الأسرة القرار بالهجرة إلى السويد بسبب وضع الدولة الاقتصادي الجيد، وسهولة الانتقال والعيش هناك، وكذلك بسبب وجود أقارب أو أصدقاء للأسرة هناك. وعلى الرغم من ذلك، فإن "ليلى" تفكر بالعودة إلى فلسطين، وذلك لأسباب وطنية وعائلية واجتماعية، ولكنها لم تحدد متى ستعود؛ ومما سيشجعها ويحفزها للعودة إلى أرض الوطن، استعادة الهدوء والاستقرار السياسي هناك. وفي حالة عودتها، فإنه سيكون بإمكانها التدريس في مجال طب الأسنان، والعمل كطبيبة أسنان كذلك. وخلال إقامتها في المهجر، فإنها تقوم بتحويل بعض المال إلى أفراد أسرتها في داخل فلسطين.

دراسة حالة رقم 3:

"علي" طبيب فلسطيني الجنسية من مواليد القدس ويحمل الهوية المقدسية، متخصص في علم الأمراض والخلايا. متزوج ويسكن في الأردن، ويبلغ من العمر 49 عاماً. حصل "علي" على شهادة الدكتوراه في العام 1990، وذلك بعد دراسة دامت 14 عاماً قضاها خارج فلسطين مباشرة بعد إنهائه لدراسته المدرسية في الداخل. عمل "علي" في

فلسطين مدة 7 أعوام، ومنذ 10 أعوام وهو يعمل في خارجها. وقد كان يتمتع بوضع اقتصادي جيد قبل مغادرته أرض الوطن، ولكنه كان يعاني من صعوبات في الوصول إلى مكان عمله، وكان كذلك لا يشعر بأي أمان وظيفي، وبخاصة مع راتبه المتدني نسبياً. بالإضافة إلى ذلك، فقد كان هو أو أحد أفراد أسرته عرضةً للممارسات الإسرائيلية السلبية. وقد كان السبب الرئيس وراء اختياره الأردن ليعيش ويعمل فيه هو سهولة الانتقال والعيش هناك، وكذلك وجود أصدقاء وأقارب له هناك، هذا بالإضافة إلى أن الوضع الاقتصادي في الأردن جيد نسبياً. وقد عانى "علي" من صعوبات، دامت فترة قصيرة، من أجل الحصول على حق الإقامة هناك، ولم يساعده أحد في ذلك. ويجد الآن أنه بانتقاله إلى الأردن قد تمكن من تحقيق الهدف الذي كان يصبو إليه من هجرته. ومع ذلك، فإنه دائم التفكير في العودة إلى أرض الوطن لأسباب وطنية، وأسرية واجتماعية، وكذلك ليوفي ببعض التزاماته المهنية؛ ولكنه لم يقرر بعد متى سيأخذ قرار العودة. ويرى "علي" أنه في حال عودته، فإنه سيخدم الوطن، وذلك لكون تخصصه نادراً، وعليه طلب كبير من قبل بعض المستشفيات مثل مستشفى المقاصد، وكذلك في مجال التدريس في كلية الطب. وفي انتظار ذلك فهو يحاول أن يساهم في تطوير فلسطين من مكان إقامته في الأردن، وذلك عن طريق المشاركة في بعض المؤتمرات الطبية، وفي تقديم بعض الخدمات، ولكن على مستوى محدود جداً. ويقوم "علي" كذلك بتحويل بعض الأموال إلى أهله في داخل فلسطين لدعمهم مادياً. وأخيراً، فان حصول استقرار سياسي وتحسن في الوضع الاقتصادي والنظام الإداري الداخلي وتقدم البحث العلمي في فلسطين ستساعد جميعها في التعجيل في قرار عودة "علي" إلى أرض الوطن.

دراسة حالة رقم 4:

ولدت "هند" في مدينة رام الله، وتبلغ من العمر الآن 48 عاماً. تعيش حالياً في المملكة المتحدة، وذلك منذ أن حصلت على شهادة الدكتوراه في العام 2002، حيث تعمل باحثة في إحدى الجامعات البريطانية. تحمل "هند" الجنسية الفلسطينية والبريطانية التي حصلت عليها من خلال دراستها وعملها هناك. تابعت "هند" دراستها المدرسية والجامعية الأولى (البكالوريوس) في داخل فلسطين، قبل مغادرتها للحصول على درجة

الماجستير والدكتوراه من بريطانيا في العام 1997. لم تكن "هند" تعاني من أي صعوبات تذكر لها علاقة بطبيعة عملها داخل فلسطين قبل مغادرتها لأرض الوطن، وقد كان دخلها جيداً نسبياً. ولكنها عانت هي أو أحد أفراد أسرتها من ممارسات الاحتلال القمعية. لقد كان السبب الرئيس وراء اختيارها المملكة المتحدة لمتابعة مسيرة حياتها هو الوضع الاقتصادي هناك وسهولة اللغة ووجود أصدقاء، بالإضافة إلى حصولها على العمل الذي ترغب فيه بميزات جيدة. وعلى الرغم من عدم حصولها على مساعدة في متابعة إجراءات السفر، فإنها لم تجد أي صعوبة في عملية طلب الفيزا وإجراءات الإقامة التي تلت ذلك، ولكن الحصول على الجنسية البريطانية قد استلزمها 10 سنوات. ترى "هند" حالياً أنها تمكنت من تحقيق الهدف الذي هاجرت من أجله، ولا تفكر بالعودة والاستقرار في أرض الوطن. وعلى الرغم من ذلك، فإنها ترى أنها تستطيع أن تساهم في التنمية المحلية لفلسطين عن طريق تنظيم وإجراء بعض التدريبات أو عمل بعض الأبحاث المشتركة، وكذلك عن طريق شراء بعض المنتجات الفلسطينية مثل زيت الزيتون. وتقوم حالياً "هند" بتحويل بعض الأموال إلى أهلها في داخل فلسطين بمعدل شهري مقداره 200 جنيه إسترليني. مع هذا، فإنها ترى أنه في حال الاستقرار السياسي، وتحسن الوضع الاقتصادي والإداري الداخلي، وتقدم مجال البحث العلمي، فإنها ستعيد النظر في قرار عدم عودتها إلى أرض الوطن. من ناحية أخرى، فإنها ترى في إرسال بعض المال إلى المحتاجين في داخل الوطن وسيلة للمساهمة في تحسين وضعهم الاقتصادي.

دراسة حالة رقم 5:

يحمل "سعيد" (47 عاماً) شهادة الأستاذية (بروفيسور) في الصيدلة، وهو الآن متزوج ويعيش في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يعمل في إحدى جامعاتها. ولد "سعيد" في مدينة نابلس التي غادرها منذ العام 1967، ولا يتمتع بحق الإقامة الدائمة فيها. لكنه يحمل الجنسية الأمريكية التي حصل عليها من خلال عمله. حصل "سعيد" على شهادة الدكتوراه في علم السموم في العام 1992، وذلك بعد أن أتم جميع مراحل دراسته خارج الوطن. لم يعمل "سعيد" داخل فلسطين أبداً، ولديه حالياً خبرة مدتها 15 عاماً اكتسبها خارج الوطن.

دراسة حالة رقم 6:

"خليل" طبيب يحمل درجة الدكتوراه في الجراحة منذ العام 1996. ولد في مدينة نابلس العام 1969، وهو متزوج ويعيش في المملكة العربية السعودية. بعد إنهائه دراسته الأساسية (12 عاماً) داخل فلسطين، قام بمتابعة دراسته الجامعية ولمدة 9 أعوام خارج فلسطين. يملك "خليل" متطلبات الإقامة في فلسطين، ويحمل الجنسية الأردنية. عمل داخل الأراضي الفلسطينية مدة 10 أعوام، وفي خارجها مدة 6 أعوام، ويتمتع بوضع اقتصادي جيد جداً. غادر "خليل" الأراضي الفلسطينية للمرة الأخيرة في العام 2008. قبل مغادرته فلسطين كان يعاني من بعض المشاكل مع إدارة عمله السابق، ومن الراتب المنخفض، وعدم الأمان الوظيفي. بالإضافة إلى ذلك، فقد كان "خليل" يعاني من صعوبات في الوصول إلى مكان عمله، ومن توافق عمله الذي يقوم فيه وتخصصه الدقيق. وخلال إقامته في الأراضي الفلسطينية، فان "خليل" لم يعانِ هو أو أهله من أي صعوبات من طرف الاحتلال بشكل خاص. لقد قرر "خليل" الانتقال إلى المملكة العربية السعودية بسبب وضعها الاقتصادي الجيد، ولحصوله على الوظيفة والراتب الذي كان يرغب فيهما. وقد حصل "خليل" على مساعدة مكان عمله في المملكة العربية السعودية في إتمام معاملات الهجرة، التي كانت صعبة المنال، وحتى الآن فهو لا يملك حق الإقامة في مكان عمله الجديد. ومع ذلك، فإنه يرى أنه قد تمكن من تحقيق الهدف الذي هاجر لأجله. ولم يفقد "خليل" الرغبة في العودة إلى أرض الوطن، وذلك لأسباب وطنية متعلقة بحب الوطن، والتزامات عائلية واجتماعية ومهنية/أكاديمية، ولكنه لم يحدد بعد متى سيعود. ولا يرى "خليل" في الوقت الحالي كيف يمكن له أن يساعد في تنمية وطنه عند عودته، فهو يرى أن ذلك سوف يعتمد على الوضع العام في فلسطين، ولكنه يسعى من خلال كونه في المهجر إلى المساعدة عن طريق الحصول على بعض التمويل لبعض المؤسسات، والمشاركة في بعض البرامج التعليمية. يرى "خليل" أن الهدوء والاستقرار السياسي وتحسن الوضع الاقتصادي والنظام الإداري من شأنه أن يحفزه للعودة إلى أرض الوطن بأسرع وقت ممكن.

دراسة حالة رقم 7:

"محمد"، 33 عاماً، يحمل شهادة الماجستير منذ العام 2006. ولد "محمد" في فلسطين ويحمل حالياً الجنسية الفلسطينية. متزوج ويعمل محاضراً في إحدى جامعات المملكة العربية السعودية منذ العام 2007. أنهى "محمد" مرحلة الدراسة المدرسية والشهادة الجمعية الأولى (البكالوريوس) داخل فلسطين قبل أن يغادر من أجل الحصول على درجة الماجستير. عمل "محمد" داخل فلسطين مدة 9 أعوام، وفي خارجها مدة عامين. قبل مغادرته فلسطين، كان "محمد" يعاني من انخفاض راتبه وتردي وضعه الاقتصادي العام الذي يكفي فقط لسد حاجاته الأساسية. بالإضافة إلى ذلك، فقد تعرّض "محمد" أو أحد أفراد أسرته لبعض ممارسات الاحتلال القمعية. قرر "محمد" الهجرة إلى المملكة العربية السعودية بالذات لأن وضعها الاقتصادي جيد.

دراسة حالة رقم 8:

"سلوى" ممرضة وقابلة تبلغ من العمر 39 عاماً. تحمل "سلوى" درجة البكالوريوس منذ العام 1995، وهي الآن متزوجة وتعيش وتعمل منذ عام في المملكة العربية السعودية. ولدت "سلوى" في مدينة غزة، وهي تحمل الجنسية الفلسطينية. وأتمت جميع مراحل دراستها المدرسية والجامعية (16 عاماً) داخل فلسطين، وعملت فيها لمدة 13 عاماً. غادرت "سلوى" الأراضي الفلسطينية ووضعها الاقتصادي فيها يوصف بالممتاز، ولكنها كانت تعاني من صعوبة التوفيق بين دراستها وطبيعة العمل الذي تجده داخل فلسطين. بالإضافة إلى ذلك، تعرّضت هي أو أحد أفراد أسرتها إلى بعض الممارسات القمعية من قبل الاحتلال. اختارت "سلوى" المملكة العربية السعودية للمكوث والعمل فيها بسبب سهولة الانتقال والعيش هناك، ولأن لديها أصدقاء فيها. وقد قام أحد أقاربها بمساعدتها في إتمام إجراءات الهجرة، وعلى الرغم من ذلك، فقد كانت عملية الحصول على فيزا صعبة. ولكن عند انتقالها إلى هناك فقد كانت عملية الحصول على الإقامة سهلة واحتاجت فقط لشهر واحد. ترى "سلوى" أنها استطاعت تحقيق الهدف الذي كانت تصبو إليه من وراء هجرتها. وعلى الرغم من ذلك، فإنها دائمة التفكير بالعودة إلى الوطن، وذلك لأسباب عائلية واجتماعية، ولكنها لا تدري متى

ستعود. تحاول "سلوى" من مكان إقامتها المساهمة في تنمية فلسطين، وذلك عن طريق التواصل المستمر مع زملاء عملها. وترى أنه في حال حدوث استقرار سياسي وتحسن الوضع الاقتصادي والإداري لفلسطين، فإن ذلك من شأنه أن يحفزها للعودة إلى أرض الوطن بأسرع ما يمكن. وتقوم "سلوى" حالياً بتحويل بعض الأموال إلى أهلها داخل الوطن بمقدار 700 دولار كل شهرين إلى ثلاثة أشهر.

5-3 نتائج المسح للأسر المقيمة في تجمعات رام الله والبيرة وبيتونيا

5-3-1 العينة

بلغ عدد الأسر التي تم اختيارها لإجراء المسح 850 أسرة (2730 فرداً)، ممثلة للتجمعات الرئيسية الثلاثة في محافظة رام الله والبيرة: مدينة رام الله، ومدينة البيرة، وبيتونيا. تراوحت أعمار الأفراد المبحوثين بين 1-98 عاماً، في حين بلغ متوسط الأعمار حوالي 26 عاماً. ويقع 60% من أفراد العينة ضمن القوى العاملة (15-64 عاماً). بلغ عدد الذكور المبحوثين 2077 ذكراً (49.3%)، وعدد الإناث 2134 أنثى (50.7%). شكل حملة الشهادات الجامعية (بكالوريوس فأكثر) 21.5% من أفراد العينة 5 أعوام فأكثر. وقد كان أكثر من نصف أفراد العينة من المتزوجين (55.7%).

5-3-2 الرغبة في الهجرة: دوافعها وأسبابها

من أفراد العينة البالغين من العمر 15 عاماً فأكثر، صرح 2.9% منهم (80 شخصاً) أنهم يفكرون بهجرة دائمة إلى خارج الوطن. بالإضافة إلى ذلك، عبر 4.4% منهم (119 شخصاً) عن رغبتهم في هجرة مؤقتة. وبينت الدراسة أن 55.7% ممن يفكرون بالهجرة هم من العاملين، مقابل 15.9% من العاطلين عن العمل. ومن الأسباب التي عزا الأفراد إليها تفكيرهم بالهجرة، ذكر 145 فرداً (72.9% ممن يفكرون بالهجرة) تحسين الوضع المادي كدافع أساسي، و42 فرداً (21.1%) الوضع السياسي والأمني

كدافع أساسي، و40 فرداً (20.1%) أسباب اجتماعية كدافع أساسي، و35 فرداً (17.6%) الدراسة والبحث العلمي كدافع أساسي وراء تفكيرهم بالهجرة. ومن الأسباب الأخرى التي أبداها بعض الأفراد، ذكرت عادات وتقاليد البلد الأجنبي كأحد الأسباب، والارتباط العائلي كسبب آخر. وعند السؤال عن الدولة التي يرغب الأفراد في الهجرة إليها، ذكر 50% من أولئك الذين يفكرون بالهجرة أنهم يرغبون في الذهاب إلى الولايات المتحدة الأمريكية (99 فرداً)، و24.2% (48 فرداً) إلى أوروبا وكندا، و14.1% (28 فرداً) إلى دول الخليج، و1.8% (16 فرداً) إلى دول عربية أخرى.

5-3-3 الوضع الاجتماعي-الاقتصادي والسياسي للذين يفكرون بالهجرة

عند دراسة عينة الأفراد الذين يفكرون بالهجرة (دائمة كانت أم مؤقتة)، فقد دلّت النتائج على أنه بينما كان معظم أولئك الذين يفكرون بالهجرة (39.7%) هم من أبناء أو بنات أرباب الأسر، فإن ما يزيد على ثلث أرباب الأسر (34.7%) قد صرحوا بأنهم يفكرون بالهجرة كذلك. ولقد كان الفرق واضحاً بين الذكور والإناث، حيث شكل الذكور 63.8% من مجموع الذين يفكرون بالهجرة. ومن الجدير بالملاحظة أنه أكثر من نصف أولئك الذين يفكرون بالهجرة (54.8%) لا تتجاوز أعمارهم الـ30 عاماً، وكذلك بالنسبة للمتزوجين الذين شكلوا 53.8% من الذين يفكرون بالهجرة. وكانت أكبر نسبة لأولئك الذين يفكرون بالهجرة بين الأسر التي كان مكان إقامتها المعتادة الحالية في مدينة البيرة (43.2%)، ثم تلك في مدينة رام الله (25.1%)، وأخيراً الأسر التي صرحت بأن مكان إقامتها المعتادة في مدينة بيتونيا (24.1%). وشكل أولئك الذين يحملون أي شهادة دراسية تفوق التوجيهي قرابة ثلث أفراد العينة (31.2%) الذين يفكرون بالهجرة. وشكل أولئك الذين يحملون أو ما زالوا يتابعون دراستهم الإعدادية أو الثانوية أكثر من نصف الأفراد (50.7%) الذين يفكرون بالهجرة.

وشّكل المشتغلون بشكل جزئي أو كلي أكثر من نصف الراغبين بالهجرة الدائمة أو المؤقتة (53.7%). أما نسبة العاطلين الذين يبحثون عن عمل في مجموع أولئك الذين يفكرون بالهجرة، فقد بلغت 8%، ويضاف إلى ذلك نسبة 2.5% من الذين لا يبحثون

عن عمل بسبب اليأس من أن يجدوا عملاً. أما بالنسبة إلى طبيعة مهنة أولئك الذين يفكرون بالهجرة، فقد دلت النتائج على أن: 3.5% منهم من المشرعين وموظفي الإدارة العليا؛ و12% منهم من المتخصصين، وتشتمل هذه الفئة موظفي القطاع الصحي وقطاع التعليم العالي؛ و5% منهم من الفنيين والمتخصصين المساعدين؛ و4% منهم من الكتبة؛ و17% منهم من العاملين في الخدمات والباعة في المحلات التجارية والأسواق؛ و0.5% منهم من العمال المهرة في الزراعة وصيد الأسماك؛ و 7.5% منهم من العاملين في الحرف؛ و6% منهم من مشغلي الآلات؛ و5.5% منهم ممن يعملون في المهن الأولية. وكان أكثر من ثلث الذين يفكرون بالهجرة (37.7%) من الذين يعملون في القطاع الخاص. وتشير هذه النسب جميعها إلى الثقل الذي قد تمثله هجرة أولئك الأفراد على التنمية المحلية والاقتصاد في فلسطين.

5-3-4 المهاجرون الحاليون: خصائصهم وتجاربهم

بينت النتائج أن عدد المهاجرين من أفراد الأسر التي تمت مقابلتها بلغ 138 مهاجراً. كما بلغ معدّل أعمار المهاجرين ما يقارب 33 عاماً؛ ولم يتجاوز أكثر من ثلث المهاجرين 25 عاماً. ومن الجدير بالانتباه أن 61.6% من أولئك المهاجرين غادروا فلسطين بعد بدء الانتفاضة الثانية في العام 2000، حيث تجاوزت معدلات الهجرة في الأعوام التي تلت الانتفاضة الثانية مثيلاتها فيما سبق من السنوات. وبالنسبة إلى وجهة الهجرة، فقد كانت في أغلب الأحيان إلى الولايات المتحدة الأمريكية (في 71% من الحالات)، يتبع ذلك الأردن (6.5%)، وأوروبا (5.1%)، وكندا ودول الخليج العربي (4.3% في كلتا الحالتين)، واستراليا (2.2%)، ومصر (1.4%)، ومن ثم باقي دول العالم (5.1%). وقد كان يتم اختيار الدولة التي سيهاجر إليها بشكل رئيسي بناءً على وجود أقارب أو أصدقاء (معارف) فيها وإلى وضعها الاقتصادي (في 25.7% من الحالات). ومن الأسباب الأخرى التي كانت ترغّب الأفراد في اختيار دولة معينة من أجل الهجرة إليها فقد كانت سهولة الانتقال والعيش فيها تلعب دوراً مهماً في 7.4% من الحالات. وعبر البعض عن أن سهولة الحصول على الفيزا للدولة المعنية وسهولة تعلم لغتها كان له الدور الأهم في اختيار دولة المهجر في 5.9% من كلتا الحالتين. ولعب

وجود العمل المناسب في الدولة المستهدفة كعامل أساسي وراء اختيار الدولة في 2.9% من الحالات فقط، وثقافة الدولة من عادات وتقاليد في 1.5% من الحالات. ومن الأسباب الأخرى التي أدلت بها الأسر، كان لجودة التعليم وقدرة الحصول على التمويل اللازم له من الأسباب الرئيسية وراء اختيار الدولة. وفي ثلاث من الحالات كان لوجود الزوج/الزوجة في تلك البلد الدور الرئيس في اختيارها للهجرة إليها.

وقد عزت أسر الأفراد المهاجرة السبب من هجرة أبنائهم وذويهم إلى الأمل في تحسين الوضع المادي في أكثر من نصف الحالات (52.9%). ومن الأسباب الأخرى للهجرة، فقد كانت الرغبة في التطوير العلمي الذاتي في مجال التخصص وراء هجرة الأفراد (في 23.2% من الحالات). وتحدثت بعض الأسر عن الهجرة بسبب السعي إلى إتمام الدراسة في 15.2% من الحالات. ولم يكن للوضع السياسي والأمني الدور الكبير وراء هجرة الأفراد حسب ما أدلت به أسرهم، حيث لم تعزُ سوى أسرتين (1.4%) السبب وراء هجرة بعض أفرادها إلى أسباب تتعلق بالوضع السياسي والأمني. وقد هاجر 7.2% من الأفراد لأسباب في معظمها اجتماعية، منها مرافقة الزوج، أو الالتحاق بالزوجة.

وبينت النتائج أن 55.8% من المهاجرين غادروا البلاد بعد حصولهم على درجة الثانوية العامة (التوجيهي) و13.8% هم من حملة درجة البكالوريوس، في حين أن 38 فرداً (27.5%) قد قرروا مغادرة البلاد قبل إنهاء تحصيلهم المدرسي. وعند السؤال عن وضعهم العلمي الحالي، فقد تبين أن 3.6% منهم يحمل شهادة الدكتوراه، و9.4% يحمل شهادة الماجستير، و26.8% يحمل شهادة البكالوريوس. وإذا تم استبعاد من لا يحمل شهادة جامعية، فإن النتائج تشير إلى أن هجرة الكفاءات من حملة الشهادات الجامعية تشكل ما نسبته 16.7% من مجموع المهاجرين. ومن جهة أخرى، فقد دلت النتائج على أنه 8% تقريباً من المهاجرين هم من المهندسين، وأكثر من 8% هم من المتخصصين في مجال التجارة والاقتصاد. وشكل حملة التخصصات الطبية ما يقارب 6% من مجموع المهاجرين.

وقد وصفت أسر الأفراد المهاجرة الوضع الاقتصادي لأبنائهم وذويهم قبل هجرتهم بأنه كان يكفي فقط لسد احتياجاتهم الأساسية، وذلك في 62% من الحالات، وبالسيئ الذي لا يكفي لسد احتياجاتهم الأساسية في 19% من الحالات. وبالنسبة لما كانوا يواجهون من صعوبات قبل مغادرتهم أرض الوطن، فقد عبرت الأسر التي تمت مقابلتها أنه في 32.1% من الحالات، فإن الفرد المهاجر كان يواجه صعوبة في إيجاد العمل الذي يتناسب وتخصصه الدقيق أو مع مؤهلاته العلمية (في 14.6% من الحالات). وكذلك، فإنه في 41% من الحالات، فإن العائد المادي الذي كان يحصل عليه لم يكن كافياً، وفي 23.5% من الحالات كان الفرد لا يشعر بالأمان الوظيفي من قبل العمل الذي كان يقوم به داخل فلسطين. وفي بعض الحالات (3.7%)، فقد كان يعاني الفرد المهاجر من صعوبات مردها العلاقة مع أرباب العمل داخل فلسطين. وقد عزت بعض الأسر الصعوبات التي كان يواجهها أفرادها المهاجرون إلى المعوقات التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي (في 32.8% من الحالات). ويفكر 81.9% من الأفراد المهاجرين بالعودة إلى أرض ، وذلك بسبب الشوق إلى الوطن في 76.1% من الحالات، أو بهدف الاستثمار والعمل في داخل الوطن في 9.7% من الحالات، أو بسبب انتهاء عقد العمل في 3.5% من الحالات، أو بسبب الانتهاء من الدراسة. ويقوم 42% من المهاجرين بتحويل بعض الأموال إلى ذويهم بشكل منتظم في (13.8% من الحالات) أو غير منتظم في (28.3% من الحالات).

5-4 نتائج المقابلات مع عدد من الوزارات والمؤسسات المعنية بموضوع الهجرة

يهتم هذا الجزء من الدراسة بتلخيص أهم المواضيع والملاحظات التي تمت الإشارة إليها في مجموعة من المقابلات التي أجريت مع وزارات التخطيط، والعمل، والتربية والتعليم العالي.

وبينت جميع المقابلات أن قضية الهجرة حاضرة في ذهن المخطط، الذي يسعى بشكل متواصل إلى العمل على تحضير بيئة سليمة، غير طاردة للكفاءات الموجودة في الداخل

وجاذبة للكفاءات الموجودة في الخارج. فمما تمت الإشارة إليه هو أن هذه الظاهرة ليست بالحديثة، حيث كان المجتمع الفلسطيني عرضة لأكثر من نوع من الهجرة في فترات زمنية مختلفة، ولمسببات متفاوتة وتبعات اقتصادية متناقضة؛ فمنها الهجرة القسرية التي كانت أسبابها سياسية، وهي التي حدثت بدايات الاحتلال الإسرائيلي. بالإضافة إلى ذلك، فإن تردي الأوضاع السياسة، وسياسات الاحتلال، وعدم وجود سلطة في فترة ما بعد بدء الاحتلال، دفع نحو ازدياد هذه الظاهرة ونموها بشكل كبير. وهنالك نوع آخر من الهجرة التي حدث خلال الانتفاضتين الأولى والثانية، وكان الدافع الرئيسي وراءها البحث عن الأمن الشخصي، بعيداً عن إجراءات الاحتلال والفلتان الأمني الداخلي، حيث بدأت فئات الكفاءات، وبالأخص فئة الشباب، بالبحث الجدي عن فرص عمل في الخارج. فالسجلات الموجودة تشير إلى أن الهجرة تتركز في فئة الشباب، وبخاصة المتعلمين منهم وأصحاب الكفاءات العلمية والمهنية. وبالإضافة إلى هجرة الأدمغة، فقد كانت هنالك هجرة عائدة لرؤوس الأموال في فترة بداية تأسيس السلطة. ومع تدهور الأوضاع السياسية الداخلية، فقد أدى ذلك إلى هجرة أصحاب رؤوس الأموال للخارج مع بدء الانتفاضة الثانية.

وأشارت المقابلات إلى أن مسؤولية ظاهرة الهجرة يجب أن تكون مسؤولية جماعية مشتركة. وهي بالتالي بحاجة إلى نقاش مفتوح بين جميع القطاعات والمؤسسات ذات العلاقة من أجل الوصول إلى صورة كاملة حول واقع الهجرة، وآثارها، والخطوات التي يجب إتباعها للحد من مخاطرها، وتعزيز الفائدة منها. وعبرت وزارة التخطيط عن اهتمامها البالغ بموضوع الهجرة، وذلك من زاوية اهتمامها بموضوع السكان والتنمية، والمؤثرات المختلفة التي تلعب دوراً في التأثير على التغيرات السكانية، من ولادات، ووفيات، وهجرة داخلية وخارجية. وعبرت الوزارة كذلك عن وجود إشكالية في توصيف الظاهرة. ففي ظل وجود تقارير ودراسات حول موضوع الهجرة الداخلية وموضوع الرغبة في الهجرة، فإنه في الواقع لا توجد هنالك دراسة حقيقية تختص بالموضوع وانعكاساته. وتمت الإشارة كذلك إلى أن المصاريف التعليمية أو الخدمية التي تصرف على تعليم أفراد المجتمع لا تعادل العائد المتحقق منهم في حال هجرتهم إلى الخارج، ما يجعل من دول أخرى تجني ثمار الاستثمار المعمول به محلياً في رأس المال البشري.

وقد أثرت هجرة رؤوس الأموال والكفاءات على وضع القطاع الخاص وإمكانية صموده في وجه التحديات الداخلية. وقد نصت التوصيات التي توصل إليها مؤتمر التشغيل والبطالة الذي عقد في رام الله في العام 1998، على ضرورة البحث عن أسواق عمل أخرى لأبناء الشعب الفلسطيني، مع ضرورة وجود ضوابط على عملية التشغيل التي تتم في هذه القطاعات، بحيث يكون على غرار نظام الإعارة. ويماثل هذا النظام ما يعمل به حالياً في الكثير من الدول، حيث له فوائد كثيرة، منها أنه يفيد الفرد من ناحية مهنية ومادية، ما يعود بالفائدة على عائلته ومجتمعه، ويحيي بذلك الدورة الاقتصادية للوطن. وتم التأكيد على أن توجهاً كهذا من شأنه أن يساعد في تأمين بدائل لأفراد المجتمع الفلسطيني، تمكنه من التحرر من التبعية الحادة على سوق العمل الإسرائيلي. ومن هنا أصبح هناك توجه لدى وزارة العمل إلى فتح حوار مع وزارات العمل في الدول المجاورة –تحديداً مع دول الخليج العربي– ولكن لا تزال هنالك صعوبات ومشاكل على طريق تطوير وعمل اتفاقيات من مثل هذا النوع.

ومن جهة أخرى، فقد جرت الإشارة إلى أهمية موضوع الجاليات الفلسطينية في الدول المختلفة، حيث أن السفارات والممثليات الفلسطينية في الخارج غالباً ما لا تربطها علاقة مباشرة مع المغتربين، في حين أن الجاليات تقوم بأنشطة أكثر، وبالتالي قد تشكل عناوين من خلالها يمكن التواصل مع المهاجرين الفلسطينيين والتعرف على أسباب هجرتهم ودوافعها، والتعرف أيضاً على الأسباب أو المسببات التي يمكن أن تؤثر في قرارهم بالعودة إلى أرض الوطن. ومما تم التأكيد عليه هو أن نشاط هذه الجاليات لا يعفي المؤسسات الرسمية من تحمل دورها في متابعة موضوع المهاجرين، ومن العمل على تطوير الآليات للاستفادة من وجودهم في الخارج، وتحديد الآليات التي من شأنها أن تسهم في عودتهم. ولكن الوضع المالي الصعب الذي تمر به السلطة الفلسطينية، أثر على قدرة السفارات على أداء مهامها، فقد وصلت الأزمة إلى حد انقطاع الرواتب وعدم القدرة على دفع المستلزمات اللوجستية لبعض السفارات في بعض الدول.

وتمت الإشارة إلى أهمية وجود بيانات إحصائية دقيقة لتمكين عمل المؤسسات المختلفة، التي تتدخل في عملية التخطيط، حيث أنه في حالة غياب مثل هذه المعلومات، فإن صافي الهجرة سيقدر بصفر، وهو أمر مغلوط ومضلل في عملية صنع السياسات التي تعتمد في فحواها على التركيبة السكانية للمجتمع وتجمعاته المختلفة. ولن يكون ذلك ممكناً دون وجود سيطرة وتدخل فعال على المعابر من أجل رصد جميع تحركات الأفراد دخولاً وخروجاً من أرض الوطن، وهو الأمر الذي يصعب تحقيقه تحت ظروف الاحتلال الحالية. وقد تمت الإشارة كذلك إلى دراسات حول العائدين إلى الأراضي الفلسطينية واندماجهم في المجتمع المحلي، حيث يمكن لمثل هذه الدراسات أن تسهم في متابعة أكثر فعالية في توصيف تحركات الأفراد.

وقد تم الربط بين موضوع هجرة الأدمغة والكفاءات بمدى مقدرة المجتمع وإمكانياته. فالعديد من الخريجين لا يجدون فرص العمل المناسبة لهم، التي تتوافق مع كفاءاتهم وخبراتهم، حيث أن هنالك العديد من الحاصلين على شهادات علمية كبيرة من خارج الوطن، والذين لا يستطيع المجتمع أو سوق العمل الداخلي الحالي استيعابهم. فبالإضافة إلى الأسباب الاقتصادية، فإن هنالك أسباباً أخرى تعتمد على إمكانية المجتمع ومقدرته على استيعاب هذه الكفاءات. فهناك تخصصات نادرة وغير موجودة ولا تجد فرص عمل جيدة، وبالتالي لا يكون لديها الدافع للعودة إلى الوطن. ويشير ذلك إلى وجود مشكلة حقيقية من الناحية التخطيطية في مجال توجيه الكفاءات باتجاه ما يحتاجه المجتمع من تخصصات، ومن ثم العمل على إيجاد فرص عمل لهم.

ومن هنا، فإن إحدى المهام المنوطة بالسلطة الفلسطينية تتمحور حول تحديد هوية الجامعات المحلية، والدور الذي يجب أن تلعبه قي مسيرة التنمية. وسينعكس هذا عملياً على البرامج المطروحة، وكذلك نوعية الأداء، بحيث تصبح الجامعات مصدراً يخرّج الكفاءات بالكم والنوعية التي يتطلبها سوق العمل. ففي الوقت الحاضر، فإن معظم الجامعات تدرِّس التخصصات نفسها، وبالتالي فهي تضيف عبئاً جديداً على السوق. ومما تتم مناقشته حالياً على مستوى مجلس الوزراء، موضوع الاستثمار في التعليم

المهني، حيث أشبع سوق العمل بالخريجين من تخصصات العلوم الإنسانية. وفي الواقع، فإن الكثير من الخريجين الحاليين يحتاجون إلى إعادة تأهيل للقدرات والمهارات ليتمكنوا من تلبية احتياجات سوق العمل. ولا يمكن لذلك أن يكون دون إدخال أنماط جديدة في عملية التدريس، بحيث يتم التوفيق بين الجوانب النظرية والعملية التطبيقية للمواضيع المختلفة. وتنبع أهميه هذا التوافق بين الجامعات ومتطلبات سوق العمل بسبب التحول المتتالي للعالم الذي نعيش فيه، والدور الكبير الذي تلعبه العولمة في تشكيل طبيعة وآلية عمل الأسواق. ودور وزارة التربية والتعليم العالي يتمحور في مراقبة جودة التعليم، والعمل على تحسين نوعيته؛ والمشاركة في تحسين أداء المدارس الخاصة والمهنية. أيضاً فيما يتعلق في موضوع الجامعات الخاصة، حيث أنه لا توجد إمكانية لعمل جامعات حكومية، لذلك فإن التوجه سوف يكون لدعم الجامعات الخاصة.

إن عملية الاعتماد على القطاع الخاص وحده كعامل رئيسي في الحد من هذه الظاهرة، في هذه المرحلة، موقف غير سليم، وهذا بسبب أن الأراضي الفلسطينية لا تتمتع بقطاع خاص كبير بإمكانه استيعاب الأعداد الكبيرة من الخريجين، حيث أن قسماً كبيراً من القطاع الخاص الحالي مبني على المشاريع الصغيرة العائلية. لذلك، يجب أن يكون هناك دور وتشارك وتنسيق بين القطاع الخاص والمؤسسات والهيئات والوزارات العامة نحو صياغة نهج عام.

وتسعى وزارة التخطيط نحو تبني سياسة العمل في الخارج، والبحث عن أسواق خارجية لبعض الكفاءات الفلسطينية. وسوف يكون هناك تنظيم أكبر لهذه العملية من خلال منع هجرة أو خروج الكفاءات أو الأنشطة والتخصصات المهمة التي تحتاجها البلد، وهي الآن في المراحل الأخيرة من إقرار لائحة تنظيم عمل مكاتب التشغيل كنوع من أنواع الرقابة، ومن أجل الحفاظ على مصلحة البلد. وزارة العمل كجهة مختصة بإمكانها الوصول إلى رقم يعبر عن نسبة العمالة المهاجرة، وذلك من خلال كشوفات المعابر، التي من الممكن أن تشير إلى موضوع الهجرة ولو حتى بشكل تقريبي. ولكن عدم وجود السيطرة الكلية الكاملة على حركة المسافرين، لا يمكّن جهاز الشرطة من

توفير البيانات المطلوبة وبالشكل المناسب، وإن تمكن من توفير جزء من المعلومة، فهذا يتعلق فقط ببيانات كمية.

ومن الملاحظ أيضاً، أن أحد أهم الأسباب التي تدفع باتجاه الهجرة إلى الخارج، عملية التضييق على بعض الحريات من قبل الأسرة أو المجتمع، الأمر الذي من شأنه أن يولد التفكير لدى الفرد بالهجرة ومغادرة الوطن.

6- التوصيات

يشتمل هذا الفصل على مجموعة من التوصيات وبعض المقترحات والتوجيهات التي يمكن أن تسهم في توظيف أنجع للسياسات الحالية، في إطار السير نحو الحد من الآثار السلبية لظاهرة هجرة الأدمغة في المجتمع الفلسطيني، ومعالجة التشوهات التي تترتب عليها، والعمل على الاستفادة منها لتعزيز التنمية المحلية. وتنقسم التوصيات إلى تلك الموجه إلى صنّاع القرار من حكومة ووزارات وإدارات، وتلك الموجه إلى السفارات والقنصليات والممثليات الفلسطينية في خارج الوطن، وتلك الموجه إلى الجاليات والتجمعات الفلسطينية الرسمية وغير الرسمية العاملة في دول العالم المختلفة، وأخرى موجهة إلى المجتمع الفلسطيني بجميع قطاعاته وشرائحه.

6-1 التوصيات الموجهة إلى صنّاع القرار

إن مسؤولية الهجرة بشكل عام، وهجرة الأدمغة والكفاءات في الأصل، هي مسؤولة الدولة ومؤسساتها التي من واجبها العمل على تطوير البيئة المواتية للحد من الانعكاسات السلبية للظاهرة وآثارها على المجتمع والأفراد. وعلى الرغم من أن غياب سيادة الدولة يشكل العائق الرئيس الذي يحد من قدرة الوزارات المعنية والمؤسسات العامة ذات الصلة من القيام بدورها المنظم والرقابي بشكل فعال، فإنه يبقى هنالك ما يمكن عمله، ويمكن أن يتمثل في:

- ✧ السعي إلى خلق البيئة الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والصحية المواتية التي من شأنها الحد من التبعية الحادة لأسواق العمل الفلسطينية على سوق العمل الإسرائيلية.
- ✧ العمل على تحديد هوية الجامعات المحلية والدور الذي يجب أن تحتله قي مسيرة التنمية. وسينعكس هذا عملياً على البرامج المطروحة، وكذلك نوعية الأداء، بحيث تصبح الجامعات مصدراً يخرّج الكفاءات بالكم والنوعية التي تتطلبها سوق العمل.

ففي الوقت الحاضر، فإن معظم الجامعات تدرس الكثير من التخصصات المتماثلة، وبالتالي فهي تضيف عبئا جديداً على السوق، ولن يكون ذلك ممكناً دون العمل على إعداد دوائر متخصصة بالوزارات بشؤون المهاجرين بالخارج.

- تكاتف وتشارك الوزارات بالإضافة إلى القطاع الخاص، من خلال وضع توجه نحو بناء سوق عمل ووجود طلب على التخصصات؛ والاتجاه نحو خلق فرص عمل مستدامة وليس مشاريع إغاثية، مثل المشاريع الصناعية والمشاريع السياحية والزراعية. وهذا هو التوجه الصحيح نحو حل الأزمة.
- اهتمام أكبر بالظاهرة، وأن تكون هناك دوائر متخصصة بالوزارات بشؤون المهاجرين بالخارج.
- ضرورة توفير قاعدة بيانات جيدة وشاملة حول مختلف الجوانب المتعلقة بالكفاءات المهاجرة، واستمرار النقاش والحوار بين مختلف الأطراف المؤثرة والمتأثرة بهذه الظاهرة، في سبيل تطوير آليات التعامل معها. والعمل على خلق عوامل جذب وتوفير البيئة المواتية للكفاءات.
- يمكن الاستفادة من التحويلات المالية للمهاجرين عبر مزيد من الاستثمارات في مجال التكنولوجيا، وتحديداً في المشاريع الصغيرة والريادية، إضافة إلى تطوير الخدمات المصرفية التي يقدمها النظام المصرفي في البلدان الأم.
- العمل على زيادة دخل الفرد والحد من الفقر.
- ضرورة تشجيع الاستثمار في القطاع الخاص، الذي من شأنه أن يخلق فرص عمل جديدة ومغرية، تمكن من الحفاظ على الكفاءات الفلسطينية من السفر للخارج في سبيل العمل.
- ضرورة البحث عن أسواق عمل أخرى لأبناء الشعب الفلسطيني، مع ضرورة وجود ضوابط على عملية التشغيل التي تتم في هذه القطاعات، بحيث يكون على غرار نظام الإعارة. ويماثل هذا النظام ما يعمل به حالياً في الكثير من الدول، حيث له فوائد كثيرة، منها أنه يعود بالفائدة على الفرد من ناحية مهنية ومادية، وبالتالي على عائلته ومجتمعه، وذلك عن طريق فتح حوار مع وزارات العمل في الدول المجاورة. وهناك تصور أنه في حال تطبيق نظام الإعارة، لا بد من أن نزيد ملحقين عماليين في السفارات الفلسطينية في الدول التي لديها قدرات تشغيلية، وهناك مشاورات مع الوزارات المختصة مثل وزارة الخارجية، ومجلس الوزراء،

بشأن اتخاذ قرار بوجود ملحق في السفارات يضم عاملين مهمتهم متابعة أسواق العمل في تلك الدول، والبحث عن فرص العمل، وتزويد وزارة العمل بها من جهة، ومن جهة أخرى ممارسة نوع من الرقابة على حقوق العاملين الفلسطينيين في تلك الدول، حتى لا تتآكل حقوقهم كما حدث مع الكثير.

- العمل على عقد مؤتمر بشراكة جميع القطاعات المؤثرة والمتأثرة بموضوع الهجرة ليكون نقطة البداية لإثارة الموضوع والعمل على الحد من آثاره السلبية.

6-2 التوصيات الموجهة إلى السفارات والقنصليات والممثليات الفلسطينية

إن الدور المهم الذي يجب أن تلعبه كل من السفارات والقنصليات والممثليات الفلسطينية المتواجدة في الخارج هو القيام بمتابعة الكفاءات الفلسطينية الموجودة في الخارج، وتوفير السبل لهم لتشجيعهم وتمكينهم من المساهمة في بناء الوطن من مهجرهم. وكذلك العمل على توفير الدعم الدائم لهم، حتى ولو اقتصر ذلك على المستوى المعنوي فقط، من أجل تعزيز ارتباطهم بأرض الوطن، وتوليد وتعزيز التفكير لديهم بأهمية عودتهم إليه.

6-3 التوصيات الموجهة إلى الجاليات والتجمعات الفلسطينية

تلعب الجاليات الفلسطينية في الخارج دوراً مهماً في تجميع الفلسطينيين وتعزيز ارتباطهم بأرض الوطن. ويمكن لمثل هذه الجاليات أن تكون محور العمل الذي من خلاله يمكن التعرف على ما يوجد من كفاءات في الخارج في حال تم تنظيمها بشكل موات؛ وكذلك فإنه من شأنها أن تمثل بؤرة للعمل على نقاش موضوع هجرة الأدمغة وآليات العمل للحد منها، وتيسير عملية عودة تلك الكفاءات الموجودة في الخارج للاستفادة منها داخل الوطن؛ وكذلك العمل على توظيف الكفاءات الموجودة في الخارج

في سبيل فائدة الوطن. وكذلك إنشاء شبكة علاقات مع المهاجرين والتواصل معهم بشكل مستمر، عبر إقامة حلقات البحث وورش العمل والمؤتمرات وتبادل الزيارات.

6-4 التوصيات الموجهة إلى المؤسسات الدولية والسفارات والقنصليات العاملة داخل الوطن

- ✧ إن باستطاعة بعض المؤسسات الدولية العاملة في الوطن استخدام الكثير من الكفاءات المحلية في سبيل تطبيق ومتابعة برامجها المحلية، والاستعاضة بها عن بعض الكفاءات التي تقوم بجلبها من الخارج لإدماجها في برامجها. إن من شأن توظيف الكفاءات الفلسطينية المؤهلة للقيام بالمهام المنوي إعدادها، والعمل عليها، من شأنه أن يحد من نسبة البطالة بين الخريجين، وكذلك من شأنه العمل على الحد من هجرة الكفاءات إلى الخارج للقيام بمهام مماثلة لتلك المطلوبة، ولكن في أرض الغربة.
- ✧ جرت الإشارة إلى أن بعض السفارات والقنصليات الأجنبية تسهل عملية تهجير الكفاءات، وبخاصة الأكفأ منهم، وذلك عن طريق تسهيل عملية تسفيرهم وحصولهم على الإقامات اللازمة في الخارج. ومن هنا، فإنه تجدر الإشارة إلى ضرورة أن تتحمل تلك السفارات مسؤولياتها في الحفاظ على كفاءات الوطن وتعزيز تنميته.

6-5 التوصيات الموجهة إلى المؤسسات المساندة في المجتمع الفلسطيني

- ✧ تلعب الجامعات ومؤسسات التعليم العالي الدور الرئيس في تطوير وتأهيل رأس المال البشري الذي يتلاءم واحتياجات أسواق العمل المختلفة. ومن هنا، فإن أحد مفاتيح الحل لإبقاء الكفاءات المؤهلة محلياً داخل الوطن يتمثل في:

1. إعادة تقييم ما تطرحه هذه المؤسسات من برامج تعليمية وتأهيلية وتدريبية، بحيث تتوافق من ناحية الكم والنوع مع متطلبات أسواق العمل. ولا يمكن لذلك أن يكون دون إدخال أنماط جديدة في عملية التدريس، بحيث يتم التوفيق بين الجوانب النظرية والعملية التطبيقية للمواضيع المختلفة. وتنبع أهميه هذا التوافق بين الجامعات ومتطلبات سوق العمل من التحول المتتالي للعالم الذي نعيش فيه، والدور الكبير الذي تلعبه العولمة في تشكيل طبيعة وآلية عمل الأسواق.
2. ويتمحور هنا دور وزارة التربية والتعليم العالي في مراقبة جودة التعليم، والعمل على تحسين نوعيته؛ والمشاركة في تحسين أداء المدارس الخاصة والمهنية.
3. إعداد شراكات مع القطاعات المختلفة، عامة كانت أم خاصة، يتم من خلالها التعرف على احتياجات هذه القطاعات، وبالتالي السعي إلى الاستجابة لهذه الاحتياجات عن طريق إدماجها في عمليات التخطيط والتطوير والسعي لتلبيتها في عملية بناء رأس المال البشري المستقبلي، وإعادة تأهيل رأس المال البشري الحالي.
4. السعي للاستثمار في التعليم المهني بما يلبي احتياجات سوق العمل، حيث أشبع سوق العمل بالخرجين من تخصصات العلوم الإنسانية. والواقع أن الكثير من الخريجين الحاليين يحتاجون إلى إعادة تأهيل للقدرات والمهارات ليتمكنوا من تلبية احتياجات سوق العمل.
5. يجب أن تكون هناك جهات متخصصة في الجامعات مهمتها التخطيط وتوجيه الطلاب نحو التخصص المطلوب في سوق العمل، وهذه هي مهمة المشرف الأكاديمي، وقبل ذلك هي مهمة وزارة التربية والتعليم نحو إرشاد الطلبة. ويمكن لذلك أن يتم بالتنسيق مع الوزارات المختصة مثل وزارتي العمل والتخطيط من أجل الوصول والمواءمة بين الطلب والعرض في سوق العمل.

- من جهة أخرى، فإنه من دَور الجامعات ومؤسسات التعليم العالي العمل على الحفاظ على الكفاءات المتواجدة وخلق البيئة الجاذبة لكفاءات أخرى موجودة في

الخارج، وذلك عن طريق خلق بيئة تعليمية وبحثية كفيلة بجذب اهتمام الباحثين والمتخصصين، تمكنهم من تطوير كفاءاتهم العلمية والمهنية بالشكل الذي يرغبون فيه ويطمحون إليه.

- لقد ظهر الجانب المادي كعامل مساعد لبيئة طاردة للكفاءات. ومن هنا، فإن ابتكار الآليات التي من شأنها أن تحسن من الوضع المادي للكفاءات، والذي من شأنه أن يحد من تفكيرها بالهجرة للعمل بالخارج. ومما يمكن القيام به، العمل على خلق شراكات مع القطاع الخاص والمؤسسات الأهلية والدولية من أجل توظيف ميزانيات برامجها ومشاريعها داخل الجامعات، وبالتالي خلق محفزات إضافية للعاملين عليها.
- ضرورة إجراء مسح شامل لأعداد الكفاءات المهاجرة وخصائصها.

6-6 التوصيات الموجهة إلى المجتمع الفلسطيني بجميع قطاعاته وشرائحه

- الحد من التفكك الاجتماعي وضرورة الخروج بعقد اجتماعي جديد حتى نحد من الرغبة في الهجرة لدى الشباب.
- العمل على بث وترسيخ الحريات والأمان بين الأفراد.

7- الخاتمة

على الرغم من أن ظاهرة الهجرة الخارجية بشكل عام وهجرة الأدمغة والكفاءات بشكل خاص ليست بالحديثة، فإن الخطاب الفلسطيني الحالي يتسم بالعاطفية أكثر من كونه مبني على أسس علمية وبيانات دقيقة. وقد عملت ظروف البيئة الطاردة التي يعاني منها سكان الأراضي الفلسطينية على استنزاف القدرات الموجودة، ولم تكن هنالك مبادرات فعّالة لتقديم أي مساعدة أو محاولة لتنمية هذه القدرات محلياً أو جذبها والاحتفاظ بها في الداخل. ومن الممكن للعارف بخصوصية الأراضي الفلسطينية رؤية جوانب إيجابية لموضوع الهجرة، حيث أنها قد تكون البديل المؤقت لإنعاش الوضع الاقتصادي الداخلي، وإستراتيجية نحو التنمية المستقبلية في حال تم تنظيمها وتوجيهها. وقد دلت بعض التجارب على أن الكثير من الكفاءات لديها الرغبة والاستعداد للعودة، وأنها تنتظر الفرصة الملائمة لذلك. ومن هنا، فإن العمل على خلق البيئة المواتية التي من شأنها الحد من الهجرة المكثفة لمن يحتاجهم الوطن، وجذب الكفاءات الموجودة في الخارج، يبقى المسؤولية الأعلى لدى أصحاب القرار للعمل على الاستفادة من هذه الكفاءات. وتبقى المسؤولية مشتركة بين جميع المؤسسات والمؤثرين داخل الوطن وخارجه.

المراجـــــع

الجعفري، محمود ودارين لافي. "**مدى التلاؤم بين خريجي التعليم العالي الفلسطيني ومتطلبات سوق العمل الفلسطينية**"، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، آذار 2004.

الجعفري، محمود ومحمد شريعة. "**تجارب الدول المصدرة للعمالة في استيعاب وتوطين عمالتها، والدروس المستفادة في فلسطين**"، مركز الديموقراطية وحقوق العاملين في فلسطين، 2007.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2003- 2004). مسح اتجاهات الشباب الفلسطيني بشأن القضايا الاجتماعية والأسرية.

ريتشارد بيروشو (2006). قانون الهجرة الدولي (مسرد بمصطلحات الهجرة)، المنظمة الدولية للهجرة، العدد 6.

سمعان، مادونـــا. "**الهجـــرة مـــن لبنـــان**"، www.khiyam.com/pages/naming.php- لبنان، كانون أول 2007.

النداوي، خضير. "**هجرة العقول العربية**"، صحيفة كتابات، حزيران 2005.

وكالة معاً الإخبارية. (2008). مدير شرطة أريحا لـــ"معا": أكثر من ربع مليون مواطن غـــادروا إلـــى الأردن في الشهور السبعة من العام الحالي. 21 Sep 2008 .

Abdel-Jaber, T. (1997). Labor migration in Jordan and its social, political and economic effects. Al-Bireh - Palestine, Palestinian Center for Regional Studies.

Attal, J. (2008). A communication from the Palestine Physicians Syndicate for Gaza Governorates.

Bach, S. (2003). International migration of health workers: Labour and social issues., Working Paper: Sectoral Activities Programme, WP.209. Geneva: International Labour Office.

Bundred, P. E. and C. Levitt (2000). "Medical migration: who are the real losers?" Lancet **356**(9225): 245-6.

Burns, Andrew and Mohapatra, Sanket. **" International Migration and Technological Progress",** Development Prosoects Group, Migration and Remittances Team, February, 2008.

Coppel, Jonathan and Dumont, Jean-Christophe and Visco, Ignazio. **"Trends in immigration and economic consequences economics department working papers No. 284",** OECD, February, 2001.

Deardorff, A. (2008). Deardorff's Glossary of International Economics. Available at: http://www-personal.umich.edu/~alandear/glossary/ Accessed on 14 Sep 2008.

Docquier, Fredric and Marfouk, Abdeslam. **"Measuring the International Mobility of Skilled Workers (1990-2000): Release",** SES, Ministere de la Region Wallone, Belgium; Institute for the Study of Labor (IZA), August 2004.

Docquier, Fredric and Rapoport, Hillel. **"Skilled Migration: The Perspective of Developing Countries",** World Bank Policy Research Paper No. 3382, Institute for the Study of Labor (IZA) Paper No. 2873, June, 2007.

Drinkwater, Stephen and Levine, Paul and Lotti, Emanuela and Pearlman, Joseph. **"The Economic Impact Of Migration: A Survey",** University of Surrey, December, 2002.

Eastwood, J. B., R. E. Conroy, et al. (2005). "Loss of health professionals from sub-Saharan Africa: the pivotal role of the UK." Lancet **365**(9474): 1893-900.

Economic and social affairs, **"The economics of migration",** Trade Union Congress, June, 2007.

Hagopian, A., M. J. Thompson, et al. (2004). "The migration of physicians from sub-Saharan Africa to the United States of America: measures of the African brain drain." Hum Resour Health **2**(1): 17.

Iredale, R. (2001). "The Migration of Professionals: Theories and Typologies." International Migration **39**(5): 7-26.

Jinks, C., B. N. Ong, et al. (2000). "Mobile medics? The mobility of doctors in the European Economic Area." Health Policy **54**(1): 45-64.

Kaushik, Manas and Jaiswal, Abhishek and Shah, Naseem and Mahal, Ajay. **"High- end physician migration from India",** WHO, January, 2008.

Lantz, K. (2007). "Turning the health professional carousel: is Canada undermining human rights in developing countries?" The Paterson Review: A Graduate Journal of International Affairs **8**.

Lemaitre, Georges and Liebig, Thomas and Thoreau, Cecile and Forn, Pauline. **"Standardised statistics on immigrant inflows results, sources and methods",** OECD, June 2007.

Martineau, T., K. Decker, et al. (2004). ""Brain drain" of health professionals: from rhetoric to responsible action." Health Policy **70**(1): 1-10.

Mckenzie, David and Sasin, Marcin. **"Migration, Remittances, Poverty, and Human Capital: Conceptual and Empirical challenges",** World Bank Policy Research Working Paper 4272, July 2007.

Martineau, Tim and Decker, Karola and Bundred, Peter. **"Brain Drain of health professionals: from rhetoric to responsible action",** Elsevier Ireland Ltd, September, 2003.

Mejia, A., H. Pizurki, et al. (1979). Physician and Nurse Migration: Analysis and Policy Implications. Geneva, The World Health Organization.

OECD-SOPEMI (1997). Trends in International Migration, Continuous Reporting System on Migration Annual Report 1996. Paris, Organisation for Economic Co-operation and Development.

Pang, T., M. A. Lansang, et al. (2002). "Brain drain and health professionals." Bmj **324**(7336): 499-500.

Rabah, J. (2008). Migration in the West Bank and Gaza Strip: Youth Migration. Ramallah, Presentation at Sharek Youth Forum on 10 Oct 2008.

Stalker, P. (2000). Workers Without Frontiers. The Impact of Globalization on International Migration. Geneva, International Labour Organization.

Stilwell, B., K. Diallo, et al. (2003). "Developing evidence-based ethical policies on the migration of health workers: conceptual and practical challenges." Hum Resour Health **1**(1): 8.

Stalker, Peter. **"The work of strangers: A survey of international labour migration",** ILO, Geneva, 1994.

Schoorl, Jeannette. **"Push and Pull Factors Influencing International Migration",** ESCWA, February, 2000.

Sen, A. (1999). Freedom as Development., Oxford University Press.

The_World_Bank (2008). Migration and remittances factbook 2008. Washington, The International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank.

UN (2005). International migration and development: International migration facts & figures, United Nations Department of Economic and Social Affairs, Population Division. Available at: http://www.un.org/esa/population/migration/hld/Text/Migration_factsheet.pdf.

Wright, D., N. Flis, et al. (2008). "The 'Brain Drain' of Physicians: Historical antecedents to an ethical debate, c. 1960-79." Philos Ethics Humanit Med **3**(1): 24.

WHO (2001). Report of the Commission on Macroeconomics and Health: Macroeconomics and Health: Investing in Health for Economic Development.

الملاحـــــــق

ملحق 1: أدوات البحث

استمارة العاملين في قطاعي الصحة والتعليم العالي

أسئلة موجهة للكفاءات الموجودة في فلسطين

بيانات شخصية			
Q1	رقم الاستمارة المتسلسل	(تستوفى من قبل مدخل البيانات)	☐☐
Q2	الاسم	.....	
Q3	مكان العمل الرئيسي	1) الجامعات الفلسطينية 2) مستشفى حكومي 3) مستشفى خاص 4) عيادات خاصة 5) عيادة أو مركز صحي حكومي 6) مركز أبحاث	☐
Q4	الجنس	1) ذكر 2) أنثى	☐
Q5	العمر بالسنوات الكاملة	_____ سنة	
Q6	الحالة الاجتماعية	1) أعزب/عزباء 2)متزوج/متزوجة 3)مطلق/مطلقة 4)أرمل/ ارملة	☐
Q7	المؤهل العلمي	1) بكالوريوس 2) ماجستير 3) دكتوراه	☐
Q8	سنة الحصول على آخر مؤهل علمي	_____	
Q9	مكان الميلاد الأصلي	1) داخل الأراضي الفلسطينية 2) خارج الأراضي الفلسطينية	☐
Q10	إذا كنت من مواليد الأراضي الفلسطينية، حدد مكان الميلاد؟	– المحافظة ..... – القرية أو المدينة	

معلومات تفصيلية:			
Q11	عدد سنوات الدراسة التي قضيتها؟ (يشمل ذلك التعليم الأساسي والثانوي):	– داخل الأراضي الفلسطينية	☐☐
		– خارج الأراضي الفلسطينية	☐☐
Q12	عدد سنوات الخبرة العملية التي اكتسبتها نتيجة عملك:	– داخل الأراضي الفلسطينية	☐☐
		– خارج الأراضي الفلسطينية	☐☐
Q13	هل تملك حق الإقامة الدائمة في الأراضي الفلسطينية (هوية)؟	1) نعم 2) لا	☐
Q14	كيف تصف وضعك الاقتصادي الحالي في الأراضي	1) ممتازة 2) جيد جداً 3) جيد (يكفي لسد	☐

	الفلسطينية؟	الحاجات الأساسية) 4) سيء (لا يكفي لسد الحاجات الأساسية)					☐
Q15	هل تعرضت أنت أو أحد أفراد أسرتك لمضايقات مباشرة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي (ضرر جسدي- اعتقال- مصادرة أراض- هدم منازل- تجريف أراض)؟	1) نعم 2) لا					☐
Q16	ما هو مستوى رضاك واستفادتك من التالي:	**مستوى الرضا**					
		راض جداً	راض	لا راض ولا غير راض	غير راض	غير راض بشدة	
	1) التسهيلات التي تقدمها لك مؤسستك، أو أي من المؤسسات المساندة في الوطن، لتطوير قدراتك وكفاءتك المهنية؟	☐	☐	☐	☐	☐	
	2) ظروف العمل المحيطة بك؟	☐	☐	☐	☐	☐	
	3) الراتب أو الدخل الذي تتقاضاه؟	☐	☐	☐	☐	☐	
	4) الوضع الاقتصادي بشكل عام في الأراضي الفلسطينية؟	☐	☐	☐	☐	☐	
	5) الوضع السياسي والأمني على المستوى المحلي الفلسطيني؟	☐	☐	☐	☐	☐	
Q17	ما هو تقييمك لعمل وأداء المؤسسات الفلسطينية؟ 1) ممتاز 2) جيد جيداً 3) جيد 4) مقبول 5) سيئ	1) المؤسسات الأمنية					☐
		2) المؤسسة السياسية					☐
		3) النظام القضائي					☐
		4) الخدمات العامة (البنية التحتية، الماء والكهرباء،.....، الخ)					☐
Q18	هل تفكر في الهجرة؟ (إذا كانت الإجابة بنعم انتقل للسؤال).	1) نعم، هجرة دائمة.					☐
		2) نعم هجرة مؤقتة.					
		3) لا.					
Q19	ما هي الأسباب التي لا تدفعك إلى التفكير بالهجرة إلى الخارج؟ (يمكنك اختيار أكثر من إجابة).	1) من أجل البقاء مع العائلة.					☐
		2) بسبب أنني مرتاح بالعيش في مجتمعي الفلسطيني.					☐
		3) بسبب أنني كبير السن على الهجرة.					☐
		4) صعوبة التأقلم مع المجتمع الجديد.					☐
	شكراً الاستمارة انتهت	5) ظروف سياسية (ممنوع من السفر بسبب الاعتقال والإقامة الجبرية).					☐

Q20	إذا كنت تفكر في الهجرة، فما هو الدافع الرئيس لقرارك بالهجرة؟ (يمكن اختيار أكثر من دافع في العمود الأول، ومن ثم رتب حسب الأكثر تأثيراً في العمود الثاني"، أعط رقم 1 للأكثر أهمية وهكذا").	**الدافع**	**الاختيار**	**رتب حسب الأهمية:**
		1) تحسين الوضع المادي	☐	☐
		2) الوضع السياسي والأمني المحلي	☐	☐
		3) السياسات والإجراءات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين	☐	☐
		4) دوافع وأسباب اجتماعية	☐	☐
		5) الرغبة في التطور العلمي في مجال التخصص	☐	☐
		6) أسباب أخرى، حددها	☐	☐
Q21	ما هو البلد الذي تفكر في الهجرة إليه؟	1) الولايات المتحدة 2) أوروبا 3) كندا 4) استراليا 5) دول الخليج 6) دولة أخرى، حددها		☐
Q22	ما سبب اختيارك للبلد الذي تفكر بالهجرة إليه؟ (يمكنك اختيار أكثر من إجابة)	1) الوضع الاقتصادي الخاص بالبلد المهاجر إليه		☐
		2) سهولة الحصول على فيزا		☐
		3) سهولة تعلم اللغة في البلد المهاجر إليه		☐
		4) الثقافة (العادات والتقاليد)		☐
		5) سهولة الانتقال والعيش هناك		☐
		6) وجود أقارب أو أصدقاء (معارف) في البلد الذي هاجرت إليه		☐
Q23	في حال وجود أصدقاء أو أقرباء لك في البلد الذي تنوي الهجرة إليه، هل تتوقع أن يساعدوك في اتخـــاذ قـــرار الهجرة واستكمال الإجراءات المتعلقة بها؟	1) نعم 2) لا		☐

استمارة دراسة الحالة لمهاجرين فلسطينيين مقيمين في الخارج

أسئلة موجهة للكفاءات المهاجرة

الجزء الأول:		رقم الاستمارة المتسلسل ☐☐
Q1	الاسم	.....
Q2	الجنس	1) ذكر 2) أنثى ☐
Q3	طبيعة العمل	حدد:.....
Q4	العمر بالسنوات الكاملة	_____ سنة
Q5	الدولة التي تقيم فيها حالياً؟	حدد:.....
Q6	الحالة الاجتماعية	1) أعزب/عزباء 2)متزوج/متزوجة 3)مطلق/مطلقة 4)أرمل/ أرملة ☐
Q7	المؤهل العلمي	1) بكالوريوس 2) ماجستير 3) دكتوراه ☐
Q8	سنة الحصول على آخر مؤهل علمي	حدد: .....
Q9	مكان الميلاد الأصلي؟	1) داخل الأراضي الفلسطينية 2) خارج الأراضي الفلسطينية ☐
Q10	إذا كنت من مواليد الأراضي الفلسطينية، حدد مكان الميلاد؟	– المحافظة ..... – القرية أو المدينة .....
Q11	هل تملك حق الإقامة الدائمة في الأراضي الفلسطينية (هوية)؟	1) نعم، أملك هوية فلسطينية 2) نعم، أملك هوية القدس 3) لا ☐
Q12	ما هي الجنسية التي تملكها حاليا؟	حدد:.....
Q13	كيف حصلت على جنسيتك الحالية؟	1) بسبب العمل 2) بسبب الزواج 3) بسبب الدراسة 4) بسبب اللجوء السياسي ☐

الجزء الثاني:			
Q14	عدد سنوات الدراسة التي قضيتها؟ (يشمل ذلك التعليم الأساسي والثانوي):	– داخل الأراضي الفلسطينية	☐☐
		– خارج الأراضي الفلسطينية	☐☐
Q15	عدد سنوات الخبرة العملية التي اكتسبتها نتيجة عملك:	– داخل الأراضي الفلسطينية	☐☐
		– خارج الأراضي الفلسطينية	☐☐
Q16	في أي سنه غادرت الأراضي الفلسطينية؟	حدد:.....	

Q17	كيف تصف وضعك الاقتصادي أثناء وجودك في الأراضي الفلسطينية	1) ممتازة 2) جيد جداً 3) جيد (يكفي لسد الحاجات الأساسية) 4) سيئ (لا يكفي لسد الحاجات الأساسية)	☐
Q18	هل واجهت صعوبات أثناء عملك في الأراضي الفلسطينية؟	1) نعم 2) لا	☐
Q19	إذا كانت الإجابة نعم؟ ما هي هذه الصعوبات؟ (يمكنك اختيار أكثر من إجابة)	1) صعوبة في إيجاد عمل يناسب تخصصك العلمي	☐
		2) صعوبات إدارية تتعلق بالعلاقة مع الإدارة في العمل السابق	☐
		3) عدم تلاؤم الوظيفة التي كنت تعمل بها مع مؤهلاتك العلمية	☐
		4) عدم كفاية العائد المادي	☐
		5) صعوبات في الوصول إلى مكان العمل	☐
		6) عدم توفر الأمان الوظيفي	☐
Q20	هل تعرضت أنت أو أحد أفراد أسرتك لمضايقات مباشرة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي (ضرر جسدي- اعتقال- مصادرة أراض- هدم منازل- تجريف أراض)؟	1) نعم 2) لا	☐
Q21	ما سبب اختيارك للبلد الذي هاجرت إليه؟ (يمكنك اختيار أكثر من إجابة)	1) الوضع الاقتصادي الخاص بالبلد المهاجر إليه	☐
		2) سهولة الحصول على فيزا	☐
		3) سهولة تعلم اللغة في البلد المهاجر إليه	☐
		4) الثقافة (العادات والتقاليد)	☐
		5) سهولة الانتقال والعيش هناك	☐
		6) وجود أقارب أو أصدقاء (معارف) في البلد الذي هاجرت إليه	☐
		7) وجدت العمل المناسب لي في البلد الذي هاجرت إليه	☐
		8) أعجبني العرض الوظيفي المقدم لي من قبل الدولة التي هاجرت إليها	☐
Q22	هل هناك من ساعدك/ي في استكمال الإجراءات المتعلقة بالهجرة؟	1) نعم، أقارب 2) نعم، أصدقاء 3) نعم، المؤسسة التي طلبتك للعمل 4) نعم، المؤسسة التي كنت تعمل فيها في الأراضي الفلسطينية 5) نعم، غير ذلك، حدد..... 6) لا، لم أتلقَ مساعدة من أحد	☐
Q23	كيف كانت إجراءات الحصول على تأشيرة الدخول إلى بلد المهجر؟	1) سهلة 2) سهلة إلى حد ما 3) صعبة 4) صعبة جداً	☐
Q24	كيف كانت إجراءات الحصول على حق الإقامة في بلد المهجر؟ (في حال كنت تحمل جنسية البلد التي هاجرت إليها، وإلا انتقل للسؤال التالي).	1) سهلة 2) سهلة إلى حد ما 3) صعبة 4) صعبة جداً	☐

Q25	حدد الفترة الواقعة بين دخولك إلى بلد المهجر وحصولك على الإقامة فيه؟	حدد:.....	☐
Q26	خلال وجودك في بلد المهجر، هل حققت الهدف الذي سعيت لتحقيقه عبر اتخاذك لقرار الهجرة؟	1) نعم 2) لا	☐
Q27	هل تفكر بالعودة إلى الأراضي الفلسطينية؟ إذا كانت الإجابة بنعم، الرجاء الإجابة عن الأسئلة التالية، وإلا انتقل للسؤال Q31.	1) نعم 2) لا	☐
Q28	ما هي الأسباب التي تدفعك للعودة؟ (يمكنك اختيار أكثر من سبب)	1) دوافع وطنية	☐
		2) أسباب اقتصادية	☐
		3) ارتباطات عائلية واجتماعية	☐
		4) التزامات (أكاديمية، مهنية)	☐
Q29	هل حددَت المدة التي ستقضيها في بلد المهجر؟	1) نعم: المدة..... 2) لا	☐
Q30	كيف يمكن أن تساهم في تنمية وتطوير الأراضي الفلسطينية عند رجوعك إليها؟	.....	
Q31	كيف يمكن أن تساهم في تنمية وتطوير الأراضي الفلسطينية وأنت في بلد المهجر؟	.....	
Q32	ما هي الحوافز التي يمكن أن تؤثر إيجاباً في قرار عودتك إلى أرض الوطن؟ (يمكن اختيار أكثر من إجابة)	1) حدوث استقرار سياسي	☐
		2) تحسن في الوضع الاقتصادي الداخلي	☐
		3) تحسن النظم الإدارية في المؤسسات الفلسطينية	☐
		4) تطور البحث العلمي في المؤسسات الفلسطينية	☐
		5) أخرى: حدد.....	☐
Q33	هل قمت بتحويل أي مبالغ مالية إلى عائلتك في الأراضي الفلسطينية؟	1) نعم، (الرجاء تحديد القيمة والمدة): المدة:.....سنة القيمة:..... 2) لا	☐